بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي

عرض وتحليل وموازنة

كرم شعبان

الدكتور/ بسيوني عبد الفتاح فيود
أستاذ البلاغة والنقد
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

مؤسسة المختار
للنشر والتوزيع

بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي

عرض وتحليل وموازنة

اسم الكتاب : بين المكنية والتبعية والمجاز العقلى

اسم المؤلف : بسيونى عبد الفتاح فيود

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠م

رقم الإيداع : ٢٢٩٥٥ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى : 977-382-150-1

مؤسسة المختار

الإدارة : ٦ ش عبد الحكيم الرفاعى ـ مدينة نصر ـ القاهرة

تليفون : ٢٢٧١٣٢٠٢ - ٢٢٧١٣٩٤٥

المكتبة : ٣٣ ش محمد عبده ـ خلف جامع الأزهر ـ القاهرة

تليفون : ٢٥١٠٥٨٩١

mokhtar_est@hotmail.comE-mail:

بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي

عرض وتحليل وموازنة

تأليف الدكتور
بسيوني عبد الفتاح فيود
أستاذ النقد والبلاغة في كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر - القاهرة

مؤسسة
المختار
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده تبارك وتعالى حمد الشاكرين، ونؤمن به ونتوكل عليه، ونعوذ به عز وجل من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، ولا حول ولا قوة إلا بالله.. ونصلى ونسلم على خير خلقه سيدنا ونبيينا محمد صلى الله عليه وسلم ونشهد أنه قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد فى الله حق جهاده.

وبعد..

فقد وقفت أمام هذه الفنون البلاغية الثلاثة: الاستعارة المكنية والاستعارة التبعية والمجاز العقلى، أنظر وأعيد النظر فيما كتبه البلاغيون، وفى طريقة تشخيصهم المعنى وتحديدهم التصوير فى كل لون منها، وأقرأ شواهدها فى القرآن الكريم وفى الحديث النبوى، وفى الشعر والنثر الجيد، وبعد نظر طال، وقراءة امتدت رأيت أن ما ذكره البلاغيون يحتاج إلى دراسة جادة، توضح آراء العلماء فى تحديد مفاهيم هذه الألوان، وتوازن بينها، وتبرز ما بين هذه الألوان البلاغية من فروق.

فعقدت العزم على أن أنهض بهذه الدراسة، وكما أمر ربنا عز وجل فقال: ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] توكلت عليه واستعنت به، فشمرت عن سواعد الجد، وقمت بإعداد هذه الدراسة حتى خرجت على ما خرجت عليه.. ويمكن إيجاز ما تضمنته فيما يلى:

١ - تجلية آراء العلماء فى تحديد مفهوم الاستعارة المكنية، وبيان طرقهم فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير فيها، والموازنة بين هذه الآراء، وقد تبين لى أن ما ذكره

الإمام عبد القاهر يعد أصلا لكل هذه الآراء فهى مستمدة مما كتبه موضحا به ضربى الاستعارة: "جعلك الشئ الشئ ليس به، وجعلك للشئ الشئ ليس له" فأثبت ذلك، وبينت ما فى كلام عبد القاهرة مما يعد أصلاً لتلك الآراء.

٢- تجلية معنى الاستعارة التبعية، وإبراز ما علل به السكاكى والخطيب وجه كونها تبعية فى الأفعال والمشتقات، وما أحدثه هذا التعليل من مناقشات جرت بين الشراح وأصحاب الحواشى، وقد أظهرت أن ما ذكره الإمام عبد القاهر فى إيضاحه الفرق بين استعارة الاسم واستعارة الفعل فيه شفاء، ويغنى عن هذا التعليل الذى ذكره السكاكى وتبعه فيه الخطيب، وكان سببا فى تلك المناقشات الطويلة التى لا نرى لها ثمرة.

٣- تجلية الخلاف بين رأى السكاكى ورأى الخطيب فى بيان متعلقات معانى الحروف التى تجرى فيها الاستعارة التبعية فى الحرف، والموازنة بين هذين الرأيين، وإظهار ما يتلاءم منهما مع المعنى وطبيعة التصوير فى تلك الاستعارة.

٤- الموازنة بين آراء العلماء فى تحديدهم مفهوم المجاز العقلى، وتحليل مسائلة، وتجلية ما ذكره الإمام عبد القاهر ولم يتضح لكثير من البلاغيين فحملوه على غير ما يريد.

٥- الموازنة بين هذه الفنون الثلاثة: "المكنية والتبعية والمجاز العقلى" وإبراز طبيعة الدلالة فى كل لون منها، وإيضاح أنه لا يتأتى أن تكون لوناً واحداً كما يريد السكاكى رحمه الله، ولا يتأتى أن يرد المجاز العقلى إلى المجازات اللغوية المركبة كما نبه العلوى رحمه الله، فكل لون من ألوان المجاز له سمة خاصة، وله خصوصية ينفرد بها.

٦- مناقشة ما صرح به الزمخشرى رحمه الله من جواز اجتماع الاستعارتين التبعية والمكنية، وبيان السبب الذى دعاه إلى هذه الإجازة، ثم إيضاح أن ما صرح به لا يثبت، وأن السبب الذى دعاه إلى تلك الإجازة لا يوجب تحقيقه اجتماع الاستعارتين، فهو محقق بدون هذا الاجتماع والقول به.

وقد اجتهد البلاغيون وجدوا فى التماس وجه لما صرح به الزمخشرى، فذكروا أن الاستعارة المكنية يجوز انفكاكها عن الاستعارة التخييلية، ويصح أن تكون قرينة المكنية استعارة تصريحية، وهم بهذا يحاولون إقامة وجه ينهض به كلام الزمخشرى، وقد أوضحت أن كلام الزمخشرى فى هذا الشأن لا يثبت، وأن ما ذكره البلاغيون مجرد محاولات لا تقنع.

٧- بيان الفرق بين صور الاستعارة المكنية التى يضاف فيها لازم المشبه به المسكوت عنه إلى المشبه "المستعار له" وبين التشبيه الذى يضاف فيه المشبه به إلى المشبه، ثم تجلية الفروق بين صور المكنية هذه وصور التصريحية التى تكون كذلك، أى : يقع فيها المستعار مضافا، كاستعارة "العقود" فى قولهم: "عقود المزن" لقطرات الماء، واستعارة "الأنف" فى قولهم: "أنف الليل" لأوله.

٨- مناقشة ما صرح به البلاغيون من جواز حمل التعبير الواحد على أكثر من لون من ألوان المجاز، وبيان أن ذلك غير ثابت إلا فى الأمثلة التى يفترضونها، أما التعبيرات الجيدة والأساليب الرفيعة فإن المعنى الذى يبرز فى سياقها ويكون موضوع الاهتمام والتركيز، يقتضى أن يحمل التعبير الواحد، الوارد فى هذا السياق، على لون معين من ألوان المجاز، ولا يحتمل غيره من ألوان المجاز الأخرى لتجافى حمل التعبير على تلك الألوان مع المعنى الذى أبرزه السياق، إذ لكل لون مجازى خصوصية ينفرد بها لا توجد فى غيره من ألوان أخر.

هذه إشارة موجزة لما تضمنه الكتاب، فأسأل الله عز وجل أن ينفع به، وأن يجزينا خير الجزاء، وأن يهيىء لنا من أمرنا رشدا، وأن يحفظنا من الزلل، ويقينا فساد الرأى، ويهدينا سواء السبيل، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، نسأله الهدى والتقى إنه خير مسئول، وهو نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المؤلف

بسيونى عبد الفتاح فيود

الأستاذ فى جامعة الأزهر

الفصل الأول

الاستعارة المكنية

اختلفت آراء العلماء فى تحديد التصوير وتشخيص المعنى فى الاستعارة المكنية فى نحو قول أبى ذؤيب الهذلى:

وإذا المنيـــة أنـــشبت أظفارهـــا ألفيـــت كـــل تميمـــة لا تنفـــع

فيرى العلامة الزمخشرى رحمه الله أنها: المستعار المحذوف المرموز إليه بشئ من لوازمه، فيقال فى تصوير الاستعارة وتشخيص معناها فى البيت المذكور: المقصود استعارة "السبع" للمنية كاستعارة لفظ "الأسد" للرجل الشجاع فى قولهم: كلمت أسدا، ولكنه لم يصرح بذكر المستعار وهو السبع، بل اقتصر على ذكر لازمه "الأظفار" لينتقل منه إلى المقصود، كما هو الشأن فى الكناية أن يوصل إلى المعنى المراد عن طريق اللوازم، ولذا سميت هذه الاستعارة استعارة مكنية.

فالمستعار فيها لفظ "السبع" المسكوت عنه، والمستعار منه "الحيوان المفترس" والمستعار له "المنية" وقد رمز للمستعار بشئ من لوازمه وهو "الأظفار" لتنبه تلك الرمزة على مكانه.

يقول الزمخشرى رحمه الله فى تجليته الاستعارة فى الآية الكريمة: ﴿ **ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ** ﴾ البقرة ٢٧ .. "النقض: الفسخ وفك التركيب، فإن قلت: من أين ساغ استعمال النقض فى إبطال العهد؟ قلت: من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين، ومنه قول ابن التيهان فى بيعة العقبة: "يا رسول الله إن بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها، فنخشى إن الله عز وجل أعزك وأظهرك أن ترجع إلى قومك" وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شئ من روادفه، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه، ونحوه قولك: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس، وإذا

تزوجت امرأة فاستوثرها، لم تقل هذا إلا وقد نبهت على الشجاع والعالم بأنهما أسد وبحر، وعلى المرأة بأنها فراش"(١).

فهذه اللوازم التى رمز بها للمستعار المسكوت عنه، قد نبهت على مكانه، إذا المراد: استعارة "الأسد" للشجاع، و "البحر" للعالم، و "الفراش" للمرأة، و "الحبل" للعهد فى الآية الكريمة، فسكت عن ذكر الألفاظ المستعارة ورمز إليها بذكر شئ من روادفها، وهى على الترتيب المذكور: "يفترس .. ويغترف.. واستوثر.. وينقضون" فتلك لوازم للألفاظ المستعارة تنبه عليها، وتدل على موضع الاستعارة(٢).

وقد شاع بين الناس وردد أصحاب الحواشى وشراح التلخيص أن هذا الرأى الذى رآه الزمخشرى وشرحه فى كشافه هو رأى السلف والقدماء ورأى الجمهور، ولم نر من القدماء من وضح هذا وحدده، إن الذى بينه هو الزمخشرى، فهو صاحب هذا الرأى، ولعل مراد الشراح وأصحاب الحواشى أن هذا الذى فهمه صاحب الكشاف وأدركه وبينه، إنما هو مستمد من إشارات السلف والقدماء، فهو رأيهم على هذا المعنى.. ولعلهم يقصدون أيضاً أنهم أى: "الشراح وأصحاب الحواشى" يرون هذا الرأى الذى رآه الزمخشرى، فيصبح بذلك رأيا للجمهور، إن صح تسمية الشراح وأصحاب الحواشى جمهورا(٣).

ويرى السكاكى رحمه الله أنها: لفظ المشبه المستعار للمشبه به بعد دخوله فى جنسه

---

(١) الكشاف ١/ ٢٦٨ .. ونلاحظ أن الزمخشرى رحمه الله يرى فى الآية استعارتين، تبعية فى "ينقضون" حيث استعير النقض للإبطال ومكنية فى استعارة الحبل للعهد، وسيأتى بيان أنه لا يتأتى إلا اعتبار إحدى الاستعارتين دون الأخرى.

(٢) "استوثر": من لوازم المستعار وهو "الفراش" فالوثير: الفراش الوطئ، يقال: استوثر الفراش أى: وطأه ومهده.. انظر لسان العرب مادة "وثر":

(٣) انظر التصوير البيانى ٢٥٩، وارجع إلى حاشية السيد على المطول ٣٨٣، وإلى شروح التلخيص ٤/ ١٥٨، وشرح المرشدى لعقود الجمان ٢/ ٦١، وحاشية الإنبابى على رسالة الصبان ٢٦٩.. والملاحظ أن هؤلاء الشراح يميلون إلى رأى الزمخشرى، انظر إلى قول العلامة الشيخ محمد الصبان فى رسالته المذكورة: "واعلم أن كون الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المحذوف المستعار للمشبه فى النفس هو مذهب السلف والجمهور، ومنهم صاحب الكشاف، وهو الصحيح الذى يقتضيه تسميتها استعارة مكنية" ص٢٧٠ .. وسيتضح لنا أن هذه الآراء التى حددت التصوير وشخصت المعنى فى الاستعارة المكنية مستمدة من كلام الإمام عبد القاهر رحمه الله..

وادعاء أنهما شيء واحد، ففي بيت أبي ذؤيب المذكور، يقال في تشخيص معنى الاستعارة على هذا الرأي: استعيرت المنية للسبع بعد تشبيهها به ثم دخولها في جنسه وادعاء أنهما شئ واحد.

يقول رحمه الله في تصوير ذلك: "هي أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به، دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها، وهي أن تنسب إليه وتضيف شيئا من لوازمه المشبه به المساوية، مثل أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر مضيفاً إليها على سبيل الاستعارة التخييلية من لوازم المشبه به ما لا يكون إلا له، ليكون قرينة دالة على المراد، فتقول: مخالب المنية نشبت بفلان، طاوياً لذكر المشبه به وهو قولك: الشبيهة بالسبع"[1].

واستعارة لفظ المشبه "المنية" في البيت المذكور المشبه به "السبع" لا تكون إلا بعد ادعاء دخولها في جنس السباع وصيرورتها فردا من أفراده، فأبو ذؤيب قد تخيل المنية التي اختطفت بنيه سبعا لها أظفار وأنياب تفتك بها، لقد صارت السباع نوعين، متعارف وهو السباع الحقيقية، وغير متعارف وهو المنية التي ادعيت لها السبعية، ذاك هو تصوير السكاكي للاستعارة المكنية وتشخيصه لها.

يقول رحمه الله "كما أنا ندعي هناك ـ يقصد في الاستعارة التصريحية ـ الشجاع مسمى للفظ "الأسد" بارتكاب تأويل على ما سبق حتى يتهيأ التفصي عن التناقض في الجمع بين ادعاء الأسدية وبين نصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص، ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل، وهو أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه بالطريق المعهود، ثم نذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة، وألا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية"[2].

وهو بهذا يستعير لازم المشبه به لصورة متوهمة في المشبه حتى يتم التخييل والتشخيص، ويصبح المشبه الذي أضيف إليه لازم المشبه به بعد استعارة ذلك اللازم لشيء متوهم في المشبه، يصبح مستعاراً للمشبه به، وتسمى هذه الاستعارة: استعارة تخييلية، وهي قرينة الاستعارة المكنية.

---

(١) مفتاح العلوم ١٧٩.

(٢) مفتاح العلوم ١٧٩.

نرى ذلك فى قوله معرفاً الاستعارة التخييلية: "هى أن تسمى باسم صورة متحققة صورة عندك وهمية محضة، تقدرها مشابهة لها مفردا فى الذكر فى ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مسماه شيئا متحققا، وذلك مثل أن تشبه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار، ولا رقة لمرحوم ومساس بقيا على ذى فضيلة، تشبيها بليغا حتى كأنها سبع من السباع، فيأخذ الوهم فى تصويرها فى صورة السبع، واختراع ما يلازم صورته ويتم بها شكله من ضروب هيئات وفنون جوارح وأعضاء، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها وتمام افتراسه للفرائس بها من الأنياب والمخالب، ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك اسامى المتحققة على سبيل الإفراد بالذكر وأن تضيفها إلى المنية قائلاً: مخالب المنية أو أنياب المنية الشبيهة بالسبع، ليكون إضافتها إليها قرينة مانعة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مسمياتها"(١).

وهذا التصوير الذى يذكره السكاكى مشخصا به المعنى فى الاستعارة التخييلية مستمد مما يجرى على ألسنة الناس، ويدور فى خيال الشعراء، وينطق به أهل الفصيح، فهو ليس غريبا عن روح اللغة وتعبيراتها، لأنه نظر رحمه الله فى تحديده إلى ضروب من ضروب الخيال ينطق بها الناس وتجرى على ألسنتهم.

يقول صاحب التصوير البيانى: "وليس هذا فى الحقيقة تكلفا يبعد عن روح الأساليب ومجازاتها، وما يجرى فى خيال الشعراء وأهل الفصيح، لأن السكاكى نظر إلى ضرب من ضروب الخيال يجرى على ألسنة الناس، حينما يقولون: هذا ملاك فى صورة إنسان، أو شيطان فى مسلاح آدمى، أو أسد فى إيهاب رجل، كما يقول المتنبى:

نحن قوم من الجن فى زى ناس ... فوق طير لها شخوص الجمال

وكل هذا مبنى على أساس خيالى هو توزيع الجنس على نوعين، نوع معروف هو الشيطان أو الملاك، ونوع غير معروف هو الملاك الذى فى صورة إنسان، أو الشيطان الذى فى مسلاخ آدمى، أو الأسد الذى فى إيهاب إنسان، وكأن هؤلاء الأفراد الذين

---

(١) مفتاح العلوم ١٧٨.

نراهم شياطين مثلا وسعوا مدى الجنس الشيطانى، وأفسحوا له أفقا جديدا، فصارت مملكة الشياطين تضم نوعا جديداً هم الشياطين فى صورة الأفراد المذكورين"(١).

ويرى الخطيب القزوينى أنها: التشبيه المضمر فى النفس الذى لم يصرح بشئ من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل على ذلك التشبيه المضمر بإثبات لازم المشبه به للمشبه، وهذا الإثبات استعارة تخييلية، إذ لا يوجد أمر ثابت لا حسا ولا عقلا يجرى عليه اسم ذلك اللازم.

يقول رحمه الله فى بيان ذلك: "قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حسا أو عقلاً، أجرى عليه اسم ذلك الأمر، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنيا عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية"(٢).

فيقال فى تصوير الاستعارة وتشخيص معناها فى بيت أبى ذؤيب: شبهت المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة تشبيها مضمرا فى النفس، ثم أثبت للمنية "الأظفار" على سبيل التخييل مبالغة فى تشبيهها به، لأن أبا ذؤيب عندما أضاف الأظفار للمنية دل بهذا على أنه قد صور المنية فى نفسه سبعا، وشبهها به، إنه لم يصرح بشئ من أركان ذلك التشبيه إلا بلفظ المشبه "المنية" لكن الذى دل عليه إضافة "الأظفار" وهى من لوازم السبع إلى المنية وإثباتها لها.

فهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة مكنية، وتلك الإضافة التى خيلت أنّ المنية سبع فاتك استعارة تخييلية، وهى قرينة الاستعارة المكنية، لأنها هى التى أو مأت إليها ودلت على مكانها، وكلتا الاستعارتين فى تصوير الخطيب وتشخيصه لهما أمر معنوى، الأولى تشبيه مضمر فى النفس، والثانية إثبات شئ لغير ما هو له، فهما قائمتان على اعتبارات نفسية وأمور معنوية، ونحن نعلم أن المجاز استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له، ولذا فإن الاستعارتين فى تصوير الخطيب وتشخيصه ليستا من المجاز، وهذا ما يفسر لنا إفراده لهما بفصل مستقل، فقد أراد أن يستوفى المعانى التى يطلق عليها اسم الاستعارة، وهى ثلاثة: معنى الاستعارة المصرحة، ومعنى الاستعارة المكنية،

---

(١) التصوير البيانى ٢٦١، ٢٦٢

(٢) الإيضاح ٣/ ١٥٤.

ومعنى الاستعارة التخييلية، فلفظ الاستعارة يطلق على هذه المعانى الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظى، ولا يدخل فى تعريف المجاز منها عند الخطيب سوى الاستعارة التصريحية(١).

تلك هى آراء العلماء فى الاستعارة المكنية، ولا يتجاوز اختلافهم - كما نرى - تحديد التصوير فيها وتشخيص المعنى وتوجيهه، ففى قول لبيد بن ربيعة العامرى:

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

نجد استعارتين مكنيتين، الأولى فى قوله: "بيد الشمال" والثانية فى قوله: "زمامها" يقول الخطيب فى بيانهما: "فإنه جعل للشمال يدا ومعلوم أنه ليس هناك أمر ثابت حسا أو عقلا تجرى اليد عليه، كإجراء الأسد على الرجل الشجاع، والصراط على ملة الإسلام، ولكن لما شبه الشمال لتصريفها القرة على حكم طبيعتها فى التصريف بالإنسان المصرف لما زمامه بيده، أثبت لها يدا على سبيل التخييل مبالغة فى تشبيهها به، وحكم الزمام فى استعارته للقرة حكم اليد فى استعارتها للشمال، فجعل للقرة زماما ليكون أتم فى إثباتها مصرفة، كما جعل للشمال يدا ليكون أبلغ فى إثباتها مصرفة، فوفى المبالغة حقها من الطرفين"(٢).

ويقال فى بيانهما فى تصوير الزمخشرى وتشخيصه وهو ما شاع بأنه رأى السلف والجمهور: استعير الإنسان المصرف لما زمامه بيده لريح الشمال، وهى أبرد الرياح إذ تصرف القرة أى: البرد، بحكم طبيعتها فى التصريف، ولم يصرح بذكر المستعار بل اقتصر على ذكر لازم من لوازمه وهو "اليد" التى أضيفت إلى المستعار له لتكون رمزا دالا على الاستعارة ومنبها إلى مكانها.

كما استعيرت المطية التى يتمكن منها الراكب حيث يأخذ بزمامها يصرفها ويوجهها فتنقاد له، استعيرت للقرة التى تصرفها ريح الشمال، ولم يصرح بالمستعار "المطية" بل اكتفى بذكر لازمه وهو الزمام الذى أضيف إلى ضمير القرة لينبه إلى مكان الاستعارة المكنية، ويدل عليها.

---

(١) انظر حاشية الدسوقى ٤/ ١٥٠.
(٢) الإيضاح ٣/ ١٥٥.

أما السكاكى فيرى أن الشمال مستعارة للإنسان المصرف، بعد تصور دخولها فى جنسه وادعاء أن الجنس الإنسانى صار نوعين: جنس متعارف وهو الإنسان الحقيقى، وجنس غير متعارف وهو ريح الشمال التى ادعى لها الإنسانية، وأن اليد التى أضيفت إلى الشمال مستعارة لصورة متوهمة فيها.

وكذا القرة فى قوله: "زمامها" قد استعيرت للمطية المنقادة للإنسان بعد تصور دخول القرة فى جنس المطايا، وتخيل أن المطايا صارت نوعين: مطايا معروفة وهى تلك التى يتحكم فيها الإنسان وذللها الله له، فهى له منقادة، قد ملك أزمتها، ومطايا غير متعارفة وهى القرة التى استعير الزمام لصورة وهمية فيها، فصارت مطايا متخيلة تنقاد لريح الشمال كما تنقاد المطايا الحقيقية للإنسان.

هذا تصويرهم للاستعارة المكنية ولقرينتها التخييلية، فقد صور كل منهم المعنى الذى تخيله الشاعر، إذ يفتخر لبيد بأنه يطعم الناس ويوقد لهم ويكشف ويفرج ما ينزل بهم من شدائد، فيصور تلك الشدائد ويبرزها فى صورة ريح الشمال، وهى ريح شديدة البرودة، إنها أبرد ريح تهب فتصرف البرد وتنشره، إذ ينقاد لها كما تنقاد المطايا للإنسان، فإذا به يملأ الكون ويؤذى الناس ويحوجهم.. لبيد يفخر بأنه ينقذ الناس ويكشف تلك الشدائد ويمنع عنهم عوادى الدهر ويسد حوائجهم فى تلك الأوقات الصعبة.

وقد ذهب كل من الزمخشرى والسكاكى والخطيب مذهبا فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير ـ كما رأينا ـ فلكل وجهة هو موليها فى توجيه المعنى وتشخيصه وتجلية الخيال الذى دار فى خلد الشاعر.

وهذه الآراء قد استمدت ـ كما قلت ـ من كلام الإمام عبد القاهر رحمه الله، فقد استطاع من خلال النظر فى كلام سابقيه أمثال على بن عبد العزيز الجرجانى صاحب الوساطة والرمانى صاحب رسالة النكت فى إعجاز القرآن، والحسن بن بشر الآمدى صاحب الموازنة بين الطائيين أبى تمام والبحترى، وأبى الفتح عثمان بن جنى صاحب الخصائص وغيرهم .. استطاع أن يدرك من خلال إشاراتهم أن هناك فرقاً بين ضربين من الاستعارة، الأول: ما كان نحو قولهم "كلمت أسدا" يريدون: الرجل الشجاع، و"عنت لنا ظبية" يريدون: امرأة كالظبية، والثانى: ما كان كقولهم "يد الشمال..

وأظفار المنية.. وأفراس الصبا" وأولئك السابقون الذين تأثر بهم عبد القاهرة لم يظهروا الفرق بين الضربين ولم يحددوا ما أحسوا به، بل كانوا يسوقون الضربين مساقاً واحداً[١].

وقد أفاد عبد القاهر من إشاراتهم واستطاع أن يبرز وأن يحدد ما بين الضربين من فروق.. يقول رحمه الله: "فالاستعارة أن تريد تشبيه الشئ بالشئ فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجئ إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه، تريد أن تقول: رأيت رجلاً هو كالأسد فى شجاته وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك وتقول: رأيت أسدا.

وضرب آخر من الاستعارة وهو ما كان نحو قوله: "إذ أصبحت بيد الشمال زمامها" هذا الضرب وإن كان الناس يضمونه إلى الأول حيث يذكرون الاستعارة فليسا سواء، وذاك أنك فى الأول تجعل الشىء الشىء ليس به، وفى الثانى تجعل للشىء الشىء ليس له، تفسير هذا أنك إذا قلت: رأيت أسدا، فقد ادعيت فى إنسان أنه أسد وجعلته إياه، ولا يكون الإنسان أسدا، وإذا قلت: "إذ أصبحت بيد الشمال زمامها" فقد ادعيت أن للشمال يدا، ومعلوم أنه لا يكون للريح يد"[٢].

واضح أنه يميز بين ضربين من الاستعارة، أولهما: الاستعارة التصريحية "جعل الشىء الشىء ليس به" وثانيهما: ما سماه البلاغيون بعده الاستعارة التخييلية وجعلوها قرينة المكنية "أن تجعل للشىء الشىء ليس له" وقد مضى الإمام عبد القاهر فى تجليته الفروق بين الضربين على هذا النحو، فهو لم يصرح بمصطلح الاستعارة المكنية ولا بمصطلح الاستعارة التخييلية، هذه المصطلحات: "التصريحية والمكنية والتخييلية والتبعية والأصلية" وضعت فيما بعد، ولكن كان فى كلامه إشارات توحى بها، وهى التى ألهمت البلاغيين تلك التسميات التى اصطلحوا عليها.

قلت: إن ما ذكره الزمخشرى والسكاكى والخطيب فى تحديدهم لمفهوم الاستعارتين المكنية والتخييلية مستمد من كلام عبد القاهر، فأين كلامه الذى استمد منه أولئك العلماء وأوحى لهم بما قالوه؟.. نجده فى مواضع كثيرة من كتابيه: أسرار البلاغة

---

(١) انظر النكت ٨٥، والخصائص ٢/ ٤٤٢، والموازنة ٢٣٤، والوساطة ٣٤.
(٢) دلائل الإعجاز ١٠٦.

ودلائل الإعجاز، ففى النص المذكور نجد فى قوله: "تجعل للشيء الشيء ليس له... فقد ادعيت أن للشمال يدا ومعلوم أنه لا يكون للريح يد" إيحاء للسكاكى بما ذكره فى تصوير الاستعارة التخييلية، حيث ذكر أن لازم المشبه به يستعار لصورة وهمية محضة نقدرها فى المشبه ونتوهمها فيه، وكأن قول عبد القاهر "لا يكون للريح يد" وقوله: "تجعل للشيء الشيء ليس له" قد أوحى للسكاكى بالتصوير الذى صور به الاستعارة التخييلية.

وكذا قوله: "ثم إن من الاستعارة قبيلا لا يصح أن يكون المستعار فيه اللفظ البتة، ولا يصح أن تقع الاستعارة فيه إلا على المعنى، وذلك ما كان مثل اليد فى قول لبيد:

وغداة ريح قد كشفت وقرة ... إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

ذاك أنه ليس ههنا شيء يزعم أنه شبهه باليد حتى يكون لفظ اليد مستعارا له، وكذلك ليس فيه شيء يتوهم أن يكون قد شبهه بالزمام، وإنما المعنى على أنه شبه الشمال فى تصريفها الغداة على طبيعتها بالإنسان يكون زمام البعير فى يده فهو يصرفه على إرادته، ولما أراد ذلك جعل للشمال يدا وعلى الغداة زمامًا"(١).

نراه ينفى أن يكون فى الريح شيء يشبه اليد، وأن يكون فى الغداة شيء يشبه الزمام، فاليد والزمام مستعاران إذاً لشئ غير موجود فى الشمال والغداة، بل لشئ متوهم فيهما، وهذا ما قاله السكاكى.

كما نجد فى هذا النص إيحاء لما ذكره الخطيب فى تصويره للاستعارتين: المكنية والتخييلية، وذلك فى قوله: "إن من الاستعارة قبيلاً لا يصح أن يكون المستعار فيه اللفظ البتة، ولا يصح أن تقع الاستعارة فيه إلا على المعنى" وكأن جعل الخطيب الاستعارتين أمرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز يرجع إلى هذا القول.

---

(١) دلائل الإعجاز ٤١٢.. ونلاحظ أن عبد القاهر قد جعل الضمير فى قول لبيد "زمامها" للغداة، وقد جعله الخطيب للقرة كما رأينا وكذلك الزمخشرى، وهو أظهر - كما قال الخطيب - لأن المراد أن ريح الشمال تصرف القرة إلى جميع الأنحاء، وأن القرة تنقاد لها كما ينقاد البعير لمن بيده زمامه، فزمام القرة بيد ريح الشمال، ولا يتأتى تصريف ريح الشمال للغداة إلا على المجاز .. انظر التصوير البيانى ٢٥٠. حيث عبر بالغداة وأرد"القرة" مجازًا مرسلاً علاقته المحلية، وهو أقوى فى الدلالة على شدة البرد.

وأيضاً نجد فيه إيحاء لما ذكره الزمخشرى فى تصويره للاستعارة المكنية ولقرينتها التخييلية، وذلك فى قوله: "وإنما المعنى على أنه شبه الشمال فى تصريفها الغداة على طبيعتها بالإنسان يكون زمام البعير فى يده فهو يصرفه على إرادته، ولما أراد ذلك جعل للشمال يدا وعلى الغداة زمامًا" فقد أوحى ها القول للزمخشرى أن يفسر الاستعارة المكنية بأنها: المستعار المحذوف المرموز إليه بشىء من لوازمه... واضح أن هذا مستمد من عبارة عبد القاهر: "ولما أراد ذلك جعل للشمال يدا وعلى الغداة زمامًا" فقد فسر الزمخشرى اللازم الذى ينبه إلى مكان الاستعارة المكنية بقوله: "أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شىء من روادفه، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانة" وهو مهتد فى هذا التفسير بعبارة الإمام عبد القاهر كما هو واضح.

ويطيل الإمام عبد القاهر فى تجلية الفروق بين ضربى الاستعارة فيقول فى موضوع آخر شارحا الاستعارة فى بيت لبيد المذكور، مفرقا بينها وبين الاستعارة التصريحية: "جعل للشمال يدا ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه يمكن أن تجرى اليد عليه، كإجراء الأسد والسيف على الرجل فى قولك: انبرى لى أسد يزأر، وسللت سيفا على العدو لا يفل، والظباء على النساء فى قوله: "من الظباء الغيد" والنور على الهدى والبيان فى قولك: أبديت نورا ساطعا.... وليس لك شئ من ذلك فى بيت لبيد، بل ليس أكثر من أن تخيل إلى نفسك أن الشمال فى تصريف الغداة على حكم طبيعتها كالمدبر المصرف لما زمامه بيده، ومقادته فى كفه، وذلك كله لا يتعدى التخيل والوهم والتقدير فى النفس من غير أن يكون هناك شىء يحس وذات تتحصل"(١).

ولا يخفى علينا ما فى هذا النص من إيحاء للخطيب القزوينى بما ذكره فى تصويره للاستعارتين المكنية والتخييلية، ولنقارن بين ما قاله عبد القاهر هنا وما قاله الخطيب فى شرحه الاستعارة فى نفس البيت ـ وقد سبق ـ فسنجد أن ما قالاه يكاد يكون واحدا، فالخطيب ينقل نفس عبارات عبد القاهر، وفضلاً عن ذلك فإن قول عبد القاهر. "تخيل إلى نفسك... لا يتعدى التخيل والوهم والتقدير فى النفس" قد أوحى إلى الخطيب بأن يحدد المكنية بأنها: التشبيه المضمر فى النفس المدلول عليه بإثبات لازم

---

(١) أسرار البلاغة ١/ ١٣٩ .. وقوله: "من الظباء الغيد" جزء من بيت للبحترى من قصيدة له فى مدح المعتز بالله، والبيت كاملا:

من عذيرى من الظباء الغيد　　　ومجيرى من ظلمهن العتيد

المشبه به للمشبه، كما أوحى للبلاغيين بمصطلح "الاستعارة التخييلية" الذى أطلقوه على لازم المشبه به المثبت للمشبه.

وهكذا يتجلى لنا أن ما ذكره العلماء فى تصويرهم للاستعارتين: المكنية والتخييلية قد استمدوه من كلام الإمام عبد القاهر وتجليته للفروق بين ضربى الاستعارة الصريحية والتخييلية، فهو رحمه الله قد أفاض فى تجلية تلك الفروق، ومن كلامه استمد العلماء ما ذكروه من تشخيص وما وضعوه من مصطلحات.

يقول العلامة سعد الدين التفتازانى: "وأما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية، وإنما دل على أن فى قولنا: "أظفار المنية" استعارة بمعنى أنه أثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الأظفار وهو السبع، وهذا قريب مما ذكره المصنف فى التخييلية"[(١)].

هذا وقد رد رأى السكاكى فى تصويره الاستعارة المكنية بردود قوية خلاصتها: أن لفظ المشبه عند التحقيق مستعمل فى معناه الحقيقى، لأنا حين ندعى أن المشبه قد دخل فى جنس المشبه به وصارت المنية سبعا والشمال إنساناً، وأضفنا إلى جنس المشبه به فردا غير متعارف هو المنية التى ادعى لها السبعية والشمال المدعى لها أنها إنسان، كل ذلك لا يخرج المشبه عن حقيقته، لأن الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها[(٢)].

كما رد رأيه فى الاستعارة التخييلية بأن ما ذهب إليه فى تحديد مفهومها كثير التكلف والاعتبارات التى لا تدعو إليها الحاجة ولا يثرى بها الأسلوب "وكأن البلاغيين يرون أن إقامة هذه الصورة المجازية فى الخيال إنما يكفى فيها وينهض به إثبات اللازم وإضافته إلى المشبه، فحين يضيف المتنبى للجوزاء أذنا تقوم فى خيالنا هذه الصورة، أعنى صورة الجوزاء وقد ملأت جلبة الجيش أذنها ضجيجا، وليس هناك ما يدعو إلى القول باختراع شىء يشبه الأذن ونقل الكلمة إليه على طريقة الاستعارة التصريحية، لأن العملية التخييلية تتم من غير اعتبار أن تكون هناك استعارة فى اللفظ، وتكفى هذه الاستعارة فى التعلق"[(٣)].

---

(١) المطول ٣٨٣، ٣٨٤

(٢) انظر حاشية الدسوقى ٤/ ٢٠٨، وحاشية الإنبابى على رسالة الصبان ٢٧٤.

(٣) التصوير البيانى ٢٦٥ .. وبيت المتنبى الذى أضاف فيه إلى الجوزاء أذنا هو:

خميس بشرق الأرض والغرب زحفه ... وفى أذن الجوزاء منه زمام

وقد بينا أن ما ذهب إليه السكاكى فى تصويره لهذه الاستعارة التخييلية ليس غريبا عن روح اللغة وتعبيراتها، فهو قد نظر فى هذا التصوير إلى ضروب من الخيال جرت على الألسنة ونطق بها الناس.

* * *

هل المكنية والتخييلية متلازمتان؟.. يرى الخطيب القزوينى أن الاستعارة التخييلية وهى إثبات لازم المشبه به إلى المشبه، كإثبات الأظفار للمنية والزمام للقرة واليد للشمال وكإثبات الأفراس والرواحل للصبا فى قول زهير بن أبى سلمى:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله ... وعـــرى أفـــراس الـــصبا ورواحلـــه

والأفواه للمنايا فى قول الحماسى:

إذا هــزه فــى عظــم قــرن تهللــت ... نواجــذ أفــواه المنايــا الــضواحك

يرى أن هذه الاستعارة التخييلية ملازمة للاستعارة المكنية التى هى عنده تشبيه مضمر فى النفس، ومرد التلازم إلى أن التخييلية قرينة المكنية، والقرينة لازمة للمجاز، فالتخييلية لازمة للمكنية لزوم القرائن للمجازات، فلا توجد المكنية بدون التخييلية، ولا توجد التخييلية بدون المكنية.

وقد اعترض على هذا بعضهم فذكر أن التخييلية وجدت دون المكنية فى نحو قولهم: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا، على مذهبه حيث صرح بالتشبيه، والمكنية عنده تشبيه مضمر فى النفس، فقد وجدت التخييلية فى قولهم: "أظفار المنية" دون المكنية، لأن هذا تشبيه مصرح به وليس مضمرا فى النفس... ورد هذا الاعتراض بأن "أظفار المنية" فى القول المذكور ليست استعارة تخييلية وإنما هى ترشيح للتشبيه(١).

ويفهم من كلام السكاكى عن الاستعارة المكنية أنها لا تنفك عن الاستعارة التخييلية، إذ يقول: "وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية" ولكنا نراه وهو يتحدث عن نظم المجاز العقلى فى سلك الاستعارة بالكناية

---

(١) انظر شروح التلخيص ٤/ ١٥٧

يذكر أن قرينة المكنية إما أمر مقدر وهمى كالأنياب فى قولهم: أنياب المنية، و "كنطقت" فى قولهم: نطقت الحال بكذا، وإما أمر محقق كالإنبات فى قولهم: أنبت الربيع البقل، وكالهزم فى قولهم: هزم الأمير الجند[1].

ونرى الزمخشرى رحمه الله يجرى استعارة تبعية تصريحية فى الروادف التى جعلت قرينة للمكنية، وذلك عند وجود معنى فى المستعار له ـ فى الاستعارة المكنية ـ يكون مناظرا للرادف الذى هو من خصائص المستعار منه ولوازمه، كما فى الآيات الكريمة: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ... بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ ... ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ ﴾[2] وكما فى قولهم: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس.

ففى الآيات الكريمة استعارة مكنية، حيث استعير شواظ النار للشيب، ثم سكت عن المستعار ورمز إليه برادفه "اشتعل" لينبه هذا الرادف إلى موضع الاستعارة ومكانها.. وكذا استعير الجرم الكبير للحق والجرم الصغير للباطل، وسكت عن المستعارين حيث رمز إليهما بالرادفين "نقذف ويدمغ" واستعير الحبل للعهد ثم سكن عن المستعار ورمز له بلازمه "ينقضون" وفى القولين المذكورين استعير السبع للشجاع، والبحر للعالم، ثم سكت عن المستعارين ورمز لهما بالرادفين "يفترس ويغترف".

وعند النظر فى هذه الاستعارات نجد فى المستعار له فى كل منها معنى مناظر للرادف الذى هو من خصائص المستعار منه، ففى الشيب معنى مناظر للاشتعال وهو انتشار الشيب وفشوه فى الشعر وأخذه منه كل مأخذ، وفى "الحق والباطل" معنى مناظر للقذف والإدماغ وهو دحض الحق للباطل، وفى العهد معنى يناظر النقض وهو الإبطال، وفى الشجاع معنى يناظر الافتراس وهو البطش بالأقران، وفى العالم معنى مناظر للاغتراف وهو العطاء، عطاء العلم وتلقى الناس له وأخذهم إياه من العالم.

يقول الزمخشرى مبينا الاستعارتين فى كل آية من الآيات الكريمة المذكورة: "شبه الشيب بشواظ النار فى بياضه وإنارته، وانتشاره فى الشعر وفشوه فيه وأخذه منه كل

---

(١) انظر مفتاح العلوم ١٧٩، ١٨٩.

(٢) الآيات بالترتيب: مريم ٤، الأنبياء ١٨، البقرة ٢٧.

مأخذ باشتعال النار، ثم أخرجه مخرج الاستعارة... "بل نقذف بالحق على الباطل": نغلب اللهو بالجد وندحض الباطل بالحق، واستعار لذلك القذف والدمغ تصويرا لإبطاله وإهداره ومحقه، فجعله كأنه جرم صلب كالصخرة مثلاً قذف به على جرم رخو أجوف فدمغه... "النقض": الفسخ وفك التركيب، فإن قلت: من أين ساغ استعمال النقض فى إبطال العهد؟ قلت: من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين، وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشىء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شىء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه"(١).

واضح أن الزمخشرى رحمه الله يجرى الاستعارتين المكنية والتبعية ويعتبرهما معا فى كل آية، ويجعل الاستعارة المكنية مسوغة للاستعارة التبعية، فالذى سوغ استعارة "النقض" للإيطال، استعارة الحبل للعهد، والذى سوغ استعارة "الاشتعال" للانتشار والفشو، استعارة الشواظ للشيب... وهكذا.

فالعلاقات بين المعانى تتعاون ويشد بعضها أزر بعض، ولذا قالوا: إنه لو لم يكن العهد مشبها بالحبل لم تجز استعارة النقض للإبطال، وكأنهم يلحظون أن العلاقة بين الإبطال والنقض لا تنهض وحدها فى بناء الاستعارة، وينبغى أن تؤنسها تلك العلاقة الأخرى التى بين العهد والحبل(٢).

فإذا لم يكن فى المستعار له معنى مناظر للرادف الذى هو من خصائص المستعار منه ولوازمه، كما فى قولهم: يد الشمال.. وزمام القرة.. وأفواه المنايا.. وأظفار المنية.. وأفراس الصبا.. وحبائل الدهر.. لا يكون فى الرادف عندئذ استعارة تصريحية، وإنما يعد إثباته للمستعار له استعارة تخييلية هى قرينة المكنية، والسكاكى رحمه الله يجعله استعارة لصورة وهمية فى المشبه كما بينا.

وبهذا يتبين لنا أن قرينة الاستعارة المكنية عند الزمخشرى قد تكون استعارة تخييلية، وهى تلك الرمزة التى يرمز بها للمستعار وتثبت للمستعار له لتنبه إلى موضع

---

(١) الكشاف ٢/ ٥٠٢، ٥٦٥، ١/ ٢٦٧.

(٢) انظر التصوير البيانى ٢٥٦

الاستعارة، وقد تكون استعارة تصريحية تبعية، وعلى ذلك فلا تلازم عنده بين المكنية والتخييلية.

ولكن هل يصلح الرادف بعد جعله استعارة تصريحية أن يكون منبها إلى موضوع الاستعارة المكنية؟ .. وهل ينهض بالدلالة عندئذ عليها؟ أجاب عن هذا التساؤل الشراح وأصحاب الحواشى بما يلى:

١- أن الاستعارة التصريحية التبعية التى تجرى فى الرادف متفرعة عن الاستعارة المكنية وتابعة لها ولا تسوغ بدونها، فالنقض مثلا إنما شاع استعماله فى إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل، واستعارتهم الحبل للعهد، ولولا ذلك لم يحسن، بل لم يصلح استعارة النقض للإبطال، ولذا فإن الرادف بعد إجراء الاستعارة التصريحية فيه ينهض بالتنبيه إلى موضوع الاستعارة المكنية والدلالة عليها.

٢- أن المراد بذكر الروادف ما هو أعم من أن يراد بها معناها الأصلى الذى هو الرادف الحقيقى، أو ما هو مشبه بذلك المعنى منزل منزلته، فالنقض من روادف الحبل، وهو رادف حقيقى، والإبطال الذى نزل منزلة النقض بعد استعارته له صار رادفا للحبل أيضاً.. النقض رادف حقيقى مذكور لفظا ومعنى على الحقيقة، وعند استعارته للإبطال يصير رادفا حقيقيا فى اللفظ، ورادفا ادعائياً فى المعنى[(١)].

وهذا الذى ذكروه مجرد محاولات لإقامة وجه ينهض به كلام الزمخشرى رحمه الله، وهى محاولات لا تقنع، فالذى نراه أن الرادف بعد إجراء الاستعارة التبعية فيه، لا يصلح أن يكون قرينة للمكنية، بل لا يتأتى بعدئذ اعتبار المكنية، فعندما نجعل "الافتراس" مستعار للبطش فى قولهم: شجاع يفترس أقرانه، لا يكون فى الكلام بعدئذ استعارة مكنية، إذ يصبح المعنى: شجاع يبطش بأقرانه.

فلا يتأتى عند التحقيق اعتبار الاستعارتين التبعية والمكنية معا، فإما أن نجعل الاستعارة مكنية وعندئذ تكون الروادف فى الشواهد المذكورة مستعملة فى معانيها الحقيقية، وإما أن نجعل الاستعارة فى تلك الروادف وعندئذ لا نكون فى حاجة إلى استعارة أخرى، لأن الذهاب إلى القول بالاستعارة إنما يكون حين لا يجوز حمل الكلام على حقيقته.

---

(١) انظر حاشية السيد على المطول ٣٨٤، وشروح التلخيص ٤/ ١٥٩

ولهذا نقرر أن الصواب ما ذكره الخطيب رحمه الله وهو تلازم الاستعارتين المكنية والتخييلية، لأن مثل هذه الآيات الكريمة التى أجرى فيها الزمخشرى استعارتين تبعية ومكنية معا فى آن واحد، ليس بها إلا استعارة واحدة، إما مكنية قد دل عليها بإثبات لازم المستعار للمستعار له، أو تبعية فى الفعل، والمعنى الذى يقتضيه السياق هو الذى يحتكم إليه فى اعتبار إحدى الاستعارتين دون الأخرى على نحو ما سنرى فى الفصل الرابع إن شاء الله.

ومما ينبغى التنبه له أن الخطيب فى تصويره الاستعارة المكنية وتشخيصه لمعناها، وقف عند حد التشبيه المضمر فى النفس، لا يتجاور التخييل عنده هذا التشبيه، أما الزمخشرى فالادعاء عنده لا يقف عند حد التشبيه المضمر، بل يتجاوز ذلك إلى مرحلة أعلى فى التخييل، حيث يتناسى التشبيه ويدعى دخول المشبه فى جنس الشبه به.. الخيال عند الزمخشرى، أو عند الجمهور كما شاع بين الناس، يصعد ويرتقى ويصل إلى حد الاتحاد بين المشبه والمشبه به وصيرورتهما شيئا واحداً.

فلا يقف التصوير فى قول أبى ذؤيب:

وإذا المنيـــة أنـــشبت أظفارهــــا ... ألفيــــت كـــل تميمـــة لا تنفـــع

عند حد تشبيه المنية بالسبع وإثبات الأظفار لها، بل يتعدى ذلك إلى ادعاء أن المنية صارت سبعا واستعير لها لفظه، وإن كان قد سكت عن هذه الاستعارة فى اللفظ، فإن ظلها قد برز فى التعبير، حيث أجرى لازم السبع على المنية وأثبت لها فلم تعد منية بل صارت سبعا له أظفار وله أنياب بهما يفتك ويفترس.

وكذا القول فى بيت زهير بن أبى سلمى:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله ... وعــرى أفــراس الــصبا ورواحلــه

لا يقف الخيال عند حد تشبيه "الصبا" بالجهات التى تقصد ويشد إليها الرحال كالحج والتجارة ونحوهما.. قد قضى منها الوطر فأهملت آلاتها وعطلت، وإنما يتجاوز ذلك إلى تناسى التشبيه، وادعاء أن الصبا نفس هذه الجهات وله مالها من رواحل وأفراس تشد عليها الرحال ويقصد بها إليه.

والإبعاد فى الخيال يبرز ما يريده الشعراء بهذا التصوير، وما يرمون إلى تحقيقه، فأبو ذؤيب صور أحزانه على بنيه الذين تخطفتهم المنية، وتصور هذه المنية سبعا لها أظفار يتلاءم مع ما يقصد إليه من تصوير شدة الأمر وفداحة الخطب، وزهير يصور إفاقه قلبه وإعراضه عن لهو الشباب وباطله إعراض مقتدر "أقصر باطله" أى: امتنع عن قدرة، وزال عنه العشق وسلاه، وقد جعل زوال العشق وسلوه صحوا للقلب على سبيل الاستعارة التبعية فى الفعل "صحا" وهذا ينبئ بكراهته لهو الشباب وباطله ومجونه، وكأنه كان نائما وفى غفلة فانتبه واستيقظ، أو كان مريضا قد طبع على قلبه، وجعل على بصره غشاوة فشفى وعوفى وصحا قلبه وزال عن بصره الغشاوة... إن جعل "الصبا" جهات كانت تشد إليها الرحال فعطلت وعريت أفراسها ورواحلها يتلاءم مع ما يقصد إليه زهير، وأبلغ فى تحقيق مراده من الوقوف بالتخييل عند حد التشبيه المضمر فى النفس.

ويذكر البلاغيون أنه يصح فى بيت زهير أن تكون الاستعارة تصريحية فى "الأفراس والرواحل" وذلك باستعارتها للغرائز والقوى المنطلقة فى سن الشباب، والتى تدفع إلى الهوى وارتكاب المفاسد، أو للأسباب الموصلة إلى ارتكاب المفاسد من أموال وأصحاب، والتى قلما تتآخذ على اتباع الغى والمفاسد إلا فى أوان الصبا .. فقد شبهت تلك الأسباب أو الغرائز والقوى بالرواحل والأفراس التى ينطلق بها إلى الأماكن البعيدة، ثم تنوسى الشبيه، وادعى أن الأسباب، أو القوى والغرائز صارت أفراسا ورواحل.. وقد عريت وأهملت لأن الشاعر صحا قلبه وأعرض عن لهو الشباب وباطله، وسنرى فى الفصل الرابع أى الاعتبارين يتلاءم مع مراد الشاعر، ويتحتم ويتعين توجيه المعنى إليه، أن يجعل ما فى البيت استعارة مكنية أم أن يجعل استعارة تصريحية؟..

* * *

يذكر العلامة سعد الدين التفتازانى أن آراء العلماء قد اتفقت على أن فى نحو قولنا: "أنشبت المنية أظفارها" استعارتين، إحداهما مكنية والأخرى تخييلية، وأن اختلافهم إنما هو فى تحديد تصويرهما وتشخيص معناهما.. يقول رحمه الله: "قد اتفقت الآراء على

أن فى مثل قولنا: "أظفار المنية نشبت بفلان" استعارة بالكناية واستعارة تخييلية، لكن اضطربت فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان، ومحصل ذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال، أحدها ما يفهم من كلام القدماء، والثانى ما ذهب إليه السكاكى.. والثالث ما أورده المنصف"[(١)].

وقد أوضحنا هذه الآراء الثلاثة، ووقفنا على ما بينها من فروق، وتبين لنا أن أولاها بالقبول فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير ما ذهب إليه العلامة الزمخشرى وهو ما عرف برأى السلف أو الجمهور.. والذى نود تحقيقه هنا أن هذه الآراء ليست موضع اتفاق كما ذكر العلامة سعد الدين، فإن الإمام عبد القاهر لا يرى فى هذه الصورة "أنشبت المنية أظفارها بفلان" سوى استعارة واحدة، هى إضافة الأظفار إلى المنية، أو ـ كما قال رحمه الله ـ جعلك للشئ الشئ ليس له، وهو ما عرف فيما بعد بالاستعارة التخييلية، وقد استنبط العلماء من حديثه عن هذا الضرب من ضربى الاستعارة ـ كما رأينا ـ ما شخصوا به المعنى وحددوا التصوير، واضعين له مصطلحى التخييلية والمكنية.

وقد مضى العلوى صاحب الطراز على طريقة الإمام عبد القاهر، فلم ير فى هذه الصورة "أنشبت المنية أظفارها" سوى استعارة واحدة، فإن للعلوى نهجا فى تعريفه بمسائل البلاغة، إذ نراه يذكر أولا التعريفات التى لا يرتضيها فينقضها، ثم يختتم بالتعريف الذى يختاره ويراه، وهذا ما قد فعله وهو يعرف الاستعارة، حيث ذكر أربعة تعريفات نقضها وردها ثم قال: "التعريف الخامس وهو المختار: أن يقال تصييرك الشىء الشىء وليس به، وجعلك الشىء للشىء وليس له بحيث لا يلحظ فيه معنى التشبيه صورة ولا حكما، ولنفسر هذه القيود، فقولنا: "تصييرك الشىء الشىء وليس به، وجعلك الشىء للشىء وليس له" شامل لنوعى الاستعارة، فالأول كقولك: لقيت أسدا، وأتيت بحرا، والثانى كقولك: رأيت رجلا أظفاره وافرة، وقصدت رجلا تتقاذف أمواج بحره، وفلان بيده زمام الأمر... ويضيف: "فاعلم أن كل ما كان من صريح الاستعارة إما تصيير الشىء الشىء وليس به، كما قال بعض الشعراء:

---

(١) المطول ٣٨١.

لا تعجبوا من بلى غلالته ... قد زر أزراره على القمر

وكما قال بعضهم:

قامت تظللني من الشمس ... نفس أعز على من نفسى

قامت تظللني ومن عجب ... شمس تظللني من الشمس

وإما جعل الشىء للشىء وليس له، كما قال لبيد:

وغداة ريح قد كشفت وقرة ... إذ أصبحت بيد الشمال زمامها"[1]

ولا يخفى علينا أن هذا ما ذكره الإمام عبد القاهر، فالعلوى يرى رأيه ويعول عليه فى تجليته لضربى الاستعارة، وإن كنا نراه بعد ذلك يذكر أن الأظفار فى نحو قولهم: "أنشبت المنية أظفارها" مستعارة لصورة وهمية تقدر فى الوهم ثم تردف بذكر المستعار له "المنية".. وذلك حيث يقول: "وأما الاستعارة الخيالية الوهمية، فهى أن تستعير لفظا دالا على حقيقة خيالية تقدرها فى الوهم، ثم تردفها بذكر المستعار له إيضاحا لها وتعريفا لحالها، كما قال بعضهم:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ... ألفيت كل تميمة لا تنفع

... لأنه لما شبه المنية بالسبع فى عدوانها وتضريتها على الإنسان جعل لها مخالب ليزداد أمر التخييل ويكثر"[2].

وكأنه يرى أن فى التعبير استعارتين، أولاهما: استعارة "السبع" للمنية، وثانيتهما: استعارة "الأظفار" لصورة خيالية مقدرة فى الوهم، مردفة بذكر المستعار له فى الاستعارة الأولى وهو المنية.

ويرفض ابن الأثير أن تكون هذه الصورة "أنشبت المنية أظفارها" استعارة فهى عنده من باب التوسع فى الكلام، لأنه يرى أن المجاز ينقسم ثلاثة أقسام: تشبيه نحو: زيد كالأسد، واستعارة نحو: كلمت أسدا، وتوسع فى الكلام نحو: أنشبت المنية

---

(١) الطراز ١/ ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) الطراز ١/ ٢٣٢.

أظفارها، ويذكر رحمه الله أن التشبيه والاستعارة وإن كان فيهما توسع إلا أنه قد جاء ضمنا وتبعا، وليس هو السبب الموجب لاستعمالهما، أما القسم الثالث فإن السبب فى استعماله طلب التوسع لا غير، فهو ليس تشبيها ولا استعارة، ويؤكد ابن الأثير أن هذا شئ قد انكشف له بالنظر الصحيح[1].

ثم يذكر أن التوسع فى الكلام مطلوب، وأنه سبب صالح للعدول عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه، ولكنه يجعل هذا التوسع ضربين: أحدهما: ما يرد على وجه الإضافة كما فى قول أبى نواس:

بح صوت المال مما ... منك يشكو ويصيح

حيث أضاف الصوت إلى المال ومراده بذلك أن المال يتظلم من إهانته إياه بالتمزيق والإنفاق، فالمعنى حسن والتعبير عنه ـ كما يقول ابن الأثير ـ قبيح، لأنه يرى أن استعمال هذا الوجه قبيح، لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه، وهو لا يلتحق بالتشبيه المضمر الأداة كلجين الماء، لأنه لا تناسب بين الصوت والمال، وإذا ورد التشبيه ولا مناسبة بين المشبه والمشبه به كان ذلك قبيحاً.

ولذا يقول رحمه الله: إنه لا يستعمل هذا الضرب من التوسع إلا جاهل بأسرار الفصاحة والبلاغة، أوساه غافل يذهب به خاطره إلى استعمال ما لا يجوز ولا يحسن، كما رأينا فى بيت أبى نواس.. ومنه قوله أيضاً:

ما لرجل المال أمست ... تشتكى منك الكلالا

فإضافة "الرجل" إلى "المال" أقبح من إضافة الصوت إليه.. ومنه قول أبى تمام:

وكم أحرزت منكم على قبح قدها ... صروف النوى من مرهف حسن القد

فإضافة "القد" إلى "النوى" مما يستبعد، وإنما أوقعه فيه المماثلة بين القد والقد، وهذا دأب أبى تمام فى تتبعه المماثلة والتجنيس ونحوهما حتى يخرج إلى بناء يعاب به ويستقبح كلامه بسببه.. ومثله قوله:

---

(١) انظر المثل السائر ٢/ ٧١

بلوناك أما كعب عرضك فى العلا فعالٍ ولكن خد مالك أسفل

فإضافة "الكعب" إلى "العرض" و "الخد" إلى (المال) مما يستقبح ويستنكر، ومراد أبى تمام أن عرضه مصون وماله مبتذل، إلا أنه عبر عنه أقبح تعبير، وأبو تمام يقع فى مثل هذا كثيرا.

ثانيهما: ما يرد على غير وجه الإضافة فيكون حسنا لا عيب فيه.. كما فى قول مسلم بن الوليد:

تظلم المال والأعداء من يده لا زال للمال والأعداء ظلاما

أراد أن المال يتظلم من يده، لأنه ينفقه ولا يبقى عليه، فالمعنى حسن والتعبير عنه كذلك[1].

وبهذا يتبين لنا أن العلماء لم يتفقوا على أن فى نحو قولهم: "أنشبت المنية أظفارها" استعارتين تخييلية ومكنية، كما ذكر سعد الدين، لأن منهم من يرى أنها استعارة واحدة كالإمام عبد القاهر، وقد تبعه فى ذلك العلوى صاحب الطراز، على الراجح مما يفهم من كلامه، ومنهم من رفض أن تكون هذه الصورة استعارة، وجعلها من باب التوسع فى الكلام وقسما من أقسام المجاز مستقلا عن قسم الاستعارة، كما رأينا عند ابن الأثير صاحب المثل السائر.

ونحن لا نتفق مع ابن الأثير فيما رآه.. لا نتفق معه فى جعله التشبيه قسما من أقسام المجاز، لأن التشبيه لم يحدث فيه نقل فهو حقيقة وليس مجازا.. ولا نتفق معه فى جعله هذه الصورة "أنشبت المنية أظفارها" من باب التوسع فى الكلام، بل لقد جعلها مما يستقبح ويستكره، ولا يستعملها إلا جاهل بأسرار الفصاحة والبلاغة، إذ يرى أن ما جاء من التوسع على وجه الإضافة يعد قبيحا مستكرها، وهذا ليس بقول يقال، لأنه أطلق القول بالقبح على كل ما أضيف فيه الشئ إلى ما ليس له، وإضافة الشئ إلى ما ليس له قد تقبح فى بعض الأمثلة وتكون مستكرهة، ولكنها فى معظمها حسنة مقبولة، فليس القبح على إطلاقة كما سنرى. ثم إن وقوفه بهذه الصورة "أنشبت المنية أظفارها

(١) انظر المثل السائر ٢/ ٧٨-٨٠.

وتظلم المال" عند القول بالتوسع، يعد تقصيرا، لأن العلماء قد بينوا جهة التوسع فى تلك الصورة، وشخصوا المعنى وحددوا التصوير فيها، فجعله إياها من باب التوسع، دون أن يبين طريقة التوسع كما بين العلماء، مما يؤخذ عليه ويرد به كلامه.

فالرأى ما ذكره الإمام عبد القاهر وهو أن هذه الصورة "أنشبت المنية أظفارها.. وتظلم المال" ضرب من ضربى الاستعارة، حيث جعل الشئ للشئ وليس له، جعل للمنية أظفارا والأظفار إنما هى للسبع لا للمنية، وجعل التظلم للمال وهو للإنسان، وقد استمد السكاكى والزمخشرى والخطيب ما شخصوا به الاستعارتين المكنية والتخييلية من كلام الإمام عبد القاهر كما أوضحنا.

* * *

هذا و"جعل الشىء للشىء ليس له" ميدان واسع للتخييل والتصوير، إذ نرى الشعراء يسبحون بخيالهم أو يسبح بهم الخيال فيخلعون على الأشياء أوصافا ليست لها ليحققوا بذلك مقاصد وأهدافا يرمون إلى تحقيقها... فالطلل يكلم ويستنطق، والريح لها عنان ويد وزمام، والملك له عين ترقب، والصبا له رواحل وأفراس، والمنية لها أظفار، والأمس يسعى ويعمل، والغد يشتاق، والموت خزيان ينظر، والجوع يماطل حين يطلب ويلح فى الطلب، والنظرة تجمح، والليل يقضى نحبه ويتمطى بصلبه وله أعجاز وكلكل، والناقة تخاطب، وسرب القطا يسأل، وشجر الخابور ينادى ويتعجب من عدم جزعه، وشجر العضاه ينكر اهتزازه بسوقه.

إن هذه الأشياء قد خلع عليها الشعراء أوصافا ليست لها، ولهم وراء هذا التخييل أهداف ومقاصد.. فأبو تمام حين يقول:

ساس الأمور سياسة ابن تجارب   رمقته عين الملك وهو جنين

قد جعل للملك عينا يرقب بها وينظر باحثا عمن ينهض بأعبائه ويقوم بمتطلباته، وقد أدرك الملك بعينه الثاقبة وبصره النافذ أن الممدوح خير من ينهض بأعبائه الثقال، ولذا أخذ يرمقه ويرقبه وهو جنين، منتظرا أن يشب فينهض بمهامه الجليلة، وقد كان، حيث ساس الممدوح أمور الملك سياسة ابن تجارب، ولنتأمل هذه الإضافة "ابن

تجارب" إنها صورت التجارب أما تربى وتغذى، فالممدوح قد ربته وغذته تلك التجارب فارتوى بالخبرة التى مكنت له وجعلته يسوس الأمور سياسة حكيمة رشيدة.

والشنفرى الأزدى حين يقول:

أطيـل مطـال الجـوع حتـى أميتـه — وأضرب عنه القلب صفحا فيذهل
ولولا اجتناب العار لم يلف مشرب — يعـاش بـه إلا لـدى ومأكـل
ولكـن نفـسا مـرة مـا تقيمنـى — علـى الـضيم إلا ريثمـا أتحـول

فإنه يصور "الجوع" حيا يطالبه ويلح فى طلبه، ولكن الشنفرى لا يستجيب لطلبه، بل يماطل ويطيل المطال، ويضرب عنه القلب صفحا حتى يذهل لعدم إجابته ويموت، لقد أمات الشنفرى الجوع بطول مطاله، فلم يعد يشعر به، إن نفسه نفس أبية، تأبى الضيم ولا تقيم على ذل، ولذا فهو يميت غرائزه التى صورها حية تطالبه وتلح فى الطلب، وأنى لها أن تفوز بمطلبها.. إنه الشنفرى القوى الأبى، الذى يقاوم غرائزه حتى يقضى عليها ويميتها.

ومثله قول تأبط شرا:

فخالط سهل الأرض لم يكدح الثرى — به كدحة والموت خزيان ينظر

حيث صور "الموت" خزيان ينظر إليه فى دهش متعجبا من قوته وصلابته وشدة عدوه، لقد تجاوز الحزن الصعب من الأرض وخالط سهلها ولم يصب بأذى، ولا تأثر بصلابتها "لم يكدح الثرى به كدحة" وهذا ما جعل الموت الذى يظفر بغيره فى مثل هذه الحال خزيان ينظر إليه فى دهش متعجبا كيف نجا من الأهوال وتجاوز الشدائد.

هذا هو خيال الشعراء الذى يجسد المعنويات والغرائز، ويحيلها إلى صور حية تشعر بها النفس وتشاهدها.. أرأيت ملكا يرقب بعينه؟ وجوعا يطالب فيماطل حتى يمات؟ وموتا ينظر وهو خزيان قد أصابه الدهش لنجاة الشاعر من الأهوال ولم يظفر به؟.

وانظر فى قول سلم الخاسر:

فأنت كالدهر مبثوثا حبائله والدهر لا ملجأ منه ولا وزر

ولو ملكت عنان الريح أصرفه فى كل ناحية ما فاتك الطلب

لقد جعل للدهر حبائر يبثها فتفتك أحداثه بالناس كما يصيب الصائد فرائسه بشباكه فلا تنجو منه، وجعل للريح عنانا يصرف بها كما يصرف الفرس، ومراد الشاعر بهذا التصوير أن يبرز إدراك الممدوح له مهما جد فى الفرار وبالغ فى الهرب، فقد أيقن أنه مدرك ولن يستطيع التفلت من قبضة الممدوح ولو امتلك عنان الريح وأخذ يصرفها فى كل ناحية، لأن الممدوح كالدهر قد بث حبائله فأنى للشاعر أن ينجو منها؟ إنه لا محالة واقع فيها فالدهر لا ملجأ منه ولا وزر.

وقد رأينا أبا ذؤيب الهذلى يجعل للمنية أظفارا ليصور شدة فتكها ببنيه.. ورأينا لبيدا يجعل للريح يدا وللقرة زمامًا ليصور شدة ما ينزل بالناس ويفخر بتفريجه وتخليصهم منه.. ورأينا زهيرا يجعل للصبا رواحل وأفراسا قد عريت وعطلت ليصور إقلاعه عن لهو الشباب وباطله.

وإذا كان لبيد قد جعل للقرة زماما، وسلم الخاسر قد جعل للريح عنانا، فإن البحترى يجعل لأحداق العيون أعنة تقتاد بها محاسن الممدوح أعين الناس إليه قسرا وذلك فى قوله:

وإذا بـــدا اقتـــادت محاســـنه قـــسرا إليـــه أعنـــة الحـــدق

وابن المعتز يجعل النظرة تشرد وتجمح كما تجمح الفرس ويتأبى المهر الأرن وهو يجتهد فى منعها خيفة الرقباء، لكنها تتفلت منه وتشرد وتجمح.. يقول فى ذلك:

وإنى على إشفاق عينى من العدا لـتجمح منـى نظـرة ثـم أطـرق

إنها نظرة غريبة عجيبة، وصفت بما ليس لها، فهى تجمع كما تجمح الفرس، وهو لا يستطيع كبح جماحها إلا بعد حين "ثم أطرق" .. إن خيال الشعراء يخلع على الأشياء أوصافا ليست لها ليلفت وينبه إلى أمور جليلة، فالحدق لها أعنة تقاد بها قسرا إلى محاسن الممدوح، لأن محاسنه قد بلغت الغاية، ونظرة ابن المعتز نظرة جموح، لأنه متيمم قد أضناه العشق والهوى.

وامتد خيال الشعراء إلى الزمان فجعلوا له ما للحى من صفات، وقد رأينا سلم الخاسر يجعل للدهر حبائل مبثوثه ليفتك بالناس، كما يبث الصائد حبائله ليمسك بفرائسه.. وابن الرومى يجعل "الأمس" يسعى نحو الإمام ويعمل ويتلفت إليه تلفت ملهوف، وكأنه يريد ألا يفارقه، كما جعل الغد يشتاق إليه، وذلك حيث يقول:

إمـام يظـل الأمـس يعمـل نحـوه تلفــت ملــهوف ويــشتاقه الغــد

لقد جعل الزمان إنسانا يسعى نحو الإمام، فالأمس يعمل ويتلفت إليه يريد ألا يفارقه، والغد ينتظره مشتاقاً إليه.

ونرى امرأ القيس يخاطب الدهر ويجعل له صلبا وأعجازا وكلكلا، وذلك فى قوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله علــى بــأنواع الهمــوم ليبتلــى
فقلــت لــه لمــا تمطــى بــصلبه وأردف أعجــازا ونــاء بكلكــل
ألا أيهـا الليـل الطويـل ألا انجلـى بـصبح ومـا الإصـباح منك بأمثـل

فهو يصور أحزانه وهمومه حيث أرخى الليل سدوله واشتد به ظلامه وأهواله التى تشبه موج البحر، وهنا يتداعى الخيال، فنراه يجعل لليل صلبا، أى: ظهرا يتمطى به، وأعجازا يردف بها، وكلكلا ينوء به، وذلك ليصور قسوته وشدته، ولذا خاطبه كما يخاطب العقلاء، وطلب منه أن ينجلى بصبح وليس الصبح بأمثل منه عنده، فهو يقاسى الهموم نهارا كما يقاسيها ليلا "وخطابه مالا يعقل يدل على فرط الوله وشدة التحير، وإنما يستحسن هذا الضرب فى النسيب والمراثى وما يوجب حزنا وكآبة ووجدا وصبابة"(١).

انظر إلى قول ليلى بنت طريف الشيبانى فى رثاء أخيها الوليد:

أيـا شـجر الخـابور مالـك مورقـا كأنك لم تجزع على ابن طريـف(٢)

---

(١) شرح المعلقات السبع للزوزنى ٢٧.
(٢) الخابور: نهر بديار بكر، وابن طريف: أخوها الوليد، وقد خرج فى عهد هارون الرشيد فأرسل إليه يزيد الشيبانى فقتله.

إنها تتعجب من نضرة شجر الخابور وعدم ذبوله جزعا على أخيها الوليد، وهى لا تتعجب من ذلك وتخاطب الشجر إلا بعد تصوره عاقلا يسمع ويجيب، وهذا يدل على فرط حزنها على أخيها وشدة ولهها، وكأنها تريد أن تشاركها الطبيعة وما فى الكون من أشياء أحزانها وآلامها.

ومن ذلك قول الشماخ فى رثاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه:

أبعــد قتيــل بالمدينــة أظلمــت ... له الأرض تهتز العضاه بأسوق(١)

وهو أبلغ من قول ليلى بنت طريف، لأنها تعجبت من إيراق الشجر وأنكرت نضرته واخضراره، أما الشماخ فهو ينكر اهتزاز العضاه بأسوقه فضلا عن أن يورق ويخضر.

ويكثر الشعراء من مخاطبة الأطلال والديار فيتعجبون من سكوتها ويريدون منها أن تجيب وتنطق، فقد كان لهم فيها أحبة، وكانت لهم فيها حياة تبددت، فهم لشدة وجدهم وفرط حزنهم، يريدون أن تنطق الأطلال، وأن تجيب الديار فتشاركهم الآلام والأحزان، ويرفضون سكوتها ويتعجبون من عدم إجابتها ويأبون استعجامها.

يقول امرؤ القيس:

ألم تـسأل الربـع القـواء بعسعـسا ... كـأنى أنـادى إذ أكلـم أخرسـا(*)

فهو يتعجب من عدم إجابة الربع القواء، وكأنه صار أخرس لا ينطق، وذلك لأنه يتصوره حيا ينطق ويجيب، ويشاركه وجده وأساه وهمومه وآلامه.

ومثله قول النابغة:

فاستعجمت دار نعـم مـا تكلمنـا ... والـدار لـو كلمتنـا ذات أخبـار

إنه ينكر استعجامها وعدم تكلمها، وهى ذات أخبار، حيث رأت وسجلت حياة

---

(١) العضاه بكسر العين: كل شجر له شوك، وقيل هى أعظم الشجر، وقيل هى الخمط، والخمط كل شجرة ذات شوك. انظر لسان العرب مادة: عضه.

* القواء بفتح القاف: القفر

عاشوها، وأحداثا وأحلاما كانت لهم عليها، ولا ينبغى لها أن تستعجم فلا تنطق بهذه الحياة، وتتكلم عن تلك الأحلام، وتخبر بما أبصرت من أحداث.

وكذا قول بشار:

أبى طلل بالجِزْع أن يتكلما ... وماذا عليه لو أجاب متيما

حيث يتعجب من إباء الطلل ورفضه أن يتكلم، وهو خير من يتكلم، لأنه الشاهد على حبه، والمبصر لأحلامه، والمطلع على ذكرياته، وماذا عليه لو نطق وأجاب فيريح بنطقه وإجابته ذاك المتيم الذى ينتظر كلامه ويترقب إجابته.

وقد غاب هذا المعنى عن أبى هلال العسكرى، فعاب بيت امرئ القيس السابق، وأنكر سؤاله الربع وتعجبه من عدم إجابته.. يقول رحمه الله: "ومن لا يعرف الخطأ كان جديرا بالوقوع فيه"، فمن ذلك قول امرئ القيس:

ألم تسأل الربع القواء بعسعسا ... كأنى أنادى إذ أكلم أخرسا

هذا من التشبيه فاسد لأجل أنه لا يقال: كلمت حجرا فلم يجب فكأنه كان حجرا، والذى جاء به امرؤ القيس مقلوب.. وتبعه أبو نواس فقال يصف دارا:

كأنها إذ خرست جارم ... بين ذوى تفنيده مطرق

والجيد منه قول كثير فى امرأة:

فقلت لها يا عز كل مصيبة ... إذا وطنت يوما لها النفس ذلت

كأنى أنادى صخرة حين ... من الصم لو تمشى بها العُصْمُ زلت*

فشبه المرأة عند السكوت والتغافل بالصخرة"[1].

ولا يخفى علينا صحة التشبيهين، تشبيه امرئ القيس، وتشبيه أبى نواس، اللذين جعلهما أبو هلال من التشبيهات الفاسدة، فإن الربع القواء حى فى خيال امرئ القيس

* العصم جمع أعصم ويطلق على الوعول والمراد: لو تمشى بها الوعول والوحوش زلت، ويطلق أيضاً على الخيل التى بيديها بياض دون رجليها والمراد أن تلك الخيل تزل لو مشت بها.

(١) الصناعتين ٧٧.

يجيب وينطق، فهو يتعجب من عدم إجابته وينكر سكوته، وكذا الدار فى خيال أبى نواس ناطقة تجيب من يكلمها، فهو ينكر سكوتها ويشبهها وقد سكتت بالمجرم الذى أطرق بين ذوى تفنيده، ولكن أبا هلال غاب عنه هذا فحكم بفساد التشبيهين.

هذا وينبغى على الشعراء ألا يجنحوا بخيالهم أو يجنح بهم الخيال فيغربوا فيه ويتخيلوا ما يتجافى مع الأذواق، ويتنافى مع العرف والطباع، وتنفر منه النفوس فلا تقبله، وذلك بأن يجعلوا للدهر استا وأخدعين، وللمعروف كبدا وكعبا، وللمال خدا ورجلا وصوتا قد بح، وللدجى يافوخا، فهذا جنوح وإغراب فى الخيال تمجه الأذواق وتنفر منه النفوس.

ولننظر إلى قول أبى تمام:

يا دهر قوم من أخدعيك فقد ... أضججت هذا الأنام من خرقك

وإلى قوله:

فضربت الشتاء فى أخدعيه ... ضربة غادرته عودا ركوبا

لقد جعل لكل من الدهر والشتاء أخدعين، والأخدعان عرقان فى العنق، ولا يقبل الذوق ولا تستسيغ النفس أن يجعل للشتاء وللدهر ذلك، ولذا رد هذا الخيال على أبى تمام ورفضه الناس، وعاب كثير من النقاد الاستعارة فى البيتين[1].

يقول عبد القاهر: "ومما يشهد لذلك ـ أى: لكون الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مجردة ـ أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك فى موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك فى موضع آخر، كلفظ "الأخدع" فى بيت الحماسة:

تلفت نحو الحى حتى وجدتنى ... وجعت من الإصغاء ليتا وأخدعا

وبيت البحترى:

وإنى وإن بلغتنى شرف الغنى ... وأعتقت من رق المطامع أخدعى

فإن لها فى هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثم إنك تتأملها فى بيت أبى تمام:

---

(١) انظر الموازنة ٢٢٨، ٢٤٠

يـا دهـر قـوم مـن أخـدعيك فقـد   أضججت هـذا الأنـام مـن خرقـك

فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة:[1].

ومثل هذا يقال فى قول ذى الرمة:

تـيممن يـا فـوخ الـدجى فـصدعنه   وجوز الفلا صدع السيوف القواطع

حيث جعل للدجى يا فوخا.. وقول تأبط شرا:

نحـــز رقـــابهم حتـــى نزعنـــا   وأنـــف المـــوت منخـــره رثـــيم

حيث جعل للموت أنفا قد دمى منخره.. وقول أبى نواس:

مـــا لرجـــل المـــال أمـــست   تـــشتكى منـــك الكـــلالا

حيث جعل للمال رجلا تشتكى ... وقوله أيضاً:

بـــح صـــوت المـــال ممـــا   منـــك يـــشكو ويـــصيح

حيث جعل للمال صوتا قد بح.. وقول أبى تمام:

بلوناك أما كعب عرضك فى العلا   فعـال ولكـن خـد مالـك أسـفل

حيث جعل للعرض كعبا وللمال خدا.. وقوله أيضاً:

لدى ملك من أيكة الجود لم يزل   على كبد المعروف من فعله برد

حيث جعل للمعروف كبدا.. وقول أحد الأعراب يذم رجلا:

مـا زال مجنوبـا علـى اسـت الـدهر   ذا جـسد ينمـى وعقـل يحـرى

حيث جعل للدهر استا.. إلى غير ذلك مما أغرب فيه الشعراء وجنح بهم الخيال إلى صور تنفر منها النفوس وتمجها الأذواق، وفضلا عن ذلك لا نرى فائدة ولا نجد معنى وراء هذا الإغراب، فأى معنى يرى وراء أن يتخيل المرء للدهر استا، أو للمال خدا ورجلا، أو للمعروف كبدا.. أى معنى وراء أن نتصور للموت أنفا قد دمى

---

(١) دلائل الإعجاز ٩٠، ٩١.

منخره فى بيت تأبط شرا، وأين هذا من تصويره "الموت" خزيان ينظر فى قوله وقد مر بنا:

فخالط سهل الأرض لم يكدح الثرى به كدحة والموت خزيان ينظر

إن وراء الخيال فى هذا البيت معنى لطيفا وهو الدلالة على الأهوال والشدائد التى اجتازها ولم تنل منه ولا أثرت فيه، فالموت فى مثل هذه الأهوال يظفر بكثير غيره، ولكنه أمام نجاته وخوضه تلك الأهوال، وخروجه منها بسلام، وقف خزيان ينظر فى دهش، ويتعجب من اقتحامه الأهوال وخلوصه منها دون أذى.. لا نرى مثل هذا فى الأبيات المذكورة، وإنما نرى خيالا غريبا ترفضه النفس ويأباه العرف ويمجه الذوق وليس وراءه من فائدة ولا مغزى.

وعندما ننظر فى هذه الأبيات نجد أن جميعها قد أضيف فيه لازم المشبه به إلى المشبه، ولعل هذا ما جعل ابن الأثير يستقبح هذا الضرب من التوسع فى الكلام، فقد جعل التوسع ضربين ـ كما رأينا ـ ضرب يرد على وجه الإضافة، وقد عده قبيحا مستكرها، وضرب يرد على غير وجه الإضافة وقد عده حسنا مقبولا .. ولم يكن مصيبا فى هذا ـ كما ذكرنا ـ فليس كل ما أضيف فيه لازم المشبه به إلى المشبه يعد قبيحا، ولنعد إلى ما ذكرناه من شواهد نحو: أظفار المنية.. يد الشمال .. زمام القرة .. عنان الريح .. حبائل الدهر .. أفراس الصبا ورواحله.. عين الملك .. هل نجد قبحا فى هذا التخييل وقد بنى على الإضافة كما نرى؟

إن المعول عليه فى استحسان التخييل أو استقباحه ليس مجيئه على الإضافة أو على غير الإضافة، وإنما المعول عليه قبول النفس للتخييل وما يكمن وراءه من معان يرمى إلى الدلالة عليها.. فإن نفرت النفس ومج الذوق وأبت الطباع قبول التخييل، ولم يوجد وراءه معنى كان قبيحا معيبا، وإذا قبلت النفس التخييل واستساغه الذوق ومال إليه الطبع، ووجد وراءه معنى كان حسنا مقبولاً.

الفصل الثانى

الاستعارة التبعية

فرق البلاغيون بين لونين من الاستعارة أولهما: ما كان اللفظ المستعار فيه من أسماء الأجناس والأعيان، كاستعارة "الأسد" للرجل الشجاع، و"البحر" للكريم، و"البدر" للحسناء، و"القتل" للأذى، و"الطيران" للسرعة، و"حاتم" للكريم، و"أحنف" للحليم، و"إياس" للذكى.. وثانيهما: ما كان اللفظ المستعار فيه من الأفعال والمشتقات والحروف، كاستعارة لفظ "طار" لأسرع، ولفظ "نثر" لفرق، ولفظ "قاتل" اسم فاعل للضارب ضربا شديداً، وكاستعارة "الظرفية" للدلالة على التمكن وإحاطة النعمة بزيد فى قولهم: زيد فى نعمة، والدلالة على الاستعارة بالحرف "فى" الموضوع للظرفية.. فرق البلاغيون بين هذين اللونين فجعلوا اللون الأول استعارة أصلية، والثانى استعارة تبعية.

وقد نبه الإمام عبد القاهر رحمه الله إلى الفرق بين اللونين بعد أن فرغ من تجلية الفروق بين ضربى الاستعارة: "جعلك الشىء الشىء ليس به، وجعلك للشىء الشىء ليس له" فذكر أن استعارة الفعل تختلف عن استعارة الاسم وبين جهة الاختلاف بين استعارة هذا واستعارة ذاك.

يقول رحمه الله: "وإذا تقرر أمر الاسم فى كون استعارته على هذين القسمين، فمن حقنا أن ننظر فى الفعل هل يحتمل هذا الانقسام؟ والذى يجب العمل عليه أن الفعل لا يتصور فيه أن يتناول ذات شىء كما يتصور فى الاسم، ولكن شأن الفعل أن يثبت المعنى الذى اشتق منه للشىء فى الزمان الذى تدل صيغته عليه، فإذا قلت: "ضرب زيد" أثبت الضرب لزيد فى زمان ماض، وإذا كان كذلك فإذا استعير الفعل لما ليس له فى الأصل، فإنه يثبت باستعارته له وصفا هو شبيه المعنى الذى ذلك الفعل مشتق منه.

بيان ذلك أن تقول: نطقت الحال بكذا، وأخبرتنى أسارير وجهه بما فى ضميره، وكلمتنى عيناه بما يحوى قلبه، فتجد فى الحال وصفا هو شبيه بالنطق من الإنسان،

وذلك أن الحال تدل على الأمر، ويكون فيها أمارات يعرف بها الشيء، كما أن النطق كذلك، وكذلك العين فيها وصف شبيه بالكلام وهو دلالتها بالعلامات التي تظهر فيها وفي نظرها، وخواص أوصاف يتحدد بها ما في القلوب من الإنكار والقبول"(١).

فهو هنا يبين أن استعارة الفعل تختلف عن استعارة الاسم، ويقصد بالاسم: أسماء الأجناس والأعيان لا المشتقات، فأسماء الأجناس والأعيان تدل على ذات شيء، ومن هنا صح استعارتها، أما الأفعال فشأنها أن تثبت المعاني التي اشتقت منها للشيء في الزمان الذي تدل عليه صيغها، ففي قولنا: ضرب زيد، أثبت الضرب لزيد في الزمان الماضي، ولذا فإن قولهم: نطقت الحال، وأخبرت أسارير وجهه، وكلمتني عيناه، قد استعير فيه "النطق والإخبار والتكليم" لوصف في الحال وأسارير الوجه والعينين شبيه بالنطق والإخبار والتكليم، وهو الدلالة على الأمر والإبانة عن الشيء في نفس زمن الفعل وهو الزمان الماضي.

وبهذا يتضح أن صيغ الأفعال ـ الماضي والمضارع والأمر ـ ليس لها سوى تحديد الزمن، ولا دخل لها في الاستعارة، لأن المقصود أن تثبت المعاني التي اشتقت منها وهي مصادرها للشيء في الزمان الذي تدل عليه تلك الصيغ.

ويضيف الإمام عبد القاهر في تجلية الوصف الذي يوجد في العينين ويشبه التكليم الذي استعير له في نحو قولهم: "كلمتني عيناه" فيقول: "حكى عن بعضهم قال: أتيت الجمحي أستشيره في امرأة أردت التزوج بها، فقال: أقصيرة هي أم غير قصيرة؟ قال: فلم أفهم ذلك، فقال لي: كأنك لم تفهم ما قلت، إني لأعرف في عين الرجل إذا عرف، وأعرف فيها إذا أنكر، وأعرف إذا لم يعرف ولم ينكر، أما إذا عرف فإنها تخاوص، وإذا لم يعرف ولم ينكر فإنها تسجو، وإذا أنكر فإنها تجحظ، أردت بقولي "قصيرة" أي: أهي قصيرة النسب تعرف بأبيها أو جدها؟"(٢).

فالتكليم قد استعير لهذه الأوصاف "التخاوص والسجو والجحوظ" التي تدل بها

---

(١) أسرار البلاغة ١/ ١٤٤.

(٢) أسرار البلاغة ١/ ١٤٤، ١٤٥ .. و "تخاوص" : تغض قليلا، يقال: تخاوص فلان إذا غض من بصره قليلا مع تحديق كمن يقوم سهما، و "تسجو" أي: تسكن، و "تجحظ" أي: تعظم مقلتها، يقال: جحظت عينه إذا عظمت مقلتها ونتأت.

العين كما يدل الكلام من الإنسان.. إن الفعل قد استعير لوصف يشبهه يوجد فى العين، وأثبت لها فى نفس زمن الفعل، فالاستعارة لم تجر فى الفعل وإنما جرت فى معناه أى: فى مصدره الذى اشتق منه.

يقول عبد القاهر: "وإذا كان أمر الفعل فى الاستعارة على هذه الجملة رجع بنا التحقيق إلى أن وصف الفعل بأنه مستعار حكم يرجع إلى مصدره الذى اشتق منه، فإذا قلنا فى قولهم: "نطقت الحال" إن "نطق" مستعار، فالمعنى أن النطق مستعار.."(١).

وقد استمد البلاغيون ما فرقوا به بين الاستعارتين: "الأصلية والتبعية" من كلام عبد القاهر الذى أشرنا إليه، ومما ينبغى التنبيه له أن عبد القاهر لم يضع هذه المطلحات: "التصريحية.. المكنية.. الأصلية.. التبعية" وإنما وضح أن الاستعارة ضربان، أولهما: تصييرك الشىء الشىء ليس به وثانيهما: جعلك الشىء للشىء ليس له، وقد أطلق البلاغيون من بعده على الضرب الأول مصطلح "الاستعارة التصريحية" ثم قسموها مستمدين من كلامه أيضا إلى: "أصلية" وهى ما كان اللفظ المستعار فيها من أسماء الأجناس والأعيان كلفظ "الأسد والبدر والقتل وحاتم وأحنف" ونحوها، و "تبعية" وهى ما كان اللفظ المستعار فيها من الأفعال والمشتقات والحروف.

كما أطلقوا على الضرب الثانى مصطلح "الاستعارة المكنية" ثم اختلفوا فى تشخيصها وتصوير معناها ومعنى التخييلية التى جعلوها قرينة لها، على نحو ما رأينا فى الفصل الأول.

قلت: إن البلاغيين قد استمدوا من كلام عبد القاهر، وتفريقه بين الاستعارة الواقعة فى الأسماء والاستعارة التى تقع فى الأفعال، فقسموا الاستعارة التصريحية إلى أصلية وتبعية، وفرقوا بينهما، وشغلوا بتعليل هذا التقسيم، وبيان وجه كون الاستعارة فى الأجناس وأسماء الأعيان أصلية وفى الأفعال والمشتقات والحروف تبعية.

يقول السكاكى فى تعريفه الاستعارة الأصلية وبيان وجه تسميتها أصلية: "الاستعارة الأصلية هى أن يكون المستعار اسم جنس كرجل وأسد، وكقيام وقعود،

---

(١) أسرار البلاغة ١/ ١٤٦.

ووجه كونها أصلية هو ما عرفت أن الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه، وقد تقدم فى باب التشبيه أن التشبيه ليس إلا وصفا للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه، والأصل فى الموصوفية هى الحقائق، مثل ما تقول جسم أبيض أو بياض صاف، وجسم طويل أو طول مفرط، وإنما قلت: الأصل فى الموصوفية هى الحقائق ولم أقل لا يعقل الوصف إلا للحقيقة، قصراً للمسافة حيث يقولون فى نحو: شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير، إن "باسلا" وصف لشجاع، و "فياضا" وصف لجواد، و"نحريرا" وصف لعالم"(١).

ويقول فى تحديد التبعية وبيان وجه تسميتها تبعية: "الاستعارة التبعية هى ما تقع فى غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها، وكالحروف بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا، والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصف بمعزل، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة فى أنفسها بمعزل، وإنما المحتمل لها فى الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها، وفى الحروف متعلقات معانيها، فتقع الاستعارة هناك ثم تسرى فيها"(٢).

ويقول الخطيب فى توجيهه الاستعارتين والتفريق بينهما: "وأما باعتبار اللفظ فقسمان، لأنه إن كان اسم جنس فأصلية، كأسد وقتل، وإلا فتبعية، كالأفعال والصفات المشتقة منها والحروف، لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، كما فى قولك: جسم أبيض وبياض صاف، دون معانى الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف، فإن قلت: فقد قيل فى نحو: شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير، إن باسلا وصف لشجاع، وفياضا وصف لجواد، ونحريرا وصف لعالم، قلت: ذلك متأول بأن الثوانى لا تقع صفات إلا لما يكون موصوفا بالأول، فالتشبيه فى الأفعال والصفات المشتقة منها لمعانى مصادرها، وفى الحروف لمتعلقات معانيها"(٣).

ويقول صاحب مواهب الفتاح: "وإذا كان التشبيه يقتضى صحة الحكم بثبوت وجه

---

(١) مفتاح العلوم ١٧٩، ١٨٠.
(٢) نفس المصدر ١٨٠.
(٣) الإيضاح ٣/ ١٣٥.

الشبه والمشاركة وصحة الوصف بهما، فمدلول الحرف والفعل لا يصح أن يحكم عليه، فلا يصح التشبيه فيه، فلا تصح فيه الاستعارة الأصلية المبنية على التشبيه، إذ كون الشئ موصوفا ومحكوماً عليه إنما يصح فيه إن كان من الحقائق، أى: الأمور الثابتة المتقررة، كالجسم والبياض، بخلاف مالا تقرر له لكونه شيئا لا ثبات له كالمشتمل على الزمان، فالجسم مثلا متقرر فيوصف فيقال فيه: جسم أبيض أو أسود، وكذا البياض فيقال فيه: بياض صاف وناصع، بخلاف الفعل كقام، فلدلالته على الزمان السيال الذى لا قرار له لا يصلح مدلوله للموصوفية المصححة للتشبيه، المصحح للاستعارة الأصلية، وبخلاف الوصف كقائم، فإنه ولو لم يدل على الزمان بصيغته لكن يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه من التقرر، وكذا الحرف من باب أحرى، لأنه لا يستقل بالمفهومية"(١).

ومما يلاحظ أن السكاكى لم يقطع بأن الذى يوصف إنما هو الحقائق، بل ذكر أن هذا هو الأصل حيث قال: "والأصل فى الموصوفية هى الحقائق" أما الخطيب فقد قطع بذلك، إذ قال: "وإنما يصلح للموصوفية الحقائق" ورد احتراز السكاكى بأن قولهم: "شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير" الأصل فيه: فلان شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير، فالأول لم يوصف بالثانى: أى: "شجاع" لم يوصف "بباسل" وكذلك "جواد" لم يوصف "بفياض"، و (عالم) لم يوصف "بنحرير" وإنما وقع الثانى من هذه الصفات وصفا لما وصف بالأول.

وهذا التعليل الذى بدأه السكاكى وتبعه فيه الخطيب ونقله عنهما الشراح لم يسلم لهما.. لقد رفضه الشراح وأصحاب الحواشى ونقضوه، وأوردوا عليه من الاعتراضات مالا يمكن دفعه.. وخلاصة هذه الاعتراضات:

١- أن القول بأنه "إنما يصلح للموصوفية الحقائق أى: الأمور المتقررة الثابتة" ينتقض بنحو قولنا: حركة سريعة وزمان صعب، فكل من الحركة والزمان لا تقرر له، وقد صح وصف كل منهما.

٢- أن الفعل يدل على الحدث والزمان، والتجوز فيه يكون تارة بتغيير حدثه، كما فى قولهم: "نطقت الحال" بمعنى: دلت، وتارة بتغيير زمانه، كما فى قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١].. وقوله عز وجل: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ

(١) مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص ٤/ ١١٢.

﴿ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩].. وتارة يقصد تغيير مدلولى الفعل معا، الزمان والحدث كأن نقول: "نطقت الحال" ونريد أنها تدل فى الزمن الحاضر أو ستدل فى المستقبل.

٣- أن الأفعال والصفات المشتقة منها إنما كانت متحددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الأفعال وعروضه للصفات، ويرد على هذا أن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه والاستعارة فى الصفات ينبغى أن يمنع جريانهما فى المصادر، لعروض الزمان لمفهومها أيضاً، لأن المصدر يدل على الحدث، والحدث لابد له من زمان يقع فيه، فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات، ومعلوم أن الاستعارة فى المصادر أصلية.

٤- أن أسماء الزمان والمكان والآلة من المشتقات، والتعليل المذكور لا يتناولها، لأنها تصلح للموصوفية، فيقال مثلاً: مقام واسع، ومجلس فسيح، ومنبت طيب، ومفتاح صغير، ومكنسة جيدة، فينبغى أن تكون الاستعارة فيها أصلية، وهم قد أدركوا ذلك فصرحوا بأن المراد بالمشتقات: الصفات ما عدا أسماء الزمان والمكان والآلة، فيجب أن يقدر التشبيه فيها وأن تكون استعارتها أصلية، لصلاحها ـ كما بينا ـ للموصوفية .. وليس الأمر كذلك فإن الاستعارة فى هذه المشتقات الثلاثة يجب أن تكون تبعية، لأنا إذا قلنا: "هذا مقتل فلان" للموضع الذى ضرب فيه ضربًا شديدًا، و"هذا مرقد فلان" لقبره الذى أقبر فيه، كان المعنى على تشبيه الضرب الشديد بالقتل، والموت بالرقاد، فالاستعارة جرت فى المصدر لا فى نفس المكان، ثم اشتق من المصدر اسم المكان "مقتل" بمعنى: موضع الضرب الشديد، و "مرقد" بمعنى: المكان الذى أقبر فيه الميت(١).

وبهذا يتبين لنا عدم صحة هذا التعليل الذى ذكره السكاكى وتبعه فيه الخطيب، وقد وجدنا العلامة سعد الدين التفتازانى يقول بعد ما أورد بعضا من الاعتراضات المذكورة: "التحقيق أن الاستعارة فى الأفعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها المعانى القائمة بالذوات تبعية، لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات، هو

---

(١) يرجع إلى هذه الاعتراضات فى شروح التلخيص ٤/ ١١٣، ١١٥، وفى المطول ٣٧٢، ٣٧٣.

المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه، وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات"[١].

ولم يكن هنالك حاجة إلى هذا التعليل الذى ذكره السكاكى وتبعه فيه الخطيب، والذى أدى إلى هذه المناقشات وتلك الاعتراضات، وهى اعتراضات لا يمكن دفعها ـ كما رأينا ـ وقد كان فيما ذكره الإمام عبد القاهر رحمه الله تعليل شاف لاعتبار الاستعارة فى الأفعال ومثلها المشتقات تبعية، حيث ذكر أن الشأن فى الفعل أن يثبت المعنى الذى اشتق منه للشئ فى الزمان الذى تدل عليه صيغة الفعل، فقولنا: ضرب زيد، فيه إثبات الضرب لزيد فى الزمن الماضى، وقولنا: يضرب، فيه إثبات الضرب له فى الزمان المضارع.

وعندما نقول فى الاستعارة: "نطقت الحال بكذا" فإن مرجع التصرف إنما هو إلى معنى الفعل، أى: إلى حدثه، فهو المقصود من الأفعال، أما الزمان الذى هو مدلول صيغته فباق لم يحدث فيه تصرف.. وتجلية ذلك فى المثال المذكور أن النطق قد استعير لوصف فى الحال يشبهه وهو الدلالة، وأثبت المستعار وهو "النطق" للحال فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل المستعار، ولذا يقال فى إجراء هذه الاستعارة: إن النطق قد استعير للدلالة ثم اشتق من النطق "نطق" بمعنى "دل" وإثبات النطق للحال هو قرينة الاستعارة.

وفى قول طفيل الغنوى:

وجعلت كورى فوق ناجية ... يقتات شحم سنامها الرحل[٢]

استعير "الاقتيات" لوصف فى الرحل عندما يحتك بالسنام، فإنه يذيب شحمه وينتقصه حتى يذهبه.. استعير "الاقتيات" لهذا الوصف فى الرحل "إذابة الشحم وإذهابه" وأثبت هذا المعنى المستعار للرحل فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل، حيث اشتق من "الاقتيات" يقتات بمعنى: ينتقص ويذهب .. وقد عد

---

(١) مختصر سعد الدين ضمن شروح التلخيص ٤/ ١١٥، ١١٦

(٢) الكور بضم الكاف: رحل البعير.. والناجية: الناقة السريعة.

الخطيب الاستعارة فى البيت استعارة غريبة لا يدركها إلا الخاصة، لأن الشحم مما يقتات، ففيها تخييل بأن الاقتيات كأنه حقيقة[1].

وكذا القول فى قول سوار السعدى:

بعـــرض تنوخـــة للـــريح فيهـــا ... نـــسيم لا يـــروع فـــى الـــتراب[2]

حيث استعير "الترويع" لوصف فى الريح، وهو إثارتها التراب بجامع التحريك فى كل، فالترويع يفزع النفوس ويحركها، وإثارة التراب تحريكه وقد كان ساكنا، ثم أثبت المعنى المستعار "الترويع" للريح فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل، حيث اشتق من "الترويع" يروع بمعنى: يثير ويحرك، مع ملاحظة النفى "لا يروع"

ومن ذلك قول البحترى:

يتراكمون على الأسنة فى الوغى ... كالفجر فاض على نجوم الغيهب

فقد شبه اجتماعهم حول الرماح فى الحرب وازدحامهم عليها وقد لبسوا الدروع اللامعة، بضوء الفجر عندما ينبسط فيبدد الظلام ويطغى ضوؤه على نجوم الغيهب.. والفجر لا يفيض وإنما يفيض الماء، ولذا فإن الفيض قد استعير لوصف فى الفجر وهو انبساطه وانتشار ضوئه، وأثبت هذا المعنى المستعار للفجر فى نفس الزمن الذى دلت دلت عليه صيغة الفعل، حيث اشتق من "الفيض" فاض بمعنى: انبسط وانتشر ضؤوه.

ومنه قول أبى الطيب المتنبى:

نثـــرتهم فـــوق الأحيـــدب نثـــرة ... كمـــا نثـــرت فـــوق العـــروس

حيـث استعيرت "النثر" وهو أن تجمع الأشياء بالكف ثم تفرق دفعة، فتقع على غير ترتيب ولا نظام.. استعير هذا لتساقط الأعداء فى الحرب منهزمين دفعة، وقد

---

(١) انظر الإيضاح ٣/ ١٢٦.
(٢) التنوخة: الصحراء أو الأرض الواسعة.. وعرضها: جانبها.
(٣) الأحيدب: جبل ببلاد الروم، والخطاب لسيف الدولة.

أثبت المعنى المستعار وهو "النثر" للمنهزمين فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل، حيث اشتق منه "نثر" بمعنى هزمهم وأسقطهم صرعى دفعة على غير نظام وترتيب.

ومن ذلك قول النبى ﷺ: "من خير معاش الناس لهم رجل ممسك بعنان فرسه فى سبيل الله يطير على متنه، كلما سمع هيعة أو فزعة طار عليه إليها يبتغى القتل والموت مظانه"* حيث استعير "الطيران" للإسراع وأثبت للرجل فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل، فاشتق منه "يطير وطار" بمعنى: يسرع وأسرع، وتنبئ هذه الاستعارة بسرعة الإجابة، فالرجل كان على أهبة الاستعداد، كان ممسكا بعنان فرسه، وما أن سمع الهيعة حتى انطلق إليها ملبيا، واندفع مجيبا، فهو لم يسرع إلى المنادى وإنما طار إليه.

وخذ قول الشاعر:

وإذا تبـــاع كريمـــة أو تـــشترى فـــسواك بائعهـــا وأنـــت المـــشترى

تجده قد استعار "البيع والاشتراء" للترك والتحصيل، لأن الخصال الكريمة لا تباع وتشترى، وإنما تحصل وتترك، يحصلها النجباء وطالبو المعالى، ويرغب عنها اللئام والهابطون فيتركونها.. وقد أثبت المعنى المستعار للخصال الكريمة فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل فاشتق من البيع والاشتراء "تباع وتشترى" بمعنى تترك وتحصل.. كما أثبت هذا المعنى المستعار للخصال اسما مشتقا فى قوله: "بائعها .. والمشترى" ولا يخفى علينا دلالة هذين المشتقين على الثبوت والدوام، وكأن الممدوح قد وقف نفسه على المحامد والتزم بتحصيل المكارم وتحقيقها، وثبت على ذلك ثباتا، واللئيم كذلك كأنه قد ثبت على تجنبه المحامد وكريم الخصال والرغبة عنها.

وانظر فى الآيات الكريمة: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ .. وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ءَايَـٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا ... وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى

---

* رواه مسلم فى كتاب الإمارة باب فضل الجهاد والرباط، وابن ماجه فى كتاب الفتن باب العزلة.. والهيعة: الصوت عند حضور العدو، والفزعة: صوت النهوض للعدو، ومظانه: مواطنه التى يرجى فيها لشدة رغبته فى الشهادة.

بَعۡضٖ .. ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ﴾ (١) تجد فى كل آية منها استعارة تبعية، فقد استعير السلخ لإزالة ضوء النهار عن الليل، وأثبت المعنى المستعار لليل والنهار فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل حيث اشتق من "السلخ" نسلخ بمعنى: نزيل ضوء النهار.. وكذا استعير "الانسلاخ" للانفصال عن آيات الله والتخلى عنها بعد الوقوف عليها والإحاطة بها، واستعير "الموج" لاضطراب الإنس والجن عند البعث، أو يأجوج ومأجوج عند خروجهم وتداخل بعضهم فى بعض، واستعيرت الإفاضة لنزوح الحجيج ونزولهم من عرفات، وقد أثبتت هذه المعانى المستعارة لموصوفيها فى الأزمنة التى دلت عليها صيغها كما هو واضح.

ولا يخفى علينا إيحاءات الاستعارة فى هذه الآيات الكريمة، فالله يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل، وهو عز وجل القادر على إزالة ضوء النهار من الليل فيكون الظلام، إن النهار ينتزع من الليل "نسلخ منه النهار" ولا يقدر على ذلك إلا القادر جل شأنه.

وذاك الذى آتاه الله آياته قد تمكن منها وأحاط بها، واندمج وانصهر فى بوتقتها، ولذا كان تخليه عنها انسلاخا، وكما يوحى "الانسلاخ" بتمكنه الذى كان، فهو يشعر بشدة انفصاله واستحالة رجوعه، لأن الشاة والأفاعى لا تعود جلودها إليها بعد انسلاخها منها.

وحركة الناس عند البعث أو حركة يأجوج ومأجوج عند خروجهم حركة مضطربة، إنهم يتداخلون ويموج بعضهم فى بعض. والحجيج يندفعون من عرفات فى كثرة وسرعة منتظمة، وكأن اندفاعهم إفاضة كإفاضة الماء، ولا يتأتى أن يعبر عن حركة الحجيج بالموج، كما لا يتأتى أن يعبر عن حركة الناس عند البعث أو عن حركة يأجوج ومأجوج عند خروجهم بالإفاضة، لأن دفع الحجيج منتظم لا تداخل فيه ولا اضطراب، فيناسبه "الإفاضة" أما خروج الناس للبعث، أو خروج يأجوج ومأجوج

---

(١) الآيات بالترتيب: يس ٣٧، الأعراف ١٧٥، الكهف ٩٩، البقرة ١٩٨.

عند دك السد، فيلائمه "الموج" المضطرب المتلاطم، الذى يعلو بعضه بعضا، ويركب بعضه بعضا.

ومن استعارة المشتقات قوله تعالى: ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ۝ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَٱلرَّمِيمِ ﴾ الذاريات ٤١، ٤٢.. فقد استعير العقم وهو صفة فى المرأة تمنع حملها، وفى الرجل تمنع إنجابه، لصفة فى الريح وهو المنع من إنشاء المطر وإلقاح الزرع والشجر، ثم أثبتت تلك الصفة للريح، حيث اشتق من العقم "عقيم" بمعنى: مانعة من إرسال المطر وإلقاح الزرع والشجر.

ومنه قوله عز وجل: ﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ يس٥٢ .. حيث استعير "الرقاد" للموت، وأثبت لأهل القبور، ثم اشتق من الرقاد "مرقد" اسم مكان بمعنى: مكان الموتى "القبور" وتوحى هذه الاستعارة بقصر المدة التى تقضى فى البرزخ وكأنها رقدة يمضى بعدها الراقدون إلى الله للحساب والجزاء، ولذا عبر عنه أى: عن الموت بالزيارة على سبيل الاستعارة التبعية أيضاً فى قوله تعالى: ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ﴾ التكاثر ١، ٢.. فقد استعيرت الزيارة للموت والإقبار ثم اشتق من الزيارة "زار" بمعنى: مات وأقبر، وتوحى هذه الاستعارة ـ كما قلنا ـ بقصر حياة البرزخ، فهى زيارة ثم يبعثون ويمضى الزائرون إلى مصيرهم، ولا يخفى علينا ما فى الآيتين الكريمتين من تعريض بالمشركين الذين أنكروا البعث..

وبهذا يتجلى لنا أن الاستعارة فى الأفعال والمشتقات راجعة إلى الاستعارة فى مصادرها، لأن معانى المصادر هى المقصودة فى الأفعال والمشتقات إثباتا ونفيا، وهذه المعانى تثبت لموصوفيها فى نفس أزمنة الأفعال التى دلت عليها صيغها، وذلك عندما تكون الاستعارة فى الأفعال، وتثبت للموصوفين حسب هيئتها: اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو اسم زمان أو مكان أو آلة وذلك عندما تكون الاستعارة فى المشتقات.

وكما تقع الاستعارة فى معنى الفعل فيكون التصرف فى مصدره، حيث يثبت معناه للشئ فى الزمن الذى تدل عليه صيغته، فإن الاستعارة قد تقع فى زمن الفعل دون معناه فيكون التصرف فى الدلالة الزمانية للأفعال، حيث يعبرون عن لماضى بالمضارع أو عن المضارع بالماضى لغرض من الأغراض.

ففى الآيات الكريمة: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ... وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ... وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمْ ﴾ (١) عبر بالفعل الماضى: "أتى.. نفخ .. صعق... نادى" عن أحداث لم تقع بعد وإنما ستقع فى المستقبل، فالتعبير عنها كان ينبغى أن يكون بالمضارع، ولكن النظم الكريم آثر التعبير بالماضى للدلالة على تحقق الوقوع، والإنباء بأن هذه الأحداث واقعة لا محالة، وكأنها قد تحققت وصار يخبر عنها ويحكى وقوعها.

وفى الآيات الكريمة: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ ... وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ... إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (٢) عبر بالفعل المضارع: "فتثير ... فتحفظه ... تهوى ... فيكون" عن أحداث واقعة وكان ينبغى أن يعبر عنها بالماضى فيقال: أرسل الرياح فأثارت .. خر من السماء فخطفته الطير أو هوت به الريح.. ثم قال له كن فكان.. ولكن المضارع يستحضر هذه الصور الواقعة، ويلقى بها أمام المخاطب وكأنها تحدث الآن أمامه وهو يشاهدها، وهذا هو سبب التعبير بالمضارع عن الماضى فيها.

ولا يعدل عن الماضى إلى المضارع إلا فى مثل هذه الأفعال المهمة، إثارة الرياح السحاب، وتخطف الطير المشرك وهوى الريح به إلى مكان سحيق، وتحقق مراد الله تعالى.. فمثل هذه الأفعال العجيبة قد اقتضت أن يتصرف فى أفعالها فيعبر بالمضارع عن الماضى فيها لتستحضر فى أذهان المخاطبين ويتصوروها وكأنها تحدث الآن وتقع أمام أعينهم.

وانظر إلى قول تأبط شرا وهو يتحدث عن لقائه الغول فى الصحراء، وقد شدت شدة نحوه وأبت إلا أن تغتاله، ولكنه ضربها بسيفه فخرت صريعا لليدين وللجران:

فقلت لها كلانا نضو أرض ... أخو سفر فخلى لى مكانى

فشدت شدة نحوى فأهوت ... لها كفى بمصقول يمانى

---

(١) الآيات بالترتيب: النحل ١، الزمر ٦٨، الأعراف ٤٨.

(٢) الآيات بالترتيب : فاطر ٩، الحج ٣١، آل عمران ٥٩.

فأضـــربها بـــلا دهـــش فخـــرت صـــريعا لليـــدين وللجـــران[1]

إن ضرب الغول أمر غريب وحدث عجيب، اقتضى أن يتصرف الشاعر فى زمن الفعل فيعدل عن الماضى إلى المضارع مخالفا مقتضى الظاهر، لأن الظاهر كان يقتضى أن يقال: فضربتها بلا دهش فخرت ولكن غرابة الحدث اقتضت أن يعبر عنه بالمضارع استحضارا له، وكأننا ننظر إلى تأبط شرا وهو يصارع الغول ويضربها فيقتلها ويريح البشرية من شر الإخافة بها.

هذا وقد يعدل إلى الأمر كما فى قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴾ هود ٥٤ .. إذ الأصل : إنى أشهد الله وأشهدكم، فعدل إلى الأمر لغرض بلاغى وهو ألا يقترن إشهادهم بإشهاد الله تعالى فيما لو جرى الكلام على الأصل فقيل: إنى أشهد الله وأشهدكم.. وللدلالة على أن إشهاد الله بالبراءة من شركهم إشهاد صحيح ثابت، وأما إشهادهم فليس إلا تهاوناً بدينهم ودلالة على عدم المبالاة بهم.

يقول الزمخشرى: "فإن قلت: هلا قيل إنى أشهد الله وأشهدكم؟ قلت: لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت، فى معنى تثبيت التوحيد وشد معاقده، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم، ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما، وجئ به على لفظ الأمر بالشهادة، كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه: اشهد على أنى لا أحبك، تهكما به واستهانة بحاله"[2].

* * *

وعندما تقع الاستعارة فى المشتقات أو فى معانى الأفعال نرى القرينة كامنة فى ارتباط معنى الفعل أو الاسم المشتق بما ارتبط به ونسب إليه، ففى قولنا: نطقت الحال، حيث وقع "النطق" استعارة لوصف فى الحال وهو الدلالة فى الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل "نطق" نجد أن قرينة الاستعارة كامنة فى نسبة النطق إلى الحال "الفاعل"

---

(١) صريعا: فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث، والجران: مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره.
(٢) الكشاف ٢/ ٢٧٦.

لأن الحال لا ينطق وإنما يدل، فلابد أن يكون الفعل "نطق" مرادا به غير معناه، وهو وصف يشبهه يصح وقوعه من الحال.

ومثله قول طفيل الغنوى:

وجعلت كورى فوق ناجية   يقتات شحم سنامها الرحل

وقول البحترى:

يتراكمون على الأسنة فى الوغى   كالفجر فاض على نجوم الغيهب

وقول المصطفى ﷺ: "من خير معاش الناس لهم رجل ممسك بعنان فرسه فى سبيل الله يطير على متنه كلما سمع هيعة أو فزعة طار عليه إليها يبتغى القتل والموت مظانه"(*). حيث استعير "الاقتيات" لوصف فى الرحل وهو إذهابه شحم السنام، و"الإفاضة" لوصف فى الفجر هو انبساط ضوئه وانتشاره، و "الطيران" لوصف فى الرجل وهو الإسراع بفرسه للجهاد، وقرينة هذه الاستعارت كامنة فى نسبة الأفعال المذكورة إلى فاعليها، لأن الرحل لا يقتات، والفجر لا يفيض، والرجل لا يطير، فدل ذلك على أن هذه الأفعال مستعملة فى غير معانيها.. الذى أرشد إلى الاستعارة هو الفاعل، لأن تلك الأفعال لا تقع منه، وهذا يعنى أنها مستعارة لوصف فيه يشبه هذه الأفعال، ويصح وقوعه منه وقيامه به.

وفى قول عبد الله بن المعتز يمدح أباه المعتز بالله عندما تولى الخلافة:

جمع الحق لنا فى إمام   قتل البخل وأحيا السماحا

استعير "القتل" لإزالة البخل، و"الإحياء" لإذاعة السماح، والذى دل على الاستعارة فى الموضعين وقوع القتل على "البخل"، والإحياء على "السماح" إذ البخل لا يقتل وإنما يزال، والسماح لا يحيا وإنما يذاع "فقتل وأحيا إنما صارا مستعارين بأن عديا إلى البخل والسماح، ولو قال: قتل الأعداء وأحيا، لم يكن "قتل" استعارة بوجه، ولم يكن "أحيا" استعارة على هذا الوجه"[1]... بل على وجه آخر.

وكذا القول فى قول أبى الطيب المتنبى:

(*) رواه مسلم وابن ماجة .. ارجع إلى ص ٥٣.

(١) انظر أسرار البلاغة ١/ ١٤٦.

نثـــرتهم فـــوق الأحيـــدب نثـــرة   كما نثرت فوق العروس الدراهم

فالذى دل على أن "النثر" مستعار لإسقاطهم صرعى دفعة على غير نظام وترتيب، هو وقوع النثر عليهم، ولو قيل: نثر الرمال أو نثر الدراهم ـ كما فى الشطر الثانى ـ لكان النثر حقيقة... لقد أرشد المفعول الذى وقع الفعل عليه إلى التجوز فى البيتين، لأن الأفعال المذكورة لا تقع عليه على سبيل الحقيقة، وهذا يدل على أنها مستعارة لمعان شبيهة بها يصح أن تقع على تلك المفعولات.

وانظر فى قول كعب بن زهير:

صـــبحنا الخزرجيـــة مرهفـــات   أبـــاد ذوى أرومتهـــا ذووهـــا[١]

وإلى قول القطامى:

لم تلـق قومـا هـم شـر لإخـوتهم   مناعـشية يجـرى بالـدم الـوادى
نقـــريهم لهـــذميات نقـــد بهـــا   مـا كـان خـاط علـيهم كـل زراد[٢]

فقد استعير "الصباح" بمعنى: التحية بالسلام صباحا، للضرب بالسيوف المرهفة، حيث أباد حاملوها أرومة هذه القبيلة... كما استعير "القرى" وهو ما يقدم للضيفان حفاوة وتكريما، للضرب باللهذميات، والاستعارة فى البيتين استعارة تهكمية، حيث شبه الضرب بالتحية وبالقرى بجامع التكريم والحفاوة سخرية وتهكما، ويقصد بهذه الاستعارة المبالغة فى الإيلام والإيجاع.

وقرينة الاستعارة فى البيتين وقوع الفعل على مفعوله الثانى، إذ السيوف القواطع لا تقرى، ولا يحيى بها، فهذا المفعول الثانى قد دل على أن "صبحنا ونقرى" مستعملان فى غير ما وضعا له، أى: فى وصف يوجد فى السيوف القواطع، يقدم ويؤدى كما يقدم القرى وتؤدى التحية، وذاك هو الضرب الموجع.

---

(١) صبحنا بفتح الباء المخففة: التحية بالسلام صباحا، والخزرجية: الخزرج من الأنصار، والمرهفات: السيوف المرقفة، والأرومة بضم الهمزة: الأصل، والضمير فى "أرومتها" يرجع إلى "الخزرجية" وفى "ذووها" إلى مرهفات.

(٢) اللهذميات: السيوف القواطع مفردها: لهذم، والزراد: صانع الزرد أى: الدروع، وفى "يجرى بالدم الوادى" مجاز عقلى سيأتى بيانه فى الفصل الثالث

ولا تخفى علينا استعارة "الخياطة" للسرد فى بيت القطامى "ما كان خاط عليهم كل زراد" فالزراد لا يخيط الدروع وإنما يسردها، أى: يضم طرفى كل حلقتين ويسمرهما، وتوحى هذه الاستعارة بدقة الدروع وإحكامها عليهم، فهى مقدرة عليهم كما يقدر الثوب على لابسه، كما توحى بشدة الضرب الذى قروه إخوانهم فقد كان تلك الدروع المحكمة المقدرة.

والذى أرشد على هذه الاستعارة الفاعل "كل زراد" لأن نسبة الخياطة إليه قد دلت على أنها لم تستعمل فيما وضعت له، وإنما استعيرت لوصف فيه يشبهها وهو السرد.

وقد ترجع القرينة إلى المفعولين معا كما فى قول الحريرى:

وأقــرى المـــسامع إمـــا نطقـــت ... بيانـــا يقـــود الحـــرون الـــشموسا

حيث استعير "القرى" لإلقاء البيان فى المسامع، وأرشد إلى تلك الاستعارة وقوع القرى على كل من المسامع والبيان، فهما لا يقريان، وإنما البيان يلقى والمسامع يلقى عليها...

وقد ترجع إلى المفعولين مع الفاعل كما فى البيت:

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة ... إذا سرى النوم فى الأجفان إيقاظا

حيث استعير "القرى" لما تحدثه الرياح فى الرياض، فالرياض تهتز عند هبوب الرياح عليها، وقد دل على هذه الاستعارة نسبة القرى إلى الرياح ووقوعه على مفعوليه "الرياض والإيقاظ" فالرياح تهب لا تقرى، و "رياض الحزن" تهزها الرياح لا تقريها، وكذا "الإيقاظ" بمعنى: اهتزاز الروض، لم يقر وإنما وجد بهبوب الرياح، فالقرينة راجعة إلى الفاعل والمفعولين معاً، لأن الذى يقع من الرياح على المفعولين وصف يشبه القرى وهو هبوبها بالنسيم الذى تهتز به الرياض فتخضر وتتفتح أزهارها.

وانظر فى الآية الكريمة: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ التوبة ٣٤ .. تجد أن التبشير قد استعير للإنذار على سبيل السخرية والتهكم، والقرينة التى أرشدت إلى هذه الاستعارة هى الجار والمجرور "بعذاب" فإن العذاب الأليم ينذر لا يبشر به.

هذا وقد تكون القرينة حالية تفهم من السياق وقرائن أحواله، كما فى قوله تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ الأنعام ١٢٢ .. حيث استعير الموت للضلال والإحياء للهداية، والقرينة الدالَّة على الاستعارة فى الآية قرينة حالية تفهم من السياق الذى يتحدث عن الضلال والهداية والكفر والإيمان ولا يتأتى أن تكون القرينة هنا لفظية، لأن الفاعل جل وعلا يقع منه الحدثان "الإحياء والإماتة" والمفعول كذلك يصح وقوعهما عليه، فليس هنالك من دليل يرشد إلى الاستعارة سوى المعنى الذى أبرزه السياق.

* * *

عرفنا أن الاستعارة فى الأفعال والمشتقات والحروف استعارة تبعية، لأن الاستعارة فى المشتقات واستعارة الأحداث فى الأفعال راجعة إلى مصادرها، والاستعارة فى الحروف راجعة إلى متعلقات معانيها، ولذا سميت الاستعارة فى الأفعال والمشتقات والحروف استعارة تبعية.

وقد اختلف البلاغيون فى تفسير متعلقات معانى الحروف التى ترجع إليها الاستعارة، فذكر السكاكى أنها ما يعبر به عن الحروف عند تفسيرها كالابتداء والغرض والظرفية والاستعلاء ونحو ذلك.

يقول رحمه الله: "وأعنى بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسيرها، مثل قولنا: "من" معناها: ابتداء الغاية و "إلى" معناها: انتهاء الغاية، و "كى" معناها: الغرض، فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها، إذ لو كانت هى معانيها والابتداء والانتهاء والغرض أسماء لكانت هى أيضاً أسماء، لأن الكلمة إذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها، وإنما هى متعلقات معانيها، أى: إذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت إلى هذه بنوع استلزام"(١).

فهو يريد أن الحروف لا تستقل بالمفهومية، وإلا كانت أسماء لهذه المعانى: الابتداء والانتهاء والظرفية والغرض، إذ الأسماء هى التى تستقل بالدلالة على هذه المعانى، أما

---

(١) مفتاح العلوم ١٨٠.

الحروف فترجع إفادتها إلى هذه المعانى بنوع استلزام وهو أن الحروف عند ذكر ما يتعلق بها من الأسماء والأفعال يلزمها ذلك المفهوم، لا أنها تدل عليها دلالة مطابقة.

ففى قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ القصص ٨ .. شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية وهى المحبة والتبنى عليه، ثم استعملت "اللام" الموضوعة للمشبه به فى المشبه، فالاستعارة قد جرت أولا فى العلة والغرض، ثم تبعتها فى "اللام" فصار حكم "اللام" حكم "الأسد" فى قولهم: كلمت أسدا، حيث استعيرت لما يشبه العلة والغرض وهو ترتب العداوة والحزن على الالتقاط، وصار متعلق معنى "اللام" هو العلة والغرض.

ويرى الخطيب أن متعلقات معانى الحروف هى مدخولاتها.. يقول فى بيان ذلك: "فالتشبيه فى الأفعال والصفات المشتقة منها لمعانى مصادرها وفى الحروف لمتعلقات معانيها، كالمجرور فى قولنا: زيد فى نعامة ورفاهية... وفى لام التعليل كقوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ القصص ٨ .. للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية للالتقاط"[(١)].

تلك طريقة الخطيب فى إجراء الاستعارة التبعية فى الحروف، إذ يرى أن متعلق معنى الحرف هو مدخوله.. فيقال فى المثال المذكور. شبهت النعمة المحيطة بزيد بدار مشتملة عليه، ثم استعمل فى النعمة اللفظ "فى" كما يستعمل فى الدار ونحوها.. وفى الآية الكريمة شبهت العداوة والحزن الحاصلان بعد الالتقاط بالعلة الغائية للالتقاط وهى المحبة والتبنى، ثم استعملت لام التعليل فى العداوة والحزن كما تستعمل فى العلة الغائية.

ولا يخفى علينا ما يكمن وراء الاستعارة فى الآية الكريمة من معانى الحزن والندم، حيث ترتب على الالتقاط عكس ما كانوا يرجونه ويطمعون فى حصوله وهو أن يكون لهم قرة عين ويتخذوه ولدا، وذا شأن هذه اللام عندما يترتب بها على فعل الشئ عكس ما كان ينبغى أن يحدث، كما فى قولهم: علمته الشعر ونظم القوافى ليهجونى، وأكرمته ليهيننى، وأحسنت إليه ليسئ إلى، وأعطيته ليمنعنى، ونحو ذلك من الصور التى

---

(١) الإيضاح ٣/ ١٣٥ -١٣٧

يترتب فيها على الفعل عكس ما كان يرجى ويؤمل.. إن التعبير بمثل هذه الصور يثير معانى نفسية عميقة، كمعانى الحزن والتألم والندم والتحسر لمجئ النتيجة على خلاف ما كان ينبغى.

وعند النظر فيما ذكره السكاكى رحمه الله نجد أنه يميل إلى تجريد الكليات، إذ يرى أن الاستعارة لم تخرج عن دائرة الحرف، لقد جرت فى المعانى الكلية للحروف ثم سرت إلى الجزئيات التى هى الحروف.. ففى قولنا: زيد فى نعمة، جرت الاستعارة أساسا فى المعنى الكلى للحرف "فى" وهو الظرفية، حيث شبهت ملابسة النعمة لصاحبها بملابسة الظرف للمظروف بجامع التمكن فى كل، ثم استعيرت الظرفية للالتباس، ويسرى التشبيه والاستعارة من الكليات إلى الجزئيات التى هى الحروف، فيستعار الحرف "فى" الذى هو للظرفية للالتباس، كما يستعار الأسد للرجل الشجاع، ويعبر عن الالتباس بالحرف "فى" الموضوع للظرفية.

وقد مال الشراح وأصحاب الحواشى إلى رأى السكاكى، حتى عرف هذا الرأى برأى الجمهور، وليس ثمة جمهور يرى هذا، وإنما هو رأى السكاكى الذى مال إليه الشراح وأصحاب الحواشى، كما مالوا إلى رأى الزمخشرى فى الاستعارة المكنية وأطلقوا عليه أيضاً رأى الجمهور ورأى السلف.

وعند التحقيق نجد أن ما ذكره السكاكى والخطيب مستمد من كلام الزمخشرى رحمه الله، فهو فى بعض المواطن يذكر أن التشبيه والاستعارة يجريان فى مدخول الحرف، وهذا ما رآه الخطيب وذهب إليه، وفى مواطن أخرى يذكر أن الاستعارة تجرى فى الحرف وأنه مستعار كاستعارة الأسد للشجاع، وهذا ما رآه السكاكى.

يقول رحمه الله فى بيان الاستعارة فى الحرف فى الآية الكريمة: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ﴾ الأعراف ٦٦ .. "فى سفاهة" فى خفة حلم وسخافة عقل حيث تهجر دين قومك إلى دين آخر، وجعلت السفاهة ظرفا على طريق المجاز، أرادوا أنه متمكن فيها غير منفك عنها"[١].. فواضح أنه يجرى الاستعارة فى الآية الكريمة فى مدخول الحرف "فى" وهذا ما ذهب إليه الخطيب.

---

(١) الكشاف ٢/ ٨٧.

ويقول فى بيان الاستعارة فى قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ القصص ٨.. "اللام فى "ليكون" هى لام كى التى معناها التعليل، كقولك: جئتك لتكرمنى، سواء بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، ولكن المحبة والتبنى، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لأجله، وهو الإكرام الذى هو نتيجة المجئ، والتأدب الذى هو ثمرة الضرب فى قولك: ضربته ليتأدب، وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد ـ فى قولهم: كلمت أسدا ـ حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد"[١].. فهو يجرى الاستعارة هنا فى هذه الآية الكريمة فى الحرف، لا فى مدخوله، وهذا ما ذهب إليه السكاكى.

قلت: إن الشراح مالوا إلى رأى السكاكى فذكروا أن ما ذهب إليه الخطيب غير صحيح وليس مستقيما، لأن المشبه يجب أن يكون متروكا فى الاستعارة المصرحة، سواء أكانت تبعية أم كانت أصلية، وهو عندما يجريها فى مدخول الحرف فى نحو قولهم: زيد فى نعمة، يستعير الحرف "فى" الموضوع للظرفية لتلبس النعمة بزيد وإحاطتها به، فالمشبه المستعار له مذكور فى الكلام مصرح به، وهذا إنما يكون فى الاستعارة المكنية لا التصريحية.

يقول سعد الدين: "هذا موجه على أن تكون استعارة بالكناية فى نفس المجرور، لأنه أضمر فى النفس تشبيه العداوة مثلا ـ فى الآية الكريمة من سورة القصص ـ بالعلة الغائية، ولم يصرح بغير المشبه، ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل، فلا يكون من الاستعارة التبعية فى شئ... والحاصل أنه إن قدر التشبيه فى أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة، وهو اختيار السكاكى، كما إذا قدرت فى "نطقت الحال" تشبيه الحال بالإنسان المتكلم، ويكون "نطقت" قرينة، وإن قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية"[٢].

---

(١) الكشاف ٣/ ١٦٦.

(٢) المطول ٣٧٥، ٣٧٦ .. وانظر شروح التلخيص ٤/١١٨ ـ ١٢٢ .. وسيأتى فى الفصل الرابع أن السكاكى رحمه الله يرد الاستعارة التبعية وكذا المجاز العقلى إلى الاستعارة المكنية معللا هذا الرد بتقليل الأقسام وكونه أقرب للضبط.

وعلى الرغم من ميل الشراح لرأى السكاكى وترجيحهم له، فإنى أرى أن ما ذهب إليه الخطيب أقرب لدلالات الكلام وما يدور فيه من تصوير، فعندما نقول: زيد فى نعمة، الغاية من هذه العبارة تصوير زيد وقد انغمس فى النعمة وغمرته وأحاطت به من جميع جهاته، كما يحيط الظرف بمظروفه، فهو يتقلب فى النعيم الذى أحاط به وملأ عليه حياته.

وخذ قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ سبأ ٢٤.. تجده تصويرا للمهتدى وقد اعتلى جوادا يركضه حيث شاء، وأخذ ينظر إلى الأشياء من عل، فهو يرى بوضوح لا لبس ولا خفاء أما الضال فهو منغمس فى ضلال يتخبط فيه لا يدرى أين يتجه، لأن الضلال أحاط به وتمكن منه فصار لا يبصر شيئاً، ولا يعرف له وجهة، ولا يدرى له غاية.

يقول الزمخشرى: "فإن قلت: كيف خولف بين حرفى الجر الداخلين على الحق والضلال؟ قلت: لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء، والضال كأنه منغمس فى ظلام مرتبك فيه لا يدرى أين يتجه"(١).

وكذا قوله تعالى: ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ طه ٧١.. فيه تصوير أن جذوع النخل قد صارت ظروفا وأوعية أحاطت بالسحرة الذين آمنوا، لقد خذلوا فرعون وكان يطمع فى أن تكون لهم الغلبة، فإذا بهم يؤمنون برب هارون وموسى، الأمر الذى أثار فرعون وأشعل غضبه، فأخذ يتوعد بأشد العقاب: ﴿ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ لقد أوثر التعبير بالحرف "فى" دون "على" الذى يقتضيه ظاهر التعبير، إذ التصليب على الجذوع لا فيها.. ولكن النظم الكريم عدل إلى الحرف "فى" ليصور تمكن الجذوع منهم أشد تمكن، وكأنها قد صارت أوعية لهم ابتلعتهم بداخلها، وهذا يؤذن ـ كما قلنا ـ بالوعيد وشدة الغضب.

وهكذا يتجلى لنا أن إجراء الاستعارة فى مدخول الحرف كما يرى الخطيب أقرب إلى التصوير ودلالات الكلام، وإن كان ذلك يجعلها من قبيل الاستعاربة المكنية ـ كما بين

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٨٩

سعد الدين التفتازانى ـ فتفسير السكاكى لمتعلقات معانى الحروف بما يعبر به عنها عند تفسيرها أقرب إلى الضبط، ولذا مال إليه الشراح وأصحاب الحواشى ـ كما بينا ـ أما تفسير الخطيب لها بمدخولاتها فهو أقرب إلى دلالات الكلام وما يدور فيه من تصوير، ولذا كان أولى فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير مما ذهب إليه السكاكى.. وكلا المذهبين مستمد ـ كما أوضحنا ـ من توجيهات الزمخشرى لهذه الاستعارة.

الفصل الثالث

المجاز العقلى

كما يقع المجاز فى المفرد فنقول: كلمت أسدا، ونريد: الرجل الشجاع، ونقول: طار فلان، ونريد أنه أسرع، ونقول: رعينا الغيث، ونريد: النبات، فإنه يقع أيضاً فى الإسناد فيقال: صام النهار، وقام الليل، وسار الطريق، وبنى الأمير، ونحو ذلك مما نرى فيه الفعل قد أسند إلى غير ما هو له، فهو فى الأمثلة المذكورة قد أسند إلى الزمان وإلى المكان وإلى السبب.

ولا يكون الإسناد حقيقيا إلا فيما يلى:

١- أن يسند الفعل إلى من يقع منه حقيقة ويؤثر فى وجوده، وهذا لا يكون إلا لفاعل واحد هو الله تعالى، وأفعاله: خلق ورزق وأحيا وأمات وأوجد ونحو ذلك مما لا يقدر عليه سواه جل شأنه.

٢- أن يسند الفعل إلى من يقع منه حكما كما فى قولهم: قام زيد وقتل عمرو وآمن على وعصى خالد ونحو ذلك مما يكون للفاعل فيه كسب واختيار.

٣- أن يسند الفعل إلى ما يتصف به مثل: مرض زيد وبرد الماء وأمطرت السماء.. وفيما عدا ذلك يكون الإسناد مجازيا حيث يسند الفعل إلى غير ما هو له(١).

هذا التجوز الذى يقع فى الإسناد سماه البلاغيون "المجاز العقلى" وله عندهم تسميات أخرى كثيرة منها: المجاز الحكمى لرجوعه إلى حكم العقل أو إلى حكم الجملة، ومنها، المجاز النسبى لوقوعه فى النسبة وكذا المجاز فى الإسناد، ومنها: مجاز الملابسة ليشمل النسب الإسنادية وغير الإسنادية، ولكن أشهر أسمائه "المجاز العقلى" ووجه هذه التسمية أن التصرف فيه راجع إلى المتكلم وعقله، وليس إلى وضع اللغة كما هو الشأن فى المجاز اللغوى الواقع فى مفردات اللغة وألفاظها.

وقد اختلف البلاغيون فى تعريف هذا المجاز فحده الإمام عبد القاهر بقوله: "كل

---

(١) انظر شروح التلخيص ١/ ٢٢٨.

جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه فى العقل لضرب من التأول".. وحده السكاكى بقوله: "هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع".. وحده الخطيب بقوله: "إسناد الفعل أو ما فى معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول"(١).

وتلتقى هذه التعريفات فى أن موطن المجاز العقلى هو الإسناد، فالتجوز فى قولنا: "سار الطريق" فى إسناد الفعل "سار" إلى "الطريق" ولا مجاز فى طرفى الإسناد، وإن وجد تجوز فى أحد طرفى الإسناد أو فى كليهما فهو مجاز لغوى لا شأن له بهذا التجوز الذى يقع فى إسناد أحد الطرفين إلى الآخر.

كما تلتقى فى ضرورة وجود القرينة التى تصرف الكلام عن ظاهره، وإلا كان حقيقة، فالدهرى عندما يقول: "أهلكنى الدهر" لا تجوز فى قوله هذا، لأنه غير متأول، بل يعتقد أن الدهر فاعل الإهلاك على الحقيقة، وكذا الجاهل إذا قال: "شفى الطبيب المريض" كان كلامه حقيقة، لأنه يعتقد أن الطبيب فاعل الشفاء على الحقيقة فهو غير متأول.. أما المؤمن الذى يقول: شفى الطبيب المريض، فهو يعتقد أن فاعل الشفاء على الحقيقة هو الله تعالى، وأن الطبيب إنما هو سبب أجرى الله الشفاء على يديه، فهو متأول إذ يعتقد أن الفعل قد أسند إلى سببه، لذا كان إسناده مجازا.

ويفهم من كلام عبد القاهر والسكاكى أن المسمى بالمجاز العقلى هو الكلام أى: الجملة، أما الخطيب فواضح أن المسمى بالمجاز عنده هو الإسناد.. وسواء كان المسمى بالمجاز الكلام أو الجملة أو الإسناد فلا خلاف بينهم فى أن موطن التجوز هو الإسناد.

وقد زعم السكاكى رحمه الله أن تعريف عبد القاهر يتقاصر عن نحو قولهم: كسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند، ولا يمنع نحو قول الجاهل: شفى الطبيب المريض، وكأنه رحمه الله قد ظن أن تعريف عبد القاهر لم ينص على القرينة المانعة من إرادة الحقيقة.

يقول السكاكى شارحا تعريفه المذكور: "وإنما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يمنع طرده بما إذا قال الدهرى عن

(١) ارجع إلى هذه التعريفات فى أسرار البلاغة ٢/ ٢٥٧، ومفتاح العلوم ١٨٥، والإيضاح ١/ ٥٦.

اعتقاد جهل أو جاهل غيره: أنبت الربيع البقل، رائيا إنبات البقل من الربيع فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وإن كان بخلاف العقل فى نفس الأمر، ولذلك لا تراهم يحملون نحو ـ قول الصلتان العبدى ـ:

أشاب الصغير وأفنى الكبيـ ... ـر كر الغداة ومر العشى

على المجاز ما لم يعلموا أو يغلب فى ظنهم أن قائله ما قاله عن اعتقاد، أو ما تراهم كيف استدلوا لقول أبى النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... على ذنبا كله لم أصنع

من أن رأت رأسى كرأس الأصلع ... ميز عنه قنزعا عن قنزع

جذب الليالى أبطئ أو أسرعى

حين نسب انحسار الشعر عن الرأس إلى الزمن قائلا: "ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالى" لكونه مجازا بما أتبعه من قوله:

أفناه قيل الله للشمس اطلعى ... حتى إذا واراك أفق فارجعى

الشاهد لنزاهته أن يريد حمل كلامه السابق على الظاهر، ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند، فليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا امتناع أن يهزم الأمير وحده الجند، ولا يقدح ذلك فى كونهما من المجاز العقلى"(١).

وهذا ليس بمسلم للسكاكى، فهو مردود بما يلى:

١- أن عبد القاهر قد اشترط فى المجاز أن يكون هناك ضرب من التأول، والجاهل القائل: شفى الطبيب أو أنبت الربيع معتقدا الشفاء من الطبيب والإنبات من الربيع ليس متأولا، فلا يعد قوله مجازا.

٢- أن عبد القاهر قد عرف الحقيقة العقلية بقوله: "كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه فى العقل وواقع موقعه"(٢).. ومعنى قوله: "وواقع

---

(١) مفتاح العلوم ١٨٥، ١٨٦.
(٢) أسرار البلاغة ٢/ ٢٥٦.

موقعه" أى: فى نفس الأمر وواقع الحال، وهذا يعنى أن قولهم: كسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند، ليس حقيقة عند عبد القاهر بل مجازا، لأن واقع الأمر يقضى بأن الخليفة والأمير لا يفعلان ذلك بأنفسهما، وإنما يفعله العمال والجند بأمرهما.

٣- عند تأمل تعريف عبد القاهر للمجاز نجد أن ما احتاط به السكاكى وهو تصريحه بقوله: "ما عند المتكلم" موجود فى تعريف عبد القاهر، لأن الضمير فى قوله "كل جملة أخرجت" ضمير المخاطب، فهو يريد أن يقول: كل جملة أخرجت بها أيها المتكلم.. فلا محل عندئذ لاحتياط السكاكى ولا وجه له.

ومما يلاحظ أن الخطيب القزوينى قد وقف المجاز العقلى على إسناد الفعل أو معناه، وكذلك فعل بالحقيقة العقلية، إذ عرفها بقوله: "إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر"(١).. وقد ضاق هذان التعريفان فلم يتسعا لكل حقيقة ولكل مجاز، إذ ليس الإسناد موقوفا على الفعل وما فى معناه، بل يتجاوز ذلك إلى نحو قولنا: زيد أخوك وعمرو أخى، فى الإسناد الحقيقى، وإلى نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ البقرة ١٨٩.. فى الإسناد المجازى، ولذا كان تعريف الإمام عبد القاهر أولى بالقبول، لأنه يتسع لكل إسناد ولكل ملابسة على نحو ما سنرى.

نظر البلاغيون فى تحديد ملابسات المجاز العقلى إلى ما بين المسند والفاعل المجازى من تعلق وارتباط، ففى قولهم: "سار الطريق" نجد ارتباطا وتعلقا بين "سار" و"الطريق" باعتبار الطريق مكانًا للسير، وفى قوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ البقرة ١٦.. نجد بين "الربح" و "التجارة" تعلقا باعتبار التجارة مفعولاً يقع عليها الربح، ولذا قالوا: وللفعل ملابسات شتى، يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب وغير ذلك من ملابسات(٢).

وقال بعضهم ينظر فى الملابسة إلى ما بين المسند إليه المجازى والمسند إليه الحقيقى باعتبار تعلق الفعل وارتباطه بكل منهما، ففى قولهم: سار الطريق، وفى قوله تعالى:

---

(١) الإيضاح ١/ ٥٤.

(٢) انظر الإيضاح ١/ ٥٦.

﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ ﴾ البقرة ١٦.. أصل التعبير: سار الناس فى الطريق، وما ربح المشترون فى تجارتهم، فهنالك تعلق وارتباط بين الناس والطريق وبين المشترين والتجارة باعتبار تعلق الفعل وارتباطه بكل منهما، فالفعل يتعلق بالفاعل الحقيقى باعتبار وقوعه منه، ويتعلق بالفاعل المجازى باعتبار وقوعه عليه، أو باعتباره مكانه أو زمانه أو سببه أو مصدره، ويفهم هذا من قول الزمخشرى: "فإن قلت: كيف أسند الخسران إلى التجارة وهو لأصحابها؟ قلت هو من الإسناد المجازى، وهو أن يسند الفعل إلى شئ يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له، كما تلبست التجارة بالمشترين"(١).

وليس هنالك فرق بين النظرين، لأنه إذا كانت هنالك ملابسة بين الفعل وفاعله المجازى وجب أن يكون هناك ملابسة بين الفاعلين الحقيقى والمجازى، باعتبار تعلق الفعل بكل منهما، وللدارس أن يعتبر فى تحديد الملابسات أى النظرين شاء.

ففى قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَـٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ الطارق ٥، ٦.. أسند اسم الفاعل "دافق" إلى ضمير الماء، والماء ليس فاعلا للدفق بل مفعولاً، والفاعل الحقيقى للدفق هو صاحب الماء، وبين الدفق والماء ملابسة هى وقوع الدفق عليه، كما أن بين الماء وصاحبه ملابسة هى تعلق الدفق بكل منهما.. ولنا أن ننظر إلى أى من الملابستين فنعتبر أن إسناد "دافق" إلى الماء راجع إلى تعلق الدفق به باعتباره مفعولاً، أو نعتبر هذا الإسناد راجعا إلى تلبس الماء بصاحبه حيث يتعلق المسند "دافق" بكل منهما، وكذا القول فى جميع ملابسات المجاز العقلى.

ووراء التجوز فى الآية الكريمة بإسناد اسم الفاعل "دافق" إلى مفعوله "الماء" دلالة على سرعة اندفاع الماء وشدة تدفقه، وأن صاحبه لم يعد فى وسعه التحكم فيه والسيطرة عليه بعدما أخذ فى التدفق، وهذا ينبئ برجوع الخلق لله وحده، ويؤذن بعجز الإنسان وضعفه، وكونه بمنأى وبمعزل عن أمر الخلق، فلا شأن له به، ولا دخل له فيه.. الله وحده هو الخالق، هو وحده خالق المنى، ومخرجه من الإنسان: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴾ الواقعة ٥٨، ٥٩.. فلا شأن للإنسان بالخلق، وحتى ذلك المنى المتدفق منه لا يملك السيطرة عليه والتحكم فيه، فهل بقى له من أمر الخلق شئ؟ إن الله هو الخالق الوهاب.

---

(١) الكشاف ١/ ١٩١، ١٩٢.

وفى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ القارعة ٦، ٧ .. أسند اسم الفاعل "راضية" إلى ضمير العيشة، والعيشة مرضية لا راضية فالراضى صاحبها الذى ثقلت موازينه، وقد أسند الرضا إلى العيشة لتلبسه بها من حيث وقوعه عليها، وتلبسها بصاحبها من حيث تعلق الرضا بكل منهما، ويدل هذا التجوز على عظم النعيم الذى أعده الله للمؤمنين فى الجنة، كما يشعر بكمال الرضا والألفة، وبدوام السعادة وبقائها، فالمؤمن يألف عيشته وهى تالفه ويحبها وتحبه، وما بنى على الرضا والألفة والمحبة فإنه يدوم ويبقى... وأما ما بنى على التنافر فإنه يزول ولا يبقى، ولذا لما دخل النبى ﷺ عند عائشة فرأى كسرة ملقاة أخذها فمسحها ثم أكلها وقال: "يا عائشة، أكرمى كريما، فإنها ما نفرت عن قوم قط فعادت إليهم"[*] .. أسند الفعل "نفرت" وهو مبنى للفاعل إلى النعمة وهى مفعوله، وينبئ هذا الإسناد بعدم الرضا، وبشدة النفور، الداعى إلى الفناء وعدم البقاء.

وملابسات المجاز العقلى كثيرة، وقد ذكر منها الخطيب القزوينى ست ملابسات، حيث قال: "وللفعل ملابسات شتى، يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب"[1].. ولعله لا يقصد أن المجاز العقلى يقف عند هذه الملابسات الست لا يتجاوزها إلى غيرها، فهو يقول: "للفعل ملابسات شتى" وكلمة "شتى" تدل على أن ملابسات المجاز العقلى أعم من الملابسات الست المذكورة، فهو قد ذكرها على سبيل التمثيل لا الحصر، لأنه إن كان يقصد حصر الملابسات فى هذه الست فقد أخطأ، إذ هناك ملابسات أخرى غيرها وهى كثيرة على نحو ما سنرى.

فمن ملابسات المجاز العقلى "المفعولية" أى: إسناد المبنى للفاعل إلى مفعوله، كما رأينا فى الآيتين الكريمتين، وفى الحديث الشريف، ومنه قول الحطيئة فى هجاء الزبرقان بن بدر:

دع المكـــارم لا ترحـــل لبغيتهـــا ... واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

يريد: فإنك أنت المطعوم المكسو، فأسند اسم الفاعل "طاعم وكاس" إلى مفعولها

(*) رواه ابن ماجة فى كتاب الأطعمة باب النهى عن إلقاء الطعام.

(١) الإيضاح ١/ ٥٦.

ولا يخفى علينا ما فى هذا التجوز من المبالغة فى تحقير الزبرقان والحط من شأنه والاستهزاء به والتهكم.

ومنها الفاعلية أي: إسناد المبني للمفعول إلى فاعله، كما فى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ الإسراء ٤٥.. حيث أسند اسم المفعول "مستورا" إلى ضمير الحجاب، والأصل: حجابا ساترا، وينبئ هذا المجاز بطغيان الكفرة وبلوغهم الغاية فى الإعراض والاستكبار، وكأن الحجاب لشدة استكبارهم وإعراضهم عن القرآن قد صار مستورا بطغيانهم وجحودهم وليس ساترا.. ويقولون: "سيل مفعم" بالبناء للمفعول أى: مملوء، والأصل فى السيل أنه يملأ المكان، يقال: أفعم السيل الوادى، أى: ملأه، ولكنهم تجوزوا فأسندوا اسم المفعول إلى فاعله "السيل" للدلالة على شدة السيل وكثرة الماء، فقد امتلأ الوادى وفاض به، وصار السيل كأنه مملوء لا مالئ.

ومنها الإسناد إلى المصدر كما فى قول أبى فراس الحمدانى:

سيذكرنى قومى إذا جد جدهم ... وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

حيث أسند الفعل "جد" إلى المصدر "جدهم" وينبئ هذا الإسناد بشدة ما حل بالقوم ونزل بهم، لقد أخذوا يعدون للأمر عدته، ويطلبون أبا فراس، فعلى يديه خلاصهم من شدة ما نزل، إن البدر يفتقد فى الليلة الظلماء، وكذا أبو فراس يطلب لهذه الشدائد، فهو المدافع عن الأحساب والذائد عن الحمى.. وهم يقولون فلان ثارت ثورته وغضب غضبه وسحر سحره وشعر شعره، فيسندون الأفعال إلى مصادرها للدلالة على المبالغة فى وقوع هذه الأحداث.

ومنها الإسناد إلى الزمان كما فى قول طرفة بن العبد:

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ... ويأتيك بالأخبار من لم تزود

وقول جرير:

لقد لمتنى يا أم غيلان فى السرى ... ونمت وما ليل المطى بنائم

ويقولون: فلان ليله قائم ونهاره صائم.. ويدل الإسناد إلى الزمان على المبالغة فى وقوع الأفعال، وكأن الزمان يشارك فى صنعها وإحداثها.. تأمل قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴾ المزمل ١٧ .. إن إسناد الجعل إلى ضمير

اليوم ينبئ بشدة الأهوال التى تشيب الولدان، وقوله عز وجل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًا ﴾ يونس ٦٧.. حيث أسند اسم الفاعل "مبصرا" إلى ضمير النهار، ويدل هذا الإسناد على كمال النور وشدة الضياء، وكأن النهار هو الذى يبصر الناس فهم يبصرون بإبصاره وشدة ضيائه.

ومنها الإسناد إلى المكان كما فى قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ القصص ٥٧ .. فقد أسند اسم الفاعل "آمن" إلى ضمير الحرم والحرم مكان الأمن، فالناس هم الذين يأمنون فيه، وينبئ الإسناد إلى المكان فى الآية الكريمة بكمال النعمة، نعمة الأمن التى أنعم الله بها على سكان حرمه.. ونقول: جرى النهر، فنسند الجريان إلى النهر وهو مكان تجرى فيه المياه، إذ النهر اسم للمكان والوادى الذى تجرى فيه المياه، والغرض من هذا الإسناد الدلالة على كثرة المياه الجارية فى النهر، وكأن المكان هو الذى يجرى بها.. ولم يأت الجريان فى النظم القرآنى مسندا إلى المياه التى تجرى فى أنهار الجنة، بل جاء مسندا إلى الأنهار "تجرى من تحتها الأنهار" لهذا الغرض.

وحينما تسند الأحداث إلى أماكنها فإن الغرض من ذلك الدلالة على الكثرة وأن الحدث قد عم المكان وأفعمه.. انظر إلى قول الشاعر العلوى:

ملكنا فكان العفو منا سجية ... فلما ملكتم سال بالدم أبطح

لقد أسند السيلان إلى الأبطح وهى مكانه، فدل ذلك على كثرة الدماء التى ملأت الأبطح ففاضت بها، وكأنها هى التى سالت بالدماء، وهذا ينبئ بمدى الظلم الذى ساد البلاد عندما تملك هؤلاء، فكثر القتل حتى سالت الأبطح بدماء القتلى.. وهم يقولون: سال بهم الوادى، فيدل الإسناد إلى المكان "الوادى" على أن القوم قد تكاثروا وازدحموا، وأفعم بهم المكان حتى أطبقوا على كل موضع فيه ففاض بهم.

ومنها الإسناد إلى السبب كما فى قول عوف بن الأحوص:

فلا تسألينى واسألى عن خليقتى ... إذا رد عافى القدر من يستعيرها[1]

(١) المراد بعافى القدر: بقية الطعام الذى يبقى بالقدر فيكون سببا فى رد المستعير، وهذا كناية عن كلب الزمان، إذ تمنع إعارة القدر لتلك البقية، وقيل المراد به: الضيف الذى يكون سببا فى رد المستعير، إذ يرى القدر منصوبة يعد بها الطعام له، والأول أولى لأنه أدل على كرم الشاعر وجوده، فهو يغيث الناس فى وقت الحاجة وشدة الجدب، وعلى كلا المعنيين فإسناد الرد إلى عافى القدر مجاز عقلى من إسناد الفعل إلى سببه.

حيث أسند الفعل "رد" إلى عافى القدر" وهو بقية الطعام أو الضيف، فالفعل قد أسند إلى سببه، أما فاعل الرد على الحقيقة فهو صاحب القدر.

ومنها الإسناد إلى الجنس والفاعل على الحقيقة أحد أفراده كما فى قوله تعالى: ﴿ فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ ﴾ الأعراف ٧٧.. حيث أسند العقر إلى جميعهم والعاقر واحد منهم بدليل قوله تعالى: ﴿ فَنَادَوْاْ صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ القمر ٢٩ .. وهم يقولون: بنو فلان قتلوا فلانا، والقاتل أحدهم، وإسناد الفعل إلى الجنس كله وهو لأحد أفراده ينبئ بأنه قد تم بعلمهم ووقع برضاهم(١).

ومنها الإسناد إلى الجارحة كما فى قولهم: أبصرته عينى وسمعته أذنى وعرفه قلبى وقاله لسانى، فقد أسند الفعل فى هذه الأقوال إلى آلته، والفاعل على الحقيقة صاحبها.. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَـٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾ البقرة ٢٨٣.. حيث أسند الإثم إلى القلب وهو محل الكتمان، فكتمان الشهادة أن يضمرها المرء ويخفيها فلا ينطق بها، والإثم لما كان وصفا مقترفا بالقلب أسند إليه، لأن الإسناد إلى الجارحة التى يعمل بها أبلغ(٢).

ومنها الإسناد إلى ماله مزيد اختصاص وقرب بالفاعل الحقيقى كما فى قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَـٰبِرِينَ ﴾ الحجر ٦٠.. فقد أسند التقدير إلى الملائكة فى قوله "قدرنا" والمقدر هو الله وحده، وذلك لأن الملائكة لهم مزيد اختصاص وقرب من الله عز وجل.

يقول الزمخشرى: "فإن قلت: فلم أسند الملائكة فعل التقدير وهو لله وحده إلى أنفسهم ولم يقولوا قدر الله؟ قلت: لما لهم من القرب والاختصاص بالله الذى ليس لأحد غيرهم، كما يقول خاصة الملك: دبرنا كذا وأمرنا بكذا، والمدبر والآمر هو الملك لا هم، وإنما يظهرون بذلك اختصاصهم وأنهم لا يتميزون عنه"(٣).

قلت إن الخطيب القزوينى قد حصر المجاز العقلى وكذلك الحقيقة العقلية فى الفعل وما فى معناه، ولذا ضاق المجاز العقلى عنده فلم يتسع لكثير من صور التجوز فى

---

(١) انظر الكشاف ٢/ ٩١.
(٢) انظر الكشاف ١/ ٤٠٦.
(٣) الكشاف ٢/ ٣٩٤.

الإسناد، لأن الإسناد لا يقف عند الفعل وما فى معناه، بل يتجاوزهما – كما ذكرنا – وقد نبه العلامة سعد الدين إلى ذلك وذكر صورا من المجاز العقلى لا يتسع لها تعريف الخطيب منها ما يلى:

١- وصف الفعل أو المفعول ونحوهما بالمصدر، كما فى قولهم: جاءنى رجل عدل، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ البقرة ١٨٩ .. وقول الخنساء: "فإنما هى إقبال وإدبار" فإن الإسناد هنا ليس إسنادا للفعل ولا ما فى معناه، وإنما هو وصف للذات بالمصدر فى قولهم: رجل عدل، وإسناد الخبر ـ وهو ليس فعلا ولا فى معنى الفعل ـ إلى المبتدأ فى الآية الكريمة وفى بيت الخنساء..

يقول عبد القاهر: ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء:

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت — فإنما هى إقبال وإدبار

وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة، وإنما تجوزت فى أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذاك عليها واتصاله بها وأنه لم يكن لها حال غيرهما، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار.... واعلم أن ليس بالوجه أن يعد هذا على الإطلاق معد ما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مثل قوله عز وجل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يوسف ٨٢ .. ومثل قول النابغة الجعدى:

وكيف تواصل من أصبحت — خلالته كأبى مرحب

وقول الأعرابى:

حسبت بغام راحلتى عناقا — وما هى ويب غيرك بالعناق

وإن كنا نراهم حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون إنه فى تقدير: "فإنما هى ذات إقبال وإدبار" ذاك لأن المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين فى سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد فى المعنى، كمثل أن يحذف خبر المبتدأ أو المبتدأ إذا دل الدليل عليه إلى سائر ما إذا حذف كان فى حكم المنطوق به، وليس الأمر كذلك فى بيت الخنساء، لأنا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: فإنما هى ذات إقبال وإدبار، أفسدنا الشعر على أنفسنا، وخرجنا إلى شئ مغسول، وإلى كلام عامى مرذول، وكان سبيلنا سبيل من يزعم مثلا فى بيت المتنبى:

بـدت قمـرا ومالـت خـوط بـان وفاحـت عنـبرا ورنـت غـزالا

إنه فى تقدير محذوف وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت: "بدت مثل قمر، ومالت مثل خوط بان، وفاحت مثل عنبر، ورنت مثل غزال" فى أنا نخرج إلى الغثاثة، وإلى شئ يعزل البلاغة عن سلطانها""[1].

إن سلطان البلاغة يقتضى أن يكون إسناد "الإقبال والإدبار" إلى "الناقة" مجازا عقليا، وأن المعنى البلاغى الذى يصوره ذلك الإسناد يضيع ونخرج إلى شئ مغسول وإلى كلام مرذول إن نحن رمنا حمل الكلام على حقيقته بتقدير مضاف أو بتأويل المصدر باسم الفاعل على أن المعنى: فإنما هى ذات إقبال وإدبار، أو فإنما هى مقبلة مدبرة.

٢- وصف الشئ بوصف صاحبه ومحدثه كقولهم: الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم، فالحكمة ليست وصفا للكتاب ولا للأسلوب وإنما هى وصف لصاحبهما، فاسم الفاعل "الحكيم" لا يتعدى إلى المفعول فى المثالين إلا بواسطة الحرف بأن يقال: حكيم فى أسلوبه وفى كتابه، ومثل وصف الشىء بوصف صاحبه وصف المصدر بوصف فاعله، كما فى قوله تعالى: ﴿ قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴾ ق ٢٧ .. وقوله عز وجل: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾ البقرة ١٠ .. فإن البعيد ليس هو الضلال بل الضال، والأليم ليس هو العذاب، وإنما المعذب، فما هو فى معنى الفعل فى الآيتين قد أسند إلى المصدر الذى يتعدى له بواسطة الحرف، فيقال: بعد فى ضلاله وألم فى عذاب.. وواضح أن تعريف الخطيب لا يتسع لهذا المجاز، لأنه تجوز فى معنى الفعل الذى لا يتعدى إلى مفعوله إلا بواسطة.

٣- النسبة الإضافية كما فى قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ ﴾ سبأ ٣٣ .. وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾ النساء ٣٥ .. فقد أضيف المكر إلى الليل والنهار وهما زمانه، وأضيف الشقاق إلى البين وهو

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٩٣ .. والمراد بأبى مرحب فى بيت النابغة الجعدى: الظل، وبالعناق فى بيت الأعرابى: أنثى المعز، والخطاب فى "حسبت" للذئب الذى حسب صوت ناقته صوت عناق، ولذا توعده بلونه الأغبر "ويب غيرك".

مكانه، والأصل: بل مكركم بالليل والنهار.. وإن خفتم شقاق الزوجين فى الحالة التى بينهما.

٤- النسبة الإيقاعية بمعنى: أن يقع الفعل على غير ما حقه أن يقع عليه، كما فى قولهم: أجريت النهر ونومت الليلة وأيقظت النهار.. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ الشعراء ١٥١.. وقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ القمر ١٢.. حيث وقع الفعل على الأمر والتفجير على الأرض، والأصل: ولا تطيعوا المسرفين بسبب أمرهم، وفجرنا عيون الأرض، فوقع الفعل على سببه فى الآية الأولى وعلى مكانه فى الآية الثانية.

٥- أن يقع التجوز فى النسبة إلى التمييز المحول كما فى قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ المائدة ٦٠.. حيث نسب "الشر" إلى المكان، و"الضلال" إلى السبيل، لأن الأصل: أولئك مكانهم شر وسبيلهم أضل.

لقد ضاق تعريف الخطيب فلم يتسع لهذه الصور من صور المجاز العقلى، وقد حاول العلامة سعد الدين أن يبرر هذا القصور فذكر أن الصورة الأولى لا تعد عنده حقيقة ولا مجازا، لأنها إسناد إلى المبتدأ والإسناد إلى المبتدأ عنده ليس حقيقة ولا مجازا، إذ يقول فى معرض رده على تعريف السكاكى للحقيقة العقلية بأنها: "الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه" ولم يذكر الفعل وما فى معناه.. يقول الخطيب: "وفيه نظر لأنه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به، كقولنا: الإنسان حيوان، مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازا"[(١)].

وكأنه يرى أن الإسناد ثلاثة أقسام: حقيقة ومجاز وما ليس حقيقة ولا مجازا ولم يسلم له هذا، لأن الإسناد لا يخرج عن كونه حقيقة أو مجازاً.

ويذكر سعد الدين أنه يمكن الإجابة عن الصورة الثانية بأن الإسناد عنده أعم من أن تكون ملابسته بواسطة حرف، كما فى قولهم: الأسلوب الحكيم والضلال البعيد، أو بدون واسطة كما فى قولهم: نهاره صائم وليله قائم.. وكذا يجيب عن الصور الأخرى بأن المجاز العقلى أعم من أن يكون فى النسبة الإسنادية أو غيرها كالنسبة الإضافية

---

(١) الإيضاح ١/ ٦٠.

والإيقاعية والنسبة إلى التمييز، فما ذكره الخطيب إما تعريف للمجاز العقلى فى الإسناد خاصة، أو لمطلقه على أن يجعل الإسناد المذكور فى التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه وهو ما ذكره، أو يكون مستلزما له كما فى هذه النسب[1].

* * *

ويتحدث البلاغيون عن قرينة المجاز العقلى، فقد ذكروا فى حد المجاز "التأول" وهو أن يكون المتكلم متأولا عندما يضيف المسند إلى غير ما حقه أن يسند إليه، فجملة "شفى الطبيب المريض" إن قالها الجاهل الذى يعتقد وقوع الشفاء من الطبيب، فهى حقيقة، لأن الجاهل غير متأول، وإن قالها العالم الذى يعتقد أن الشافى هو الله، وأن الطبيب سبب، فهى من باب المجاز عندئذ حيث وجد التأول.

لابد إذا من معرفة حال المتكلم والوقوف على عقيدته ليتجلى لنا نوع الإسناد، وذلك قد يكون عن طريق اللفظ بأن يذكر المتكلم ما يدل على اعتقاده ويبرز حاله، كأن يقول: "هزتنى الأيام وشيبنى الدهر والله وحده المستعان" فجملة "والله وحده المستعان" قرينة لفظية تدل على أن إسناد "هز" إلى "الأيام" وإسناد "شيب" إلى (الدهر) مجاز عقلى من إسناد الفعل إلى زمانه أو إلى سببه، وليس إسنادا حقيقياً.

وفى قول بى النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعى — على ذنبا كله لم أصنع

من أن رأت رأسى كرأس الأصلع — ميز عنه قنزعًا عن قنزع

جذب الليالى أبطئى أو أسرعى

أفناه قيل الله للشمس اطلعى — حتى إذا واراك أفق فارجعى

نجده قد أسند الفعل "ميز" إلى جذب الليالى، فهو مجاز من إسناد الفعل إلى سببه أو إلى زمانه، والقرينة الدالة على أن أبا النجم قد تجوز ولم يرد الحقيقة عندما أسند التمييز إلى "جذب الليالى" هى قوله فى البيت الأخير: "أفناه قيل الله" فتلك قرينة لفظية قد بينت حال الشاعر ودلت على عقيدته.

---

(١) انظر المطول ٥٦ -٥٩

ومثله قول الصلتان العبدى ينصح ابنه عمرا:

أشاب الصغير وأفنى الكبـ ... ـير كر الغداة ومر العشى
نروح ونغدو لحاجاتنا ... وحاجة من عاش لا تنقضى
تموت مع المرء حاجاته ... وتبقى له حاجة ما بقى
ألم تر لقمان أوصى ابنه ... وأوصيت عمرا ونعم الوصى
فملتنا أننا مسلمون ... على دين صديقنا والنبى

فالبيتان الأخيران يبرزان عقيدة الشاعر، لأنه يريد بوصية لقمان ما جاء فى سورة لقمان من وصايا لقمان ابنه، والبيت الأخير يفصح عن إيمانه وأن ملته الإسلام، وتلك قرينة لفظية تدل على أن الشاعر قد تأول ولم يرد الحقيقة عندما أسند "أشاب وأفنى" إلى كر الغداة ومر العشى.

وقد يكون مرد القرينة إلى علم المخاطب ومعرفته حال المتكلم كما فى قول النبى صلى الله عليه وسلم: "إن كل ما أنبت الربيع يقتل حبطا أو يلم" (*) فإسناد الإنبات إلى الربيع والقتل إلى ما ينبته مجاز عقلى من إسناد الفعل إلى سببه، والقرينة الدالة على التجوز صدور الكلام ممن لا تخفى عقيدته على المخاطب وهو النبى ﷺ.

وقد ترجع القرينة إلى استحالة صدور المسند من المسند إليه استحالة عرفية كما فى قولهم: بنى الأمير وكسا الخليفة الكعبة، فالعرف يمنع وقوع البناء من الأمير والكساء من الخليفة، إذ جرت العادة أن العمال هم الذين يفعلون ذلك بأمرهم.. ولكن العقل لا يمنع أن يباشر الأمير البناء وأن يلبس الخليفة بنفسه الكعبة كساءها، ولذا فإن الاستحالة هنا استحالة مرجعها إلى العرف والعادة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ﴾ القصص ٤ .. حيث أسند

(*) رواه البخارى فى كتاب الجهاد والزكاة وفى كتاب الرقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، ورواه مسلم فى كتاب الزكاة.. و "الحبط" بفتح الحاء والباء: انتفاخ فى البطن من كثرة الأكل، يقال حبطت الدابة تحبط حبطاً إذا أصابت مرعى طيبا فأمعنت فى الأكل حتى تنتفخ فتموت، و "يلم" بضم أوله مضارع "ألم" بتشديد الميم أى: يقرب من الهلاك.

التذبيح والاستحياء إلى فرعون وهو السبب الآمر بالفعلين وفاعلهما الحقيقى هم جنده، لاستحالة قيام فرعون بمباشرة الفعلين بنفسه عادة، وإن جاز ذلك عقلاً.

وقد تكون الاستحالة عقلية كما فى قولهم: صام النهار وقام الليل وجد جده ومحبتك جاءت بى إليك وأقدمنى بلدك حق لى على فلان.. إذ يستحيل قيام المسند إليه بالمسند فى هذه الأقوال استحالة عقلية.

* * *

المجاز لغويا كان أو عقليا فرع الحقيقة، فما من مجاز إلا وله أصل يرجع إليه، ونحن عندما نرجع المجاز إلى حقيقته يذهب المغزى وتفتقد المزية التى من أجلها كان المجاز، فرجوعنا المجاز إلى حقيقته إنما يكون من أجل معرفة أصل الكلام الذى عدل عنه إلى المجاز للدلالة على معنى وتحقيق مغزى لا يؤديه أصل الكلام.

يقول عبد القاهر: "واعلم أن الذى ذكرت لك فى المجاز هناك من أن من شأنه أن يفخم عليه المعنى، وتحدث فيه النباهة، قائم لك مثله ههنا، فليس يشتبه على عاقل أن ليس حال المعنى وموقعه فى قوله:

فنـــام ليلـــى وتجلـــى همـــى

كحاله وموقعه إذا أنت تركت المجاز وقلت: فنمت فى ليلى وتجلى همى، كما لم يكن الحال فى قولك: رأيت أسدا" كالحال فى: رأيت رجلا كالأسد، ومن ذا الذى يخفى عيه مكان العلو وموضع المزية وصورة الفرقان بين قوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ ﴾ البقرة ١٦ .. وبين أن يقال: فما ربحوا فى تجارتهم، وإن أردت أن تزداد للأمر تبيينا فانظر إلى بيت الفرزدق:

يحمى إذا اخترط السيوف نساءنا … ضرب تطير له السواعد أرعل

وإلى رونقه ومائه، وإلى ما عليه من الطلاوة، ثم ارجع إلى الذى هو الحقيقة وقل: نحمى إذا اخترط السيوف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل، ثم اسبر حالك، هل ترى مما كنت تراه شيئاً؟" [1].

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٨٧ .. وقوله: * فنام ليلى وتجلى همى* لرؤية بن العجاج الراجز الأموى المشهور وقبله: يا رب قد فرجت عنى غمى … قد كنت ذا هم وراعى نجم

ومعظم صور المجاز العقلى نرى حقائقها مألوفة الاستعمال، كقولنا: صام النهار، وسار الطريق، وجد جده، وبنى الأمير وربحت التجارة، فقد ألف الناس الإسناد الحقيقى لهذه المجازات، حيث قالوا: صام الناس وساروا فى الطريق وجدوا وربحوا فى تجارتهم وبنى العمال بأمر الأمير، فالإسناد إلى الفاعل الحقيقى فى مثل هذه الأمثلة مألوف الاستعمال.

وهناك بعض صور المجاز العقلى لم يألف الناس الإسناد الحقيقى لها، كما فى قولهم: أقدمنى بلدك حق لى على فلان.. ومحبتك جاءت بى إليك.. وسرتنى رؤيتك.. فالأفعال فى هذه الأمثلة مسندة إلى دواعيها وأسبابها إسنادا مجازيا، ولم يألف الناس الإسناد الحقيقى لها، فالذى ألفه الناس وشاع على ألسنتهم وكثر استعماله هو الإسناد المجازى إلى الأسباب والدواعى المذكورة: "الحق والمحبة والرؤية" ولم يؤلف الإسناد الحقيقى فى مثل هذه التعبيرات.

يقول عبد القاهر: "واعلم أنه ليس بواجب فى هذا أن يكون للفعل فاعل فى التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة، مثل أنك تقول فى: "ربحت تجارتهم" ربحوا فى تجارتهم، وفى: "يحمى نساءنا ضرب" نحمى نساءنا بضرب، فإن ذلك لا يتأتى فى كل شئ، ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل فى قولك: "أقدمنى بلدك حق لى على إنسان" فاعلا سوى الحق، وكذلك لا تستطيع فى قوله:

وصيرنى هواك وبى ... لحينى يضرب المثل

وقوله:

يزيدك وجهه حسنا ... إذا ما زدته نظرا

أن تزعم أن "لصيرنى" فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى، كما فعل ذلك فى: "ربحت تجارتهم ويحمى نساءنا ضرب" ولا تستطيع كذلك أن تقدر "ليزيد" فى قوله: "يزيدك وجهه" فاعلا غير الوجه، فالاعتبار إذا بأن يكون المعنى الذى يرجع إليه الفعل موجودا فى الكلام على حقيقته"(١).

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٨٨، ٢٨٩ .. والبيت الأول لابن البواب وقيل لابن المبارك اليزيدى، والثانى لأبى نواس.. والحين بفتح الحاء: الهلاك وهو مستعار هنا لما وصل إليه من سوء الحال.

فمراده بهذه الصور التى أسندت فيها الأفعال إلى دواعيها ولا يمكننا أن نسند الفعل فيها إلى فاعل سوى تلك الدواعى: أن الاستعمال لم يألف الإسناد الحقيقى لهذه الصور أى: لم تلهج به الألسنة، ولم يألفه الناس، فعدم الإمكان مرجعه إلى عدم الاستعمال.. ولننظر فى عبارته: "فالاعتبار إذا بأن يكون المعنى الذى يرجع إليه الفعل موجودا فى الكلام على حقيقته" إنه يريد بهذا: أن الذى يعول عليه هو وجود الإسناد الحقيقى فى الكلام، واستعمال الناس له، وجريانه على ألسنتهم، فهو إن وجد يتأتى لنا أن نرجع الإسناد المجازى إلى حقيقته، فنسند الفعل إلى فاعله الحقيقى، وإن لم يوجد تعذر علينا ذلك، إذ كيف نرجع الإسناد المجازى إلى استعمال لم يوجد، ولم يألفه الناس مستعملاً.

وقد خفى مراد عبد القاهر هذا على كثير من العلماء كالإمام الفخر الرازى والسكاكى والخطيب، فتوهموا أن عبد القاهر يثبت ويدعى أن هناك أفعالا تصدر من غير فاعل حقيقى.. يقول السكاكى: "ولا يختلجن فى ذهنك بعد أن اتضح لك كون المجاز فرع أصل تحقق مجاز أيا كان بدون حقيقة يكون متعديا عنها، لامتناع تحقق فرع من غير أصل، فلا تجوز فى نحو: "سرتنى رؤيتك" ونحو: "أقدمنى بلدك حق لى على فلان ونحو:

وصـــيرنى هـــواك وبـــى ... لحينـــى يـــضرب المثـــل

ونحو:

يزيـــدك وجهـــه حـــسنا ... إذا مـــا زدتـــه نظـــرا

ألا يكون لكل من هذه الأفعال فاعل فى التقدير إذا أنت أسندت الفعل إليه وجدت الحكم واقعا فى مكانه الأصلى عند العقل، ولكن حكم العقل فيها فأيما شئ ارتضى بصحة استنادها فهو ذاك، فإذا ارتضى فى: "سرتنى رؤيتك" صحة استناد السرور إلى من رزق رؤيته وأتاحها لك وهو الله عز وجل، فقل: أصل الكلام: سرنى الله وقت رؤيتك، كما تقول فى: "أنبت الربيع البقل" أصل الحكم: أنبت الله البقل وقت الربيع، وفى: "شفى الطبيب المريض" أصل الحكم: شفى الله المريض عند علاج الطبيب، وإذا ارتضى فى: "أقدمنى بلدك حق لى على فلان" صحة استناد "أقدمنى" إلى

نفسك، على معنى: أقدمنى نفسى لأجل حق لى على فلان أى: قدمت لذلك، كما تصرح بذلك فتقول: حملتنى نفسى على الطاعة أى: أطعت، وحاصله يرجع إلى معنى: أقدمنى قدرتى على القدوم والداعى إليه الخالص، فالفعل فى وجوده لا يحتاج إلا إلى قادر ذى داع له إليه خالص، ونظيره: "محبتك جاءت بى إليك" الأصل: جاءت بى نفسى إليك لمحبتك أى: جئت لمحبتك ووجد المجئ إليك من نفسى لمحبتك، وإياك والظن بـ "أقدمنى بلدك حق لى على فلان، وبمحبتك جاءت بى إليك" كونهما حقيقتين، فالفعلان فيهما مسندان ـ كما ترى ـ إلى مجرد الداعى، والعقل لا يقبل الداعى فاعلا، وإنما يقبله محركا للفاعل، أعنى للمتصف بالقدرة"[1].

ولم ينكر الإمام عبد القاهر صحة إسناد هذه الأفعال إلى أى فاعل يرتضيه العقل، وإنما الذى ذكره ـ كما أوضحنا ـ أن الإسناد الحقيقى لهذه الصور لم يألفه الاستعمال، ولم يوجد فى الكلام، ولم تجر به ألسنتهم، فالذى جرت به الألسنة هو الاستعمال المجازى دون الحقيقى، ولم يقل رحمه الله بوقوع أفعال من غير فاعل حقيقى كما توهم أولئك الأعلام رحمهم الله.

* * *

وعندما ننظر فى طرفى الإسناد المجازى نجد أن طرفيه قد يكونان مستعملين استعملا حقيقياً، وقد يكون أحدهما مجازا والآخر حقيقة، وقد يردان مستعملين استعمالا مجازيا.. فمن الأول قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ﴾ سبأ ٣٣ .. حيث أضيف المكر إلى الليل والنهار وهما زمانه، وكل من المضاف "المكر" والمضاف إليه "الليل والنهار" مستعمل فى معناه الحقيقى، وترجع بلاغه المجاز العقلى فى الآية الكريمة إلى الدلالة على المبالغة فى المكر والإغواء، إذ تصور الإضافة المكر واقعا من الليل والنهار، وكأن الزمان لشدة مكر المستكبرين وتناهيهم فى الإغواء، صار

---

(١) مفتاح العلوم ١٨٧، ١٨٨ .. وارجع إلى الإيضاح ١/ ٦٨، وإلى شروح التلخيص ١/ ٢٥٩ – ٢٦٣، والمطول ٦٤، فقد نقل الخطيب هذا الاعتراض عن السكاكى وتبعه الشراح وأصحاب الحواشى، وكان أول من اثار هذا الاعتراض الفخر الرازى فى كتابه نهاية الإيجاز.

يشاركهم فيما يصنعون، بل صار هو الماكر، ومما يدل على تلك المبالغة عطف "النهار" على " الليل" فهو يدل على أنهم كانوا يواصلون المكر ليلا ونهارا، لا يكفون عنه ولا يهنون.

ومثله قوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ الزلزلة ١، ٢ .. حيث أسند الإخراج إلى الأرض وهى مكانه، والذى يخرج منها أثقالها هو الله تعالى، وكل من المسند "أخرج" والمسند إليه "الأرض" مستعمل فى معناه الحقيقى.. "وفى هذا الإسناد تخييل محرك ومثير، فأنت ترى الأرض فاعلة جاهدة تخرج أثقالها، وهذه الإضافة فى قوله "أثقالها" تشعر بأنها أثقال هائلة جسام، من حيث كانت أثقال هذا الكوكب الهائل الضخم الذى حمل الجبال والبحار وثقلاء الناس، والمقام مقام ذكر الساعة وما فيها من ذهول وفزع، وتصور الأرض وهى جاهدة تخرج الأثقال فى هذا الوقت الفزع واقع أحسن موقع، ثم فيه إشارة إلى أنها لا تبقى فى باطنها شيئاً، لأنها تقذف بنفسها كل ما انطوى فى طياتها"[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ۝١١ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ القمر ١١، ١٢ فالأصل: وفجرنا عيون الأرض ولكنه عدل عن هذا الأصل ووقع التفجير على الأرض مجازا والأرض مكانه، فالتفجير فى الأصل للعيون، يقال: فجرنا عيون الأرض، ولكنه عدل عن هذا الأصل ووقع التفجير على الأرض مجازا للدلالة على كثرة العيون وكثرة المياه المتدفقة منها، وكأن الأرض جميعها قد صارت عيونا متفجرة، وواضح أن كلا من طرفى المجاز قد استعمل فيما وضع له استعمالا حقيقياً.

وخذ قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ طه ١١٧ .. تجد أن الإخراج قد أسند إلى إبليس وهو سببه، وكل من المسند والمسند إليه مستعمل فيما وضع له، ويشعر التجوز فى الإسناد فى الآية الكريمة بقوة السبب، فالشيطان يتربص ببنى آدم ويقعد لهم كل مرصد، ويزين لهم ويزخرف ويوسوس، ولذا وجب على المؤمن أن يستعيذ بالله من همزه ولمزه، ومن إغوائه ووساوسه.

---

(١) خصائص التراكيب ٩٠.

ومنه قول أبى الطيب:

والهـم يخـترم الجـسم نحافـة ... ويـشيب ناصـية الـصبى ويهـرم

حيث أسند الأفعال "يخترم ... يشيب ... يهرم" إلى "الهم" وهو سببها، والأفعال المسندة مستعملة فيما وضعت له استعمالا حقيقيا، وكذلك المسند إليه، وينبئ إسناد هذه الأفعال إلى "الهم" بقوة السبب وشدته، فإن الهموم والأحزان إذا تفاقمت على الإنسان أسرع إليه الشيب، وأصابه النحول، وأدركه الهرم قبل أوانه..

ومثله قوله جرير:

وشـيب أيـام الفـراق مفـارقى ... وأنشزن نفسى فوق حيث تكون

فقد أسند "شيب وأنشز" إلى أيام الفراق وهى زمانهما أو سببهما، ولا تجوز فى طرفى الإسناد، فالفعلان مستعملان فيما وضعا له، وكذلك المسند إليه، ويشعر التجوز فى البيت بشدة أيام الفراق وما ترتب عليها من هموم وأحزان شيبت مفارق الشاعر ورفعت نفسه عن مكانها فى الجسم فبلغت بها الحلقوم.

وفى قول أبى فراس الحمدانى:

سيذكرنى قومى إذا جد جدهم ... وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

أسند الجد إلى مصدره فى قوله "جد جدهم" وينبئ هذا الإسناد بشدة ما نزل بقومه من شدائد أخذوا على أثرها يتذكرون أبا فراس حامى الحمى ومفرج الشدائد، فهو يتذكر فى مثل هذه الأوقات ويعرف فضله، كما أن البدر لا يلتفت إليه إلا فى الليلة الحالكة السواد التى اشتد ظلامها.

وخذ قول القطامى:

لم تلق قوما هم شر لإخوتهم ... منا عشية يجرى بالدم الوادى

نقريهم لهذميات نقد بها ... ما كان خاط عليهم كل زراد

فقد أسند الفعل "يجرى" إلى "الوادى" وهو مكانه، وكل من المسند والمسند إليه مستعمل فيما وضع له استعمالا حقيقيا، ويدل إسناد الجريان إلى الوادى على كثرة

الدماء، دماء القتلى التى سالت فملأت المكان وصارت لكثرتها كأن الوادى يجرى بها، فهم لا يقولون : سار الطريق وجرى الوادى إلا عند إرادة المبالغة فى الحدث، وكأن الطريق لكثرة السائرين به هو الذى يتحرك ويسير، والوادى لكثرة ما يجرى به هو الذى يسيل ويجرى، وتشعر المبالغة الناجمة عن إسناد الجريان إلى الوادى بشدة القتل وكثرة القتلى، ولذا كانت استعارة "القرى" للضرب بالسيوف القواطع فى قوله: "نقريهم لهذميات" وهى استعارة تهكمية ـ كما أوضحنا فى الفصل الثانى ـ واستعارة "الخياطة" للسرد فى قوله: "خاط عليهم كل زراد" فهم يوجهون إليهم ضربات محكمة قاتلة، تتمكن منهم كما تمكنت تلك الدروع وقدرت على لابسيها تقدير الثوب على لابسه، وذا ما أسال دماء القتلى وجعل الوادى يجرى بها.

ومما جاء المسند فيه مجازا والمسند إليه حقيقة قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا ﴾ مريم ٤ .. حيث أسند "الاشتعال" إلى "الرأس" والرأس مكان الشعر ومنبته، فالذى يشتعل شيبا إنما هو الشعر، وقد دل إسناد الاشتعال إلى مكانه على إحاطة الشيب وشموله جميع شعر الرأس، ولو قيل: اشتعل الشيب فى الرأس، لذهب معنى الإحاطة والشمول، إذ يقال: اشتعل البيت نارا، فيدل ذلك على استيلاء النار عليه، ووقوعها فيه وقوع إحاطة وشمول، ولو قيل: اشتعلت النار فى البيت، لدل ذلك على مجرد اشتعال النار فيه وإصابتها جانبا من جوانبه.

وطرفا الإسناد فى الآية وهما: "الاشتعال والرأس" أحدهما هو المسند إليه "الرأس" قد استعمل فيما وضع له استعمالا حقيقيا، والآخر وهو المسند "اشتعل" قد استعمل فى غير ما وضع له، فإن الاشتعال مستعار لانتشار الشيب فى الشعر وفشوه فيه وأخذه منه كل مأخذ، وهى استعارة تبعية فى الفعل، وتنبئ هذه الاستعارة بمفاجأة الشيب وإحساس زكريا ـ عليه السلام ـ به إحساسا مضيئاً مشرقاً.

ومن دقائق التعبير القرآنى فى هذه الآية الكريمة: تعريف "العظم" بالألف واللام، وإسناد الوهن إليه والمراد وهن جميع البدن، إن التعريف بالألف واللام قد مكن من الإتيان بالجار والمجرور "منى" فكان النغم الصوتى الناشئ من التجاوب بين النونين المشددتين وامتدادهما بضمير المتكلم فى: "إنى .. ومنى" ولنقرأ: "قال رب إنى وهن

العظم منى" ثم لننظر فى التعبير وقد خلا من الألف واللام: قال رب إنى وهن عظمى، نجد أن تلك المزية قد ذهبت، ولم يعد ذاك النغم الصوتى موجودا.. وفى إسناد الوهن إلى العظم والمراد وهن جميع البدن لا العظم فحسب دلالة على أن العظم وهو عمود البدن وقوامه إذا أصابه الوهن فمن باب أولى إصابة الوهن غيره، ولهذا أفرد العظم، لأن إفراده يدل على معنى "الجنسية" وأن المراد أن هذا الجنس الذى هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن، ولو جمع لكان قصدا إلى معنى آخر، وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه بل جميعها[1].

ومن تلك الدقائق أيضاً تعريف "الرأس" بالألف واللام، والدلالة على الإضافة من غير إضافة ـ كما يقول عبد القاهر[*] ـ إذ يدرك المخاطب من السياق أن المراد بالرأس رأس زكريا ـ عليه السلام ـ وقد عدل عن الإضافة إلى التعريف بالألف واللام لمغزى، وهو الدلالة على تقبل زكريا للشيب بالفرح والابتهاج، لأنه يقربه من نعيم ربه، ولو أضيفت الرأس إليه فقيل: واشتعل رأسى شيبا، لأشعرت تلك الإضافة بشئ من الحزن والألم يعترى زكريا ـ عليه السلام ـ بسبب انتشار الشيب، فإذا ما علمنا أن هذا هو الموضع الفريد الذى عرفت فيه الرأس بالألف واللام فى النظم الكريم بدا لنا ما وراء استخدام الألفاظ فيه من دقائق وأسرار.

ومن شواهد هذه الصورة من صور المجاز العقلى قول المتنبى:

وتحيى له المال الصوارم والقنا ... ويقتل ما تحيى التبسم والجدا

فقد أسند "الإحياء" إلى "الصوارم والقنا" و "القتل" إلى "التيسم والجدا" ومراده أن الممدوح يحصل المال بالسيوف والرماح فهو شجاع مغوار، ثم هو كريم معطاء، فما يحصله بسيفه يجود به ويعطيه لمن يرضى عنه فيبتسم له.

وواضح أن كلا من المسندين "تحيى .. ويقتل" مجاز لغوى، حيث استعير الإحياء لتحصيل المال، والقتل لإنفاقه، وقد أسند "الإحياء" إلى الصوارم والقنا وهما سببه، و"القتل" إلى التبسم والجدا وهما أيضاً سببه إسنادا مجازيا، والمسند إليه فى الموضعين قد استعمل فيما وضع له استعمالا حقيقياً.

---

(١) انظر الكشاف ٢/ ٥٠٢.

(*) انظر دلائل الإعجاز ١٣٤

ولا يخفى علينا ما وراء التجوز فى الإسناد وفى المسند من المبالغة فى الدلالة على شجاعة الممدوح وكرمه، فهو يحيى المال ويقتله، والذى يحييه سيوفه ورماحه، والذى يقتله رضاه وكثرة عطائه لمن رضى عنه وابتسم له، وفى هذا من المبالغة فى الشجاعة والكرم ما لا يخفى.

وهم يقولون: "أهلك الناس الدينار والدرهم" يريدون بالإهلاك "الافتتان" لأن الإهلاك مسبب عن الفتنة، فهو مجاز مرسل علاقته المسببية، والدينار والدرهم هما سبب كل فتنة وسبب كل هلاك، فإسناد الإهلاك إليهما يشعر بقوة السببية، ويبرز أثرها فى افتتان الناس وهلاكهم.

وانظر فى قول كثير عزة:

ولما قضينا من منى كل حاجة ... ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهارى رحالنا ... ولم ينظر الغادى الذى هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ... وسالت بأعناق المطى الأباطح

تجد فى البيت الثالث مجازا لغويا فى كلمة "سال" حيث استعير "السيلان" للسير الحثيث السريع اللين، الذى يشبه سيلان الماء، وقد أسند هذا الفعل إلى الأباطح وهى مكانه للدلالة على سرعة سير الإبل، وكأن الطريق هو الذى يسير، فالمطى قد اندفعت فى الصحراء براكبيها، واشتد سيرها، وكان هذا السير حثيثا لينًا كسيلان الماء، واختار الشاعر كلمة "الأعناق" فلم يقل: وسالت بالمطى الأباطح، وإنما قال: سالت بأعناقها، فلفت إلى تلك الحركة التى تظهر فى أعناق الإبل عند اشتداد سيرها، إن الحركة تظهر فى "الأعناق" عندما تشتد الإبل فى سيرها، فتبدو وكأن رءوسها تتراقص، ولذا جعل الشاعر سيل الأباطح بهذا الجزء "الأعناق" الذى تبدو فيه الحركة عند اشتداد السير.

ومثله قول عبد الله بن المعتز:

سالت عليه شعاب الحى حين دعا ... أنصاره بوجوه كالدنانير

حيث أسند السيلان بمعنى: السير إلى شعاب الحى وهى مكانه، ومراد الشاعر أن

يصور اندفاع الأنصار وسرعة إجابتهم للداعى وازدحامهم حوله وإتيانهم من كل مكان كالسيول التى تأتى من جهات شتى حتى يفعم بها الوادى وتفيض بها جوانبه.. لقد جعل الشاعر تحرك الأنصار إلى الداعى سيلانا، فدلت هذه الاستعارة على سرعة إجابتهم وشدة اندفاعهم، ثم أسند السيلان إلى شعاب الحى، فدل بهذا على كثرتهم وازحامهم عليه، إن الشعاب والأماكن هى التى اندفعت بالأنصار إليه، ومن ثم كانت الكثرة وكان الازدحام.

ومما جاء فيه المسند حقيقة والمسند إليه مجازا قول الفرزدق:

سقاها خروق فى المسامع لم تكن ... علاطا ولا مخبوطة فى الملاغم(١)

فهو يتحدث عن إبل قوم من السادة مهملة فى الصحراء ترد الماء فلا يمنعها أحد لمكانة أصحابها، وقد أسند "السقى" إلى "خروق المسامع" وهى سبب السقى، والساقى على الحقيقة هم الناس الذين أفسحوا لتلك الإبل ولم يعترضوا طريقها فوردت الماء وعلت.. ومراده بخروق المسامع: شهرة الذكر وبعد الصيت الذى يحل بخروق المسامع أى: الآذان، فهو مجاز مرسل حيث أطلق المحل وأراد الحال، فإسناد السقى إلى خروق المسامع بمعنى: "شهرة الذكر ويعد الصيت" مجاز عقلى حيث أسند الفعل إلى سببه، والمسند ـ كما نرى ـ مستعمل فى معناه الذى وضع له استعمالا حقيقياً، أما المسند إليه فمجاز مرسل.

ومن ذلك قول ابن خفاجة الأندلسى:

وإنى إذا ما شاقنى لحمامة ... رنين وهزتنى لبارقة ذكرى

لأجمع بين الماء والنار لوعة ... فمن مقلة ريا ومن كبد حرى

حيث أسند "الشوق" إلى "الرنين" وهو سببه، فالرنين باعث الشوق وليس بفاعله، والمراد بالرنين: هديل الحمام وسجعه وترجيعه على سبيل الاستعارة، استعارة "الرنين"

---

(١) العلاط: صفحة العنق ويطلق على السمة فى عنق البعير مجازا مرسلا من إطلاق المحل على الحال، وقد كثر هذا المجاز وشاع حتى صار كأنه حقيقة، ومخبوطة: معلمة وموسومة، والملاغم: الأشداق وما حولها.

للهديل، فالمسند إليه قد استعمل فى غير ما وضع له استعمالا مجازيا، وأما المسند فهو حقيقة.. ولا يخفى علينا أن فى إسناد "هز" إلى "الذكرى" مجازا آخر، فالذكرى هى السبب الباعث للفعل وليست الفاعل على الحقيقة، ويشعر الإسناد إلى السبب فى الموضعين بقوة السبب وأثره فى إيجاد ذلك وإحداثه فى نفس الشاعر، الذى اتقد كبده واشتعل قلبه وانهمرت مقلتاه... إن إسناد "الشوق والإثارة" إلى "الهديل والذكرى" قد دل على قوتهما فى إثارة كوامن الشاعر وبعث ما بداخله، فاشتد شوقه، وانفعل بذكرياته وكان ما كان من جمعه بين الماء والنار لوعة، إذ انهمرت عيناه واتقد كبده.

وقد يقع التجوز فى كلا طرفى الإسناد المجازى كما فى قولهم: "أحيتنا مصابيح الهدى" حيث استعير "الإحياء" للهداية، واستعيرت "المصابيح" للعلماء، فكل من المسند والمسند إليه مستعمل فى غير ما وضع له، وفى إسناد "الإحياء" بمعنى الهداية إلى مصابيح الهدى أى: العلماء مجاز عقلى، إذ العلماء سبب الهداية وليسوا بفاعليها على الحقيقة.

هذا ونرى المجاز العقلى يلطف ويدق فيكون له وقعه، عندما تهيأ له الجملة، فيتوخى فى النظم ما يجعل هذا المجاز يحسن موقعه.. يقول عبد القاهر: " واعلم أن من سبب اللطف فى ذلك أنه ليس كل شيء يصلح لأن يتعاطى فيه هذا المجاز الحكمى بسهولة، بل تجدك فى كثير من الأمر و أنت تحتاج إلى أن تهيئ الشيء و تصلحه لذلك بشيء تتوخاه فى النظم، وإن أردت مثلا فى ذلك فانظر إلى قوله:

تناسى طلاب العامرية إذ نأت ... بأسجح مرقال الضحى قلق الضفر
إذ ما أحسته الأفاعى تحيزت ... شواة الأفاعى من مثلمة سمر
تجوب له الظلماء عين كأنها ... زجاجة شرب غير ملأى و لا صفر

يصف جملا و يريد أنه يهتدى بنور عينه فى الظلماء و يمكنه بها أن يخرقها ويمضى فيها، و لولاها لكانت الظلماء كالسد الحاجز الذى لا يجد شيئاً يفرجه به و يجعل لنفسه فيه سبيلاً، فأنت الآن تعلم أنه لولا أنه قال: "تجوب له" فعلق " له " بتجوب لما صلحت العين لأن يسند " تجوب " إليها، و لكان لا تتبين جهة التجوز فى جعل

"تجوب " فعلا للعين كما ينبغي، و كذلك تعلم أنه لو قال مثلا: تجوب له الظلماء عينه، لم يكن له هذا الموقع ولاضطرب عليه معناه و انقطع السلك من حيث كان يعيبه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به الآن[1].

إن الشاعر قد هيأ للمجاز وتوخى فى النظم ما يجعله يحسن ويلطف، فنكر "عين" ليتسنى له وصفها بجملة التشبيه: "كأنها زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر" ولو قال: تجوب له الظلماء عينه ما تمكن من وصف العين بهذه الجملة، وعندما نكر العين وقطعها عن الإضافة إلى الجمل وصلها به بقوله "له" فبدون الجار والمجرور "له" يصير الكلام لا علاقة له بالجمل.

وانظر إلى قول عبد الله بن المعتز:

سالت عليه شعاب الحى حين دعا　　　أنصاره بوجوه كالدنانير

فقد لطف المجاز وحسن موقعه بما توخاه الشاعر مهيئا له، حيث عدى الفعل "سال" إلى الداعى بالحرف "على" فى قوله: "عليه" فكان ذلك أدل على سرعة اندفاع الأنصار لإجابته، كما عداه بالباء إلى الأنصار وآثر التعبير عنهم بالوجوه فى قوله: "بوجوه كالدنانير " لأن الشجاعة والجبن يظهران بالوجه، فالشجاع يبدو مشرقاً باسم الثغر، والجبان يبدو عابساً مكفهر الوجه، فهذا التشبيه "بوجوه كالدنانير" ينبئ بشجاعة أنصاره، إذ اندفوا إليه أو فاضت بهم الشعاب عليه ووجوههم مشرقة وضاحة كالدنانير اللامعة.. إن الشجاع لا يعبأ بالأهوال ولا يهتز لها وإنما يبدو ثابتا رابط الجأش مشرق الوجه باسم الثغر..

يقول المتنبى:

وقفت وما فى الموت شك لواقف　　　كأنك فى جفن الردى و هو نائم

---

(١) . دلائل الإعجاز ٢٩٠.٠ والأبيات لمجنون ليلي، والأسجح من الإبل: الرقيق والمرقال: سريع العدو، والضفر: الحزام، وقلق الضفر يدل على شدة الضمور، وشواة الأفاعى جلودها، وتحيزت: انقضت، والمثلمة السمر: الأخفاف، وثلمها من السير على الحجارة، والسمر منها أقواها، وصفر: خالية، وموطن المجاز فى البيت الأخير حيث أسند الفعل " تجوب" إلى " العين" وهى آلته.

تمـر بـك الأبطـال كلمـى هزيمـة   و وجهـك وضـاح و ثغـرك باسـم

و كون الأنصار بهذه المثابة أدعى لإجابتهم الداعى وإسراعهم إليه لنجدته وإغاثته، فالشاعر قد توخى فى تعبيره ما يهيئ للمجاز، ويجعله أدل على تحقيق المراد به، وهو تصوير سرعة إجابة الأنصار وازدحامهم على الداعى.

ومثله قول كثير:

أخـذنا بـأطراف الأحاديـث بيننـا   وسـالت بأعنـاق المطـى الأبـاطح

حيث عدى الفعل "سال" المسند إلى "الأباطح" عداه إلى "أعناق المطى" بحرف الباء، وآثر التعبير بهذا الجزء "الأعناق" فخيل بذلك وصور الأباطح متحركة تدفع بهذه المطى دفعا وتسيل بها سيلانا، وذلك أن حركة الإبل عندما تسرع ويشتد بها السير تظهر تمام الظهور فى أعناقها، ولنقارن بين قولنا: "سالت بالمطى الأبطح" وما عليه البيت: "سالت بأعناق المطى الأباطح" إن التعبير بالأعناق دل على تصوير السرعة وشدة السير، فالشاعر قد هيأ للمجاز فعدى الفعل "سال" بالباء، وآثر التعبير بالأعناق فحسن بذلك المجاز وصار أوفى بالغرض وأدل على المراد به من تصوير لسرعة الإبل و اشتداد سيرها فى الصحراء.

وكذا القول فى قول الشاعر العلوى:

ملكنـا فكـان العفـو منـا سـجية   فلمـا ملكـتم سـال بالـدم أبطـح

و قول القطامى:

لم تلـق قومـا هـم شـر لإخـوتهم   منـا عـشية يجـرى بالـدم الـوادى

نقـــريهم لهـــذميات نقـــد بهـــا   مـا كـان خـاط علـيهم كـل زراد

حيث عدى الفعلان "سال ويجرى" بالباء إلى "الدم" فهذا أدل على كثرة الدماء الجارية والمسالة... وانظر إلى الاستعارتين: "نقريهم لهذميات.... خاط عليهم كل زراد" وما تدلان عليه من إحكام الضرب وشدة الإيجاع، فهاتان الاستعارتان لهما أثرهما فى دلالة المجاز العقلى الذى يصور كثرة القتلى من الأعداء.

وخذ قول الفرزدق:

يحمى إذا اخترط السيوف نساءنا ضرب تطير له السواعد أرعل

وتأمل بناء الفعل "اخترط" للمفعول، إنه يدل على سرعة سل السيوف من أغمادها باندفاع وتهور... ثم انظر إلى تقديم الشرط "إذا اخترط السيوف" على الفاعل والمفعول، لقد صور الشاعر بذلك شدة الموقف وفداحة الخطب، فعندما يسند الحماية بعدئذ إلى الضرب الأرعل الذى تطير له السواعد يكون ذلك أدل على قوة الضرب الذى حقق الحماية، إذ وقفنا الشاعر ابتداء وقبل أن يتم الإسناد على شدة الموقف وفداحة الخطب.

ولم يقف الشاعر عند هذا الحد فى تهيئته للمجاز بل نكر الضرب فقال "ضرب" ليتمكن من وصفه بجملة "تطير له السواعد" ثم وصفة بقوله "أرعل" وهو من قولهم: "رعل النبات فهو أرعل" أى تهدلت أغصانه، والمعنى: أن هذا الضرب يطير سواعد المضروب ويقطع لحمه فيدعه مدلى كما تتدلى تلك الأغصان المتهدلة.

وتأمل قوله "تطير له السواعد" وقارن بينه و بين أن يقال: "ضرب يطير السواعد" إن نسبة الفعل "تطير" إلى "السواعد" وتعديته إلى ضمير الضرب باللام " له" أدل على قوة الضرب وتناهيه فى الشدة، فليس الضرب هو الذى يطير السواعد وإنما السواعد هى التى تطير له، لشدته وفظاعته.

وهكذا يتبين لنا أن الفرزدق قد هيأ العبارة للمجاز، وتوخى فى النظم ما رأينا، فحسن المجاز بهذا ودق ولطف موقعه وصار أوفى بالغرض وأدل على المراد به من المبالغة فى قوة السبب، والإشادة باقتدارهم على حماية الحمى.

الفصل الرابع

موازنة بين دلالات هذه الفنون

وقفنا على آراء العلماء فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير فى هذه الألوان الثلاثة: المكنية والتبعية والمجاز العقلي، ورأيناهم قد ذهبوا مذاهب مختلفة فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير فى الاستعارة المكنية، وكان لكل من الزمخشرى والسكاكى والخطيب وجهة فى التشخيص والتحديد... وقد عرضنا هذه الآراء وناقشناها ووازنا بينها فى الفصل الأول، وأوضحنا أنها مستمدة من كلام الإمام عبد القاهر، وأن ما ذكره وهويبين الفرق بين ضربى الاستعارة يعد أصلا لهذه الآراء، وكان رحمه الله دقيقا فى توجيهه وتحديده لهذا الضرب من التصوير، على نحوما رأينا فى الفصل الأول.

وفى الاستعارة التبعية فتح كل من السكاكى والخطيب بابا من الجدل والمناقشات والاعتراضات عندما ذكر السكاكى أن الأصل فى الموصوفية الحقائق، ثم قطع بذلك الخطيب فقال: "وإنما يصلح للموصوفية الحقائق" ولم يسلم لهما ذلك فقد رفضه الشراح وأصحاب الحواشى وأوردوا عليه اعتراضات لا يمكن دفها، وقد بينا ذلك فى الفصل الثانى وأوضحنا أن تعليل عيد القاهر لكون الاستعارة فى الأفعال ـ ومثلها المشتقات ـ تبعية فيه شفاء وإغناء عما ذكراه وكان سببًا فى إثارة كثير من الجدل والمناقشات واعتراضات الشراح.

كما عرضنا لرأى كل منهما فى تفسيره لمتعلقات معانى الحروف التى تجرى فيها الاستعارة التبعية فى الأحرف، ووازنا بين رأييهما فى هذا التفسير موضحين ذلك بالشواهد والأمثلة التى تبرز صحة ما نقول.

وأما الفصل الثالث فكان عرضا وتحليلا لمسائل المجاز العقلى وموازنة بين آراء العلماء فى تعريف هذا المجاز، وقد أوضحنا من خلال الموازنة أن تعريف الخطيب لا يتسع لكثير من صور المجاز العقلى وملابساته، حيث وقفه على إسناد الفعل وما فى معناه، ولذا كان الأولى فى تحديد مفهوم هذا المجاز ما ذكره الإمام عبد القاهر فهويتسع لكل صور المجاز العقلى وملابساته.

وهذا الفصل الرابع خاص بالموازنة بين دلالات هذه الألوان الثلاثة:

المكنية والتبعية والمجاز العقلي، وبيان ما بينها من فروق، فكثير من الدارسين يلتبس عليه الأمر فيخلط بين صور هذه الفنون، بل إن السكاكى رحمه الله يرى أن تكون فنا واحدا فيرد كلا من المجاز العقلى والاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكنية رغبة منه فى الضبط وتقليل الأقسام.

ويرد العلوى صاحب الطراز المجاز العقلى إلى المجازات اللغوية المركبة، وبعض الدارسين يخلط بين الاستعارة المكنية والتصريحية التى أضيف فيها المستعار، والبعض يخلط بين المكنية والتشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه... فكان لزاما أن نوضح طبيعة الدلالة فى كل لون من هذه الألوان الثلاثة: المكنية والتبعية والمجاز العقلي، وأن نجلى ما بينها من فروق، فعندما نقف على طبيعة الدلالة للاستعارة المكنية ندرك ما تمتاز به عن التصريحية وعن التشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه، وكذا عندما نقف على طبيعة الدلالة للمجاز العقلى يتجلى لنا الفرق بينه وبين المجازات اللغوية المركبة، وعندئذ لا يكون ذاك الخلط الذى يقع فيه كثير من الدارسين.

قلت: إن السكاكى رحمه الله يرد الاستعارة التبعية والمجاز العقلى إلى الاستعارة المكنية، فنراه بعد أن بين الاستعارة التبعية التى تقع فى الأفعال والمشتقات والحروف يقول: "هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب فى هذا الفصل، ولوأنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن قلبوا فجعلوا فى قولهم: "نطقت الحال بكذا" الحال التى ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة كما نراهم فى قوله: "وإذا المنية أنشبت أظفارها" يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة، وهكذا لوجعلوا "البخل" استعارة بالكناية عن حى أبطلت حياته بسيف أوغير سيف فالتحق بالعدم، وجعلوا نسبة القتل إليه قرينة، ولوجعلوا أيضاً "اللهذميات" استعارة بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم، وجعلوا نسبة لفظ "القرى" إليها قرينة الاستعارة لكان أقرب إلى الضبط "[1].

---

(١) . مفتاح العلوم ١٨١ .

فهويود أن يجعل "الحال" فى قولهم: نطقت الحال بكذا، استعارة مكنية، وذلك بأن تشبه "الحال" بالمتكلم، ثم يطوى المشبه به ويستعار له المشبه على طريقه فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير فى الاستعارة المكنية، ويجعل نسبة "النطق" إلى الحال قرينة الاستعارة المكنية، فيكون قولهم: نطقت الحال بكذا، كقول أبى ذؤيب:

وإذا المنيــــة أنــــشبت أظفارهـــا ... ألفيـــت كـــل تميمـــة لا تنفـــع

حيث استعيرت المنية للسبع وأضيف إليها " الأظفار " لتكون قرينة للاستعارة.... وكذا القول فى بيت عبد الله بن المعتز:

جمـــع الحـــق لنـــا فـــى إمـــام ... قتـــل البخـــل وأحيـــا الـــسماحا

وبيت القطامى:

نقـــريهم لهـــذميات نقـــد بهـــا ... مـــا كـــان خـــاط عليهم كـــل زراد

يود أن يجعل "البخل" استعارة بالكناية عن حى أبطلت حياته بسيف أوبغير سيف، فالتحق بالعدم، و"السماح" استعارة عن ميت أحياه الإمام وأوجده بعد أن كان منعدما، وكذا يود أن يجعل "اللهذميات" استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم... ويجعل نسبة القتل إلى البخل والإحياء إلى السماح والقرى إلى اللهذميات قرائن تلك الاستعارات، إنه يود ذلك ليقلل الأقسام فيكون أقرب إلى الضبط.

ويقول بعد انتهائه من الحديث عن المجاز العقلى: "وهذا كله تقرير للكلام فى هذا الفصل بحسب رأى الأصحاب من تقسيم المجاز إلى لغوى وعقلي، وإلا فالذى عندى هونظام هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل "الربيع" استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بوساطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة الاستعارة وبجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدواستعارة بالكناية عن الجند الهازم، وجعل نسبة الهزم إليه قرينة الاستعارة، وإننى بناء على قولى هذا ههنا، وقولى ذلك فى فصل الاستعارة التبعية .. أجعل المجاز كله لغويا، وينقسم عندى هكذا: إلى مفيد وغير مفيد، والمفيد إلى استعارة وغير استعارة، والاستعارة إلى مصرح بها ومكنى عنها، والمصرح بها إلى تحقيقية وتخييلية، والمكنى عنها إلى ما قرينتها

أمر مقدر وهمى كالأنياب فى قولك: أنياب المنية، وكنطقت فى قولك: نطقت الحال بكذا، أوأمر محقق كالإنبات فى قولك: أنبت الربيع البقل، وكالهزم فى قولك: هزم الأمير الجند "(١).

وإذا كان السكاكى قد رد المجاز العقلى وكذا الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكنية، رغبة منه فى الضبط بتقليل الأقسام، فإن صاحب الطراز قد نحا فى المجاز العقلى منحى آخر، إنه يرده إلى المجازات اللغوية المركبة، إذ يذكر بعض شواهده كقول الصلتان العبدى:

أشاب الصغير وأفنى الكبـــــ ـــير كر الغداة ومر العشى

وكالآيتين الكريمتين: ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ الزلزلة ٢.. ﴿ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ ﴾ البقرة ٦١.. وكقولهم: أحيانى اكتحالى بطلعتك، وبعد أن يبين أن الفعل فيها قد أسند إلى غير ما هوله، فجاء المجاز من جهة الإسناد، ينبه فيقول:"اعلم أن هذه المجازات المركبة التى ذكرناها ومثلناها بقوله تعالى: ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ وبقوله تعالى: ﴿ مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ وغير ذلك من الأمثلة، فإنها كلها مجازات لغوية استعملت فى غير موضوعاتها الأصلية، فلأجل هذا حكمنا عليها بكونها لغوية، وبيانه هوأن صيغة "أنبت وأخرج وأخذ" وضعت فى أصل اللغة بإزاء صدور الخروج والنبات والأخذ من القادر الفاعل، فإذا استعملت فى صدورها من الأرض فقد استعملت الصيغة فى غير موضوعها، فلا جرم حكمنا بكونها مجازات لغوية"(٢).

وعندما ننظر فى هذه الألوان ونقف على طبيعة الدلالة فى كل لون يتجلى لنا أن هناك اختلافا فى دلالاتها، فكل لون منها يتجه اتجاها فى التصوير، وينحومنحى ويسلك مسلكا غير الذى يسلكه الآخر... فالقصد فى الاستعارة التبعية إلى مصادر الأفعال والمشتقات، هى التى يجرى فيها التصوير ويلاحظ التشبيه أصلا، والقصد فى

---

(١) . مفتاح العلوم ١٨٩٠

(٢) . الطراز ١/ ٧٥، ٠٠٧٦ ونلاحظ أن الآية الكريمة " حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت " يونس ٢٤، من قبيل الاستعارة المكنية، حيث صورت "الأرض" بعروس قد أخذت زخرفها وازينت فهى تختلف عن الآيتين الأخريين، إذ المجاز فيهما مجاز عقلى، وقد أخطأ العلوى فى جعله المجاز فى الآيات الثلاث من واد واحد.

الاستعارة المكنية إلى المتعلقات فهى التى يجرى فيها التصوير أصلا ويلاحظ التشبيه أساسا، وأما المجاز العقلى فإن القصد فيه إلى الإسناد، والإشادة بقوة الملابسات، لا إلى تصويرها وتشبيهها... فينبغى أن ينظر إلى صور الكلام على هذا الأساس، وأن يقف الناظر على المغزى الذى يتجه إليه المجاز فى الجملة، ويعرف موضع الاهتمام فيها وجهة التركيز، وعندئذ يتسنى له تحديد نوع المجاز والحكم عليه بأنه مجاز عقلى أواستعارة مكنية أواستعارة تبعية، لأنه إذا كان موضع الاهتمام وجهة التركيز الفعل أوالمشتقات وكان المغزى الأساسى من التصوير يتجه إليه كان المجاز استعارة تبعية، وإن كان القصد والاهتمام إلى المتعلقات والمغزى الأساسى من التصوير يتجه إليها، فالمجاز عندئذ استعارة مكنى عنها، وإن كان موضع الاهتمام هوالإسناد، ولم يكن هنالك قصد إلى تصوير الملابسة وتشبيهها فذاك مجاز عقلى.

وقد أشار إلى ذلك السيد الشريف فى حاشيته على المطول إذ يقول رافضا رغبة السكاكى فى رد التبعية إلى المكنية تقليلا للأقسام: " وإنما قصد برد التبعية إلى المكنى عنها تقليل الأقسام ليكون أقرب إلى الضبط، كما صرح به، ورد عليه صاحب الكشف بأنه قد يكون تشبيه المصدر هوالمقصود الأصلى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض، فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله:

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة   إذا سرى النوم فى الأجفان إيقاظا

فإن التشبيه ههنا إنما يحسن أصالة بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف، ولا بين الرياض والضيف، ولا بين الإيقاظ والطعام، نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الأمور تبعا لذلك الشبيه، ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشىء من هذه التشبيهات، فلا يصح ههنا رد التبعية إلى المكنية عند من له ذوق سليم، وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضا أصليا وأمرا جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا، فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية، كقوله تعالى: " ينقضون عهد الله " فإن تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور، وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقة على السوية، فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل استعارة مكنية، كما فى قولك: نطقت الحال، فإن كلا من تشبيه

الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن، فظهر أن ما اختاره السكاكى من الرد مطلقا مردود "[١].

فالذى يعول عيه فى هذا الشأن هوما يقصد إليه، ويكون موضع الاهتمام، ولا ينبغى أن نتجاهل الخصوصيات الواضحة التى تميز بها كل لون من ألوان المجاز رغبة فى تقليل الأقسام وإقامة الضبط، بل ينبغى أن ننظر فى تصوير الكلام، ونرد كل صورة إلى ما يلائمها... ففى قول القطامى:

لم تلق قوما هم شر لإخوتهم ... منا عشية يجرى بالدم الوادى

نقريهم لهذميات نقد بها ... ما كان خاط عليهم كل زراد

لا يتأتى أن يرد المجاز العقلى فى قوله " يجرى بالدم الوادى " إلى الاستعارة المكنية، لأنه لم يقصد إلى تشبيه المكان " الوادى " بالدماء، وإنما قصد إلى المبالغة فى جريان الدماء، والدلالة عى كثرة القتلى من الأعداء، ومرد ذلك إلى الإسناد لا إلى تصور شبه بين الوادى والدماء، فهذا شىء إن روعى تكون مراعاته تبعا لا قصدا، أما القصد فهوإلى الإسناد، فنحن عندما نقول: سار الطريق، فنتجوز فى إسناد السير إلى الطريق للدلالة على شدة الزحام وكثرة السائرين، نتخيل أن الطريق لشدة تزاحم الناس فيه كأنه يتحرك.... هذا التخيل لم يقصد إليه أساسا وإنما جاء تبعا، أما المقصود الأساسى والذى ترجع إليه المبالغة فى الحدث فهوالإسناد الذى حدث بين الفعل ومكانه.

وكذا لا يتأتى أن يعد قول القطامى: "نقريهم لهذميات" من قبيل الاستعارة بالكناية كما يود السكاكي، لأنه لم يقصد إلى تشبيه "اللهذميات" بالطعام، وادعاء أن القواطع صارت طعامًا، هذا شىء يلاحظ تبعا، أما القصد فهو تصوير الضرب المؤلم الذى أنزلوه بالأعداء قرى يقدم لهم على سبيل التهكم، هذا هو المقصود الأساسى بالتصوير، فالاستعارة ينبغى أن تكون تبعية فى الفعل "نقرى" وتكون تعدية الفعل إلى مفعوله الثانى "لهذميات" قرينة هذا التجوز.

ويقال مثل هذا فى قوله: "خاط عليهم كل زراد" إذ لم يقصد إلى تصور شبه بين الزراد والحائك، وإنما قصد إلى تصور إحكام الدروع عليهم وإحكام الضرب ودقة

---

(١)حاشية السيد على المطول ٤٠٢، ٤٠٣.

توجيهه، وهذا نجده فى استعارة "الخياطة" للسرد، أما تصور الشبه بين الزراد والحائك فذاك شىء يأتى تبعاً لا قصدا.

وفى قول عبد الله بن المعتز:

جمع الحق لنا فى إمام ... قتل البخل وأحيا السماحا

لم يقصد إلى تصور "البخل" حيا قتله الإمام، والسماح ميتا أحياه - كما يود السكاكي - إن تصور مثل هذا يفسد الشعر ويذهب برونقه وجمال تخييله، فالذى يقصد إليه ابن المعتز أن يصور إزالة البخل وإذاعة السماح، فصور إزالة البخل قتلا له، وإذاعة السماح إحياء، أما تصور البخل حيا قتله الإمام، والسماح ميتا أحياه، فهذا شىء إن روعى يأتى تبعا، ولا يقصد إليه قصدا.

وخذ قول المتنبى:

وتحيى له المال الصوارم والقنا ... ويقتل ما تحيى التبسم والجدا

إن المعنى الذى يقصد إليه المتنبى إبراز شجاعة سيف الدولة وإظهار كرمه، ولا يتأتى أن يقال: إنه قصد إلى تصوير "المال" ميتا أحيته الصوارم والقنا، أوقصد إلى تصوير الصوارم والقنا فوارس تحيى المال... لا يتأتى أن يقال إنه قصد إلى تصوير المال الذى حصله حيا يقتله التبسم والجدا، أوتصوير التبسم والعطاء شخصا يبذل، مثل هذا لا يقال فى تفسير الشعر لأنه يفسده ويذهب جمال تصويره، وإنما يقال إنه قصد إلى المبالغة فى شجاعة الممدوح وكرمه، فنسب "الإحياء" إلى "الصوارم والقنا" و"القتل" بمعنى الإنفاق إلى "التبسم والجدا" هذا هو المقصود والمغزى الأساسى الذى يتجه إليه التصوير، ويقصد إبرازه وتجليته، والذى يراعى بعد ذلك إنما يكون تابعا له وليس مقصودا إليه قصدا.

وفى قول الفرزدق:

يحمى إذا اخترط السيوف نساءنا ... ضرب تطير له السواعد أرعل

لا يتأتى أن يقال: إنه قصد إلى تصوير الضرب الذى تطير له السواعد بالضاربين وتشبيهه بهم، لأن الفرزدق إنما قصد إلى إبراز قوة السبب، والمبالغة فى شجاعتهم

واقتدارهم على الحماية، وأن ضربهم الشديد الأرعل الذى تطير له السواعد هوسبب حماية النساء، فهذا الضرب هوالسبب الذى ليس وراءه سبب.... القصد ـ كما نري ـ إلى إسناد الحماية إلى الضرب المذكور، فهذا الإسناد هوالذى يحقق المبالغة المطلوبة.

ولنقرأ الآيات الكريمة: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ﴾ ... ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا ﴾ ... ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾.... ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾ ... ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾.... ﴿ وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾(١).

نجد أن الآية الأولى استعارة بالكناية، حيث صور الغضب إنسانا كان يحرك موسي ـ عليه السلام ـ ويثيره ويغريه على ما فعل ثم سكت عنه، فالسكوت هولازم المشبه به الذى طوي، وقد أسند هذا اللازم إلى المشبه "الغضب" ليكون قرينة للاستعارة المكنية... فالقصد فى الآية الكريمة إلى تصوير الغضب محركا لموسي ـ عليه السلام ـ كان يثيره ويغريه ثم سكت عنه.

يقول الزمخشرى: "كأن الغضب كان يغريه على ما فعل ويقول له: "قل لقومك كذا، وألق الألواح ، وجر برأس أخيك إليك، فترك النطق بذلك وقطع الإغراء، ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يستفصحها كل ذى طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قبيل شعب البلاغة، وإلا فما لقراءة معاوية بن قرة: " ولما سكن عن موسى الغضب " لا تجد النفس عندها شيئًا من تلك الهزة وطرفا من تلك الروعة " (٢).

إن كل ذى طبع سليم وذوق صحيح يستحسن جعل الاستعارة فى الآية استعارة مكنية، ويأبى أن تكون استعارة تبعية فى الفعل "سكت" تصويرا للسكون بالسكوت، لأن هذا يأتى تبعا لتصوير الغضب، ولم يقصد إليه قصدا، ولذا ضعف الزمخشرى رحمه الله قراءة معاوية بن قرة "ولما سكن عن موسى الغضب" لأن النفس لا تجد عندها تلك الهزة التى تجدها وراء تصوير الغضب فى القراءة الأخرى... إن المعنى فى قراءة

---

(١) . الآيات بالترتيب: الأعراف ١٥٤،١٧٥، يس ٣٧، الكهف ٩٩، البقرة ١٩٨، الذاريات ٤١،
(٢) . الكشاف ٢/ ١٢٠.

معاوية على الحقيقة، ولذا لم تجد النفس عندها تلك الروعة، ثم هى توحى بأن التصرف فى القراءة الأخرى إنما هوفى الفعل "سكت" وأن التصوير فيه على سبيل الاستعارة التبعية، إذ الأصل توافق القراءات، وليس القصد إلى التصرف فى الفعل بل إلى التصرف فى الغضب ـ كما بينا ـ ولذا تعجب صاحب الكشاف من قراءة معاوية هذه مضعفا إياها: "فما لقراءة معاوية بن قرة لا تجد النفس عندها شيئًا من تلك الهزة وطرفا من تلك الروعة".

أما الآيات الأخرى فإن القصد فيها إلى الاستعارة التبعية، لأن الغرض فى قوله "فانسلخ منها" تصوير الانفصال التام عن دين الله وعدم العودة إليه بالانسلاخ، فكما أن جلود الأفاعى والثعابين لا تعود إليها بعد انسلاخها منها، فكذلك هذا المعاند المعرض، لقد انفصل عن آيات الله انفصالا تاما، وأعرض عنها بعد علمه بها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين، فأنى لهذا أن يعود؟ إن كانت الثعابين والأفاعى تعود إليها جلودها بعد أن انسلخت منها يعود هذا إلى ما تولى عنه وأعرض.

وكذا القول فى الآية الكريمة ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ فإن الغرض تصوير إزالة ضوء النهار عن الليل إزالة تامة فيكون الظلام، ولا يتأتى جعل الاستعارة فى الآيتين مكنية بأن يكون القصد إلى تشبيه ذاك المعرض بالحيوان أوالأفعى التى تنسلخ من جلدها، وتصوير الليل بشاة والنهار بجلدها الذى يسلخ منها... هذا إبعاد فى التصوير لا يقصد إليه، وإنما القصد إلى الأفعال، المغزى الأساسى من التصوير راجع إليها وواقع فيها على نحوما بينا.

ومثل هذا يقال فى آية الكهف ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾ وآية البقرة ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ فالغرض تصوير اضطراب الناس عند البعث، أواضطراب يأجوج ومأجوج عند خروجهم، وليس القصد إلى تشبيههم بالماء الذى يموج أساسًا، وإنما جاء ذلك تبعًا، ولم يقصد إليه النظم الكريم قصدا، كما أن القصد فى آية البقرة تصوير حركة الحجيج ونزولهم من عرفات فى خشوع ووقار، وليس القصد إلى تشبيههم بالماء الذى يفيض أساسًا، وإنما ذلك تابع لتشبيه تحركهم بإفاضة الماء أى: ليس تشبيههم بالماء مقصدًا أساسيًا، وإنما هو كالشىء يأتى تبعًا.

ولا يخفى علينا الفرق بين الحركتين، حركة تموج الماء وتلاطمه وتداخله، وحركة إفاضته، إن الموج يلاحظ فيه الاندفاع والتلاطم والتداخل، وهذا يلائم الحركة المضطربة التى يكون عليها الناس عند البعث أو يأجوج ومأجوج عند خروجهم، أما الإفاضة فيلاحظ فيها الانسياب والسيلان المنتظم، وذاك يلائم حركة الحجيج الذين يخرجون من عرفة فى خشوع ووقار، قد غشيتهم الرحمة، وتنزلت عليهم السكينة، إنهم يفيضون بفيض كثير أنعم الرحمن به عليهم.

وفى آية الذاريات ﴿ وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ القصد إلى تصوير تلك الصفة التى توجد فى الريح فتمنع من إنشاء المطر وإلقاح الشجر بصفة العقم التى توجد فى المرأة فتمنع حملها، أو فى الرجل فتمنع إنجابه، وإن رمنا جعل الاستعارة فى الآية مكنية ـ كما يود السكاكي ـ وذلك بأن يكون القصد تشبيه الريح بالمرأة وطى المشبه به والرمز إليه بلازمه " العقيم " وجعل إضافة هذا اللازم إلى الريح قرينة للمكنية... إن رمنا ذلك وجدنا المعنى يتأبى ولا يستساغ، لأن استعارة المرأة للريح، أو الريح للمرأة على مذهب السكاكي، بعد ادعاء أن الريح فرد من أفراد النساء لا يفيد أن الريح عقيم، إذ العقم ليس صفة لازمة للنساء، فتصوير الريح بالمرأة غير مقصود، وإنما المقصود أصلا استعارة العقم لتلك الصفة المشار إليها فى الريح.

ولنقرأ الآيات الكريمة: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ ...... ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى دَعَوْتُ قَوْمِى لَيْلًا وَنَهَارًا ۝ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا ﴾..... ﴿ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا ﴾...... ﴿ ثُمَّ صُبُّوا۟ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ ﴾..... ﴿ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾.......﴿ إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ﴾....... ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ﴾ (١).

نجد أن المقصد الأساسى من التصوير فى آيتى "الأنفال ونوح" إبراز قوة السببية، فالآيات تزيد المؤمنين إيمانا على إيمانهم، لقوة تأثيرها ولإقبالهم عليها، ودعاء نوح ـ عليه السلام ـ يزيد قومه نفوراً وفرارا، وهذا ينبئ بشدة إعراضهم واستكبارهم، إنه يدعوهم ليلاً ونهارًا، وكان ينبغى أن يكون هذا الدعاء المتواصل سببًا فى إقبالهم

---

(١) الآيات بالترتيب: الأنفال ٣، نوح ٥، ٦، الأعراف ١٢٦، الدخان ٤٨، الفرقان ١٢، الملك ٧، التكاثر ١، ٢.

وإيمانهم، لكنهم أصروا على الضلال فسدوا آذانهم وأعموا أبصارهم، أصروا واستكبروا استكبارا.

لا يتأتى فى الآيتين أن يكون المقصود تشبيه "الآيات والدعاء" بمن يفعل الزيادة، لأن المقصود إبراز قوة السببية وهى الآيات والدعاء لا تشبيههما، فالتجاوز فى الإسناد، وما يلاحظ من مشاركة أومشابهة بين الملابسة والفاعل الحقيقى باعتبار تعلق الفعل بكل منهما ـ كما بينا فى الفصل الثالث ـ إنما يأتى تبعا ولم يقصد إليه قصدا.

فإذا ما نظرنا فى قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرًا ﴾.... ﴿ ثُمَّ صُبُّواْ فَوۡقَ رَأۡسِهِۦ مِنۡ عَذَابِ ٱلۡحَمِيمِ ﴾ وجدنا أن القصد فى الآيتين إلى تصوير "الصبر... والعذاب" بما يفرغ ويصب، حيث صور "الصبر" ماء باردا يفرغ على قلوب المؤمنين فيذهب ما يجدون من الشدائد وحر الكرب والفزع، وصور "العذاب" سائلا حاراً يصب فوق رءوس الكفرة فيصهر به ما فى بطونهم والجلود.

الاستعارة فى الآيتين استعار مكنية، لأن القصد إلى تصوير "الصبر والعذاب" وإبرازهما فى صورة محسة، صورة الماء البارد يفرغ على قلوب المؤمنين فيكون بردا وسلاما، وصورة سائل مذيب يصب فوق الرءوس فيصهر كل ما يقع عليه ويمتد تأثيره إلى الباطن فيذيب أحشاءهم وأمعاءهم كما أذاب جلودهم.

وكذا القول فى تصوير جهنم فى الآيتين: ﴿ إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظٗا وَزَفِيرٗا ﴾........ ﴿ إِذَآ أُلۡقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقٗا وَهِيَ تَفُورُ ﴾ فقد صورت فى صورة حيوان ضخم يزفر ويشهق من شدة غيظه، إنها ترى الكفرة من مكان بعيد فترسل إليهم ذاك الزفير، وكأن الزفير الذى هو إخراج النفس وإرساله أشبه بحال الاستقبال، فإذا ما ألقوا فيها كان الشهيق الذى هو رد النفس وابتلاعه، فهى تبتلعهم ابتلاعا، والزفير والشهيق مصحوبان بالغيظ فجهنم تتأجج غيظاً، وتتلظى غضباً، بل "تكاد تميز من الغيظ".

المقصود من التصوير إبراز جهنم فى صور محسة مشاهدة، صورة ثائر هائج يريد أن يفتك بمن أغاظه وأثار غضبه، وتلك طريقة الاستعارة المكنية، لقد جعلت هذه الصفات "التغيظ والزفير والشهيق" لجهنم وهى ليست لها لتبرزها تلك الصفات فى صورة من هى له.

أما الآية الكريمة: ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ﴾ فإن القصد من التصوير فيها إبراز الإقبار فى صورة الزيارة، إذ المراد: ألهاكم التكاثر بالأموال والأولاد إلى أن متم وأقبرتم منفقين أعمارکم فى طلب الدنيا والاستباق إليها والتهالك عليها، وتشعر استعارة الزيارة للإقبار فى الآية الكريمة بقصر حياة البرزخ، وكأنها زيارة للقبور يمضى بعدها الزائرون إلى ربهم للحساب والجزاء، وفى هذا تعريض بالمشركين الذين أنكروا البعث والحساب[١].

ولا يتأتى هنا أن يكون المراد تشبيه الموتى بالزائرين، هذا شىء لم يقصد إليه قصدا، وإنما يأتى تابعًا للمقصود الأساسى وهو استعارة "الزيارة" للإقبار تصويرا لقصر المدة التى يرقدونها فى القبور، ولذا عبر عنه أى: عن الموت والإقبار بالرقود على سبيل الاستعارة التبعية أيضًا فى قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ يس ٥٢.. فالإقبار رقدة رقدوها ثم يمضون بعدها إلى ربهم حيث الحساب والجزاء.

وهكذا يتجلى لنا أن كل لون من ألوان المجاز يمتاز عن الآخر فى تأدية المعني، حيث يتجه كل لون اتجاها، ويستطيع الناظر المتأمل والدراس الفطن الذى تمرس الأساليب وصار خبيرا بطرق الكلام أن يقف على موضع اهتمام السياق وأن يعرف جهة التركيز فيه، فيحدد التصوير الذى يتلاءم معه ويكون مقصدا أساسيا فيه، ولذا لا يتأتى أن تكون هذه الألوان الثلاثة قسما واحدا كما يرغب السكاكى رحمه الله.

❋ ❋ ❋

ذكر بعض البلاغيين أنه قد توجد صور يصح أن يكون التشبيه فيها ملاحظا فى مصادر أفعالها وفى متعلقاتها على حد سواء، وأن هذه الصور يصح حملها على الاستعارة المكنية وعلى الاستعارة التبعية، أشار إلى ذلك الشريف فى حاشيته على المطول ـ كما ذكرنا ـ وجعل منه قولهم: "نطقت الحال بكذا" قائلا: "إن كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن" ولذا قرر أن ما اختاره السكاكى من رد الاستعارة التبعية إلى المكنية تحتمله بعض الصور، وليس مردودا ردا مطلقا[٢].

---

(١) انظر التحرير والتنوير ٣٠/ ٥٢٠.

(٢) انظر حاشية السيد على المطول ٤٠٣.

ومن هذه الصور التى ذكروا احتمالها التبعية والمكنية قوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ مريم ٤. ... فالآية تحتمل المكنية وذلك بأن يكون شواظ النار قد استعير للشيب للدلالة على بياضه وإنارته، ثم طوى المستعار ورمز له بلازمه "اشتعل" الذى أضيف إلى المستعار له لينبه إلى موضع الاستعارة ومكانها.... وتحتمل التبعية وذلك بأن يكون "الاشتعال" مستعارا لانتشار الشيب فى الشعر وفشوه فيه وأخذه منه كل مأخذ، وتصوير الشيب بشواظ النار يؤذن بإشراقه وإنارته، كما أن تصوير فشوه وانتشاره بالاشتعال يؤذن بمفاجأة ظهوره وسرعة انتشاره، وقد أسند الاشتعال إلى الرأس وهى مكانه للدلالة على إحاطة الشيب وشموله كل أجزاء الرأس، على نحوما رأينا فى الفصل الثالث، ولعل الزمخشري ـ رحمه الله ـ قد نظر إلى ما تؤذن به المكنية من الدلالة على إشراق الشيب وإنارته، وما تؤذن به التبعية من الدلالة على الفشو وسرعة الانتشار فاعتبر الاستعارتين معا فى الآية الكريمة، وجعل الاستعارة المكنية مسوغة للتبعية.

ولا يتأتى اعتبار الاستعارتين معا فى الآية الكريمة، لأن اعتبار إحداهما يذهب بالأخرى، وما نظر إليه الزمخشرى وهو دلالة كل استعارة على معني، حيث تدل المكنية على إشراق الشيب وإنارته، وتدل التبعية على المفاجأة وسرعة الانتشار.... هذا الذى نظر إليه لا يفتقد عند اعتبار إحدى الاستعارتين دون الأخرى، لأن التى اعتبرت يكون القصد إليها أصلا، والأخرى وإن لم يقصد إليها لكنها تأتى تبعا، فمعناها الذى دلت عليه لا يذهب، بل هوباق وإن لم يقصد إليها قصدا.

وكذا القول فى الآية الكريمة: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ الأنبياء ١٨ ... إما أن تحمل على المكنية فيكون المعنى على تصوير الحق بجرم كبير ضخم والباطل بجرم صغير رخوألقى عليه الحق فحطمه وفتته، وإما أن تحمل على التبعية فيكون المعنى على تصوير دحض الحق للباطل ومحقه له بقذفه عليه ودمغه إياه.

وقد رأى الزمخشرى اعتبار الاستعارتين معا فى هذه الآية أيضا، كما اعتبرهما فى الآية السابقة، وكما اعتبرهما فى قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ ﴾ البقرة ٢٧... فجعل "الحبل" مستعارا "للعهد" استعارة مسكوتا عنها مرموزا إليها

بلازم المستعار الذى أثبت للمستعار له وهو "ينقضون" وجعل "النقض" مستعارًا للإبطال، والذى سوغ استعارة النقض للإبطال الاستعارة المكنية، أى استعارة الحبل للعهد[1].

ولا يتأتى ـ كما قلت ـ إلا اعتبار إحدى الاستعارتين دون الأخرى... ولكن أى الاستعارتين نعتبر فى مثل هذه الآيات الكريمة؟ هل الأمر سواء كما أشار السيد الشريف، وأن رد التبعية إلى المكنية تحتمله بعض الصور؟

الذى نراه أن الأمر ليس كذلك، فنحن عندما ننعم النظر فى هذه الآيات الكريمة يتجلى لنا أن القصد فيها إلى تصوير "الشيب" مشرقا منيرا كشواظ النار، ويتبع ذلك تصوير فشوه وسرعة انتشاره..... وإلى تصوير "الحق" بجرم قوى ضخم كالصخرة ألقى على جرم صغير رخوالذى هو الباطل فحطمه وفتته، ويتبع ذلك تصوير دحض الحق للباطل بالقذف والإدماغ... وإلى تصوير العهد بحبل قوى يصل ما بين المتعاهدين ويثبته، ويتبع ذلك تصوير الإبطال بالنقض.

فالاستعارة فى الآيات الكريمة استعارة مكنية، لأن موضع اهتمام السياق وجهة التركيز فيه تحدد ذلك وتقضى به، فزكريا ـ عليه السلام ـ قد قصد إلى تصوير إشراق الشيب وإنارته، ولم يقصد إلى مفاجأته وسرعة انتشاره، ذلك شىء يأتى تبعا لما قصد إليه، والله سبحانه وتعالى أراد تصوير قوة الحق وضعف الباطل، أما تصوير دحض الباطل بالحق بقذفه عليه وإدماغه إياه، فهذا يأتى تبعا، وليس القصد إليه ابتداء، وكذا القول فى نقض العهد، فإن القصد فيه إلى تصوير الوصلة بين المتعاهدين بالحبل القوى الذى يثبت الأشياء ويصل بينها، ويأتى تبعا لذلك تصوير إبطاله بالنقض.

ولذا نقرر أنه لا يتأتى أن يكون فى التراكيب الجيدة والأساليب الرفيعة صور تحتمل المكنية والتبعية على حد سواء، فهذا لا يوجد إلا فى الأمثلة المفترضة، كقولهم: "نطقت الحال بكذا " أما الكلام الجيد والأساليب الرفيعة فلا يتأتى فيها إلا توجيه التصوير الوجهة التى يقتضيها المعنى ويقضى بها السياق.

كما نقرر أن ما ذهب إليه الزمخشرى من اعتبار الاستعارتين معا فى بعض الآيات

---

(١) ارجع إلى الفصل الأول ص ٢٥ وما بعدها.

الكريمة لا مبرر له، ولا ينبغى الأخذ به، لأن الذى نظر إليه رحمة الله عندما اعتبر الاستعارتين معا أن إجراء الاستعارة التبعية فى لازم المكنية يحقق مغزى... وهذا المغزى محقق سواء اعتبرت التبعية فى اللازم أولم تعتبر، فليس هناك إذا ما يدعوإلى القول باعتبار الاستعارتين معا.

وهو رحمه الله قد قال بذلك فى تلك الآيات الكريمة التى رأى وجود معنى فى المستعار له فيها مناظرا للرادف الذى هو من لوازم المستعار المسكوت عنه، وهذا لا نراه مطردا عنده بدليل أنه رفض الاستعارة التبعية فى الآية الكريمة: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ﴾ الأعراف ١٥٤.... على الرغم من وجود معنى فى "الغضب" يناظر الرادف وهو "السكون" فهو يناظر "السكوت" الذى هو لازم المستعار المسكوت عنه[١].

فالمعول عليه إذا هو ما يقتضيه المعني، وما يبرز فى السياق، ويكون جهة تركيزه وموضع اهتمامه، وما رفض الزمخشرى التبعية فى الآية الكريمة: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ إلا لأن المعنى يأباها والنفس لا تجد لها هزة، وينبغى أن تكون هذه نظرتنا إلى التصوير دائما، فما يقتضيه المعنى وتجد النفس له هزة هو الذى يعتد به ويثبت ولا يقال بغيره.

هذا ومما ينبغى التنبيه إليه أن السكاكى رحمه الله لم يقطع بوجوب رد الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكنية، ولكنه يود ذلك ويقول: لو فعلوه لكان أقرب إلى الضبط، ونص عبارته: "ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية لكان أقرب إلى الضبط"[٢].

أما المجاز العقلى فقد قطع بوجوب رده إلى الاستعارة المكنية، وعبارته فى ذلك: "فالذى عندى هونظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل "الربيع" استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى "يقصد فى تمثيلهم للمجاز العقلى بنحو: أنبت الربيع البقل[٣].

---

(١) ارجع إلى ص ٢٥، ص ١١١.
(٢) مفتاح العلوم ١٨١.
(٣) انظر مفتاح العلوم ١٨١، ١٨٩

ولذا دفع الخطيب القزوينى هذا القطع دفعا شديدا، ورده بردود قوية، إذ يقول: "وفيما ذهب إليه نظر، لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ صاحب العيشة لا العيشة ، وبماء فى قوله: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ فاعل الدفق لا المنى لما سيأتى من تفسيره للاستعارة بالكناية، وألا تصح الإضافة فى نحوقولهم: "فلان نهاره صائم وليله قائم "لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح، وألا يكون الأمر بالإيقاد على الطين فى إحدى الآيتين وبالبناء فيهما لهامان مع أن النداء له، وأن يتوقف جواز التركيب فى نحوقولهم: "أنبت الربيع البقل" و"سرتنى رؤيتك" على الإذن الشرعي، لأن أسماء الله تعالى توقيفية، وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء، ثم ما ذكره منقوض بنحوقولهم: "فلان نهاره صائم" فإن الإسناد فيه مجاز، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان، لأن ذكر طرفى التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على التشبيه "[(١)].

وعلى الرغم من قوة هذه الردود التى دفع بها الخطيب ما ذهب إليه السكاكى من وجوب رد المجاز العقلى إلى الاستعارة المكنية، فإنها لم تسلم له، بل كانت موضع نقاش لدى الشراح وأصحاب الحواشي، نثبت من ذلك ما ذكره سعد الدين فى المطول، فقد أجاب عما قاله الخطيب من استلزام ما ذهب إليه السكاكى أن يكون المراد بالعيشة صاحبها وبالماء دافقه فى الآيتين ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾... ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ وألا تصح الإضافة فى قولهم: فلان نهاره صائم وألا يكون الأمر بالإيقاد على الطين وبالبناء فى الآيتين: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾... ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّي صَرْحًا﴾ لهامان بل للعمال مع أن النداء له، وأن يتوقف جواز قولهم: أنبت الربيع وسرتنى رؤيتك، على الإذن الشرعى... أجاب عن ذلك بقوله: "وجوابه أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية أن تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة، وهذا وهم، لظهور أن ليس المراد بالمنية فى قولنا: "مخالب المنية نشبت بفلان " السبع حقيقة، بل المراد: الموت، لكن بادعاء السبعية له، وجعل

---

(١) الإيضاح ١/ ٧٠/ ٧١.... والآيتان اللتان أمر فيهما هامان بالإيقاد والبناء هما قوله تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّي صَرْحًا﴾ القصص ٣٨.. وقوله تعالى ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ﴾ غافر ٣٦

لفظ "المنية" مرادفا للفظ السبع ادعاء.... وحينئذ يكون المراد بعيشة "صاحبها" بادعاء الصاحبية لها وبالنهار "الصائم" بادعاء الصائمية له، لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة، وأيضا يكون الأمر بالبناء لهامان كما أن النداء له، لكن بادعاء أنه بانٍ وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة، ولا يكون "الربيع" مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع، إذ المراد به حقيقة هوالربيع، لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة فى الشبيه "[1].

ثم أجاب عما ذكره الخطيب من أن ما ذهب إليه السكاكى منقوض بنحوقولهم: "فلان نهاره صائم" فإن الإسناد فيه مجاز، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن " فلان " لأن ذكر طرفى التشبيه يمنع حمل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على الشبيه... أجاب عن ذلك بقوله: "وجوابه أنا لا نسلم أن ذكر الطرفين مطلقا ينافى الاستعارة، بل إذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه، سواء كان على جهة الحمل نحو: زيد أسد، أولا نحو: لجين الماء، بدليل أنه جعل نحوقوله: "قد زر أزراره على القمر" من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين، على أن المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما أو غير صائم "[2].

أما صاحب الطراز فإنه قد رد المجاز العقلي ـ كما رأينا ـ إلى المجازات اللغوية المركبة، وبقليل من النظر والتأمل يبدولنا ضعف هذا الرأي، إذ لا وجه للجمع بين المجاز العقلى والمجاز المركب، فالمجاز المركب تستعار فيه الهيئة المركبة، وهذا بعيد عن المجاز الذى يقع فى الإسناد... تأمل قول الشماخ يمثل حال " عرابة " فى حرصه على المجد وسموه إليه واقتداره على نيله:

رأيـت عرابــة الأوســى يــسمو ۔۔۔ إلى الخــيرات منقطـــع القـــرين

---

(١) المطول ٦٦،

(٢) المطول ٦٧... وأول البيت: " لا تعجبوا من بلى غلالته " وكان من قبيل الاستعارة لأن طرفيه لم يذكرا بوجه ينبئ عن التشبيه، بل ذكرا بوجه ينبئ بالاستعارة، هذا ولا تعنى مناقشة الشراح لردود الخطيب أنهم يرون رأى السكاكى ويذهبون مذهبه، فليس فى كلامهم ما يفيد هذا، وإنما هى مناقشات لتلك الردود التى رد بها الخطيب رأى السكاكى، وهم مع ذلك يرون رأى الخطيب ويذهبون مذهبه فى التفرقة بين الاستعارة المكنية والمجاز العقلى.

إذا مـــا رايـــة رفعـــت لمجـــد		تلقاهـــا عرابـــة بـــاليمين

لقد استعير التركيب: "تلقاها عرابة باليمين" لحال سموه إلى المجد واقتداره على تحقيقه، فالمستعار ـ كما نري ـ هيئة مركبة، والشبه مأخوذ من مجموع التلقى واليمين على حد قولهم: "تلقيته بكلتا اليدين"..... وهم يقولون للرجل يتشدد فى الأمر الصغير ويتسامح فى الأمر الكبير: " أراك تنفق الدينار وتحرص على الدرهم "شبهوا حاله فى تمسكه بصغائر الأمور وتسامحه فى جسامها بحال من يبدد الدينار ويحرص على الدرهم بجامع أن كلا منهما يترك ما ينفع إلى ما هو قليل النفع، ثم استعير التركيب الدال على المشبه به للمشبه، فالمستعار هيئة مركبة، وكذلك المستعار له.

ومن ذلك قولهم لمن يتردد فى الأمر: مالى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى "شبهوا صورة المتردد فى الأمر بصورة من قام ليذهب وهومتردد فى الذهاب، فهوتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيحجم، واستعيرت هذه الهيئة للمتردد فى الأمر غير العازم عليه.

ويقولون للرجل يبذل جهده فى عمل لا يثمر شيئًا: "أراك تنفخ فى رماد... وتضرب فى حديد بارد.... وتخط على الماء" مثلوا حالة بحال من ينفخ فى الرماد فلا يخرج نارا، وبحال من يضرب فى حديد بارد فلا يتشكل له بالشكل الذى يريد، وبحال من يخط على الماء فلا يترك خطه أثرا.

ويقولون للرجل يحتال على صاحبه حتى يصرفه عن الأمر الذى يتمسك به: "ما زال يفتل له فى الذروة والغارب حتى لان... ومازال ينزع القراد من البعير حتى سكن" مثلوا حاله مع صاحبه بحال من يحتال على البعير الهائج بحك شعر سنامه وما يليه إلى العنق حتى يهدأ، وبحال من ظل ينزع القراد من البعير حتى سكن.

ومنه قول ابن ميادة:

ألم تـك فـى يمنـى يـديك جعلتنـى		فـلا تجعلنـى بعـدها فـى شمالـك

إنه يمثل حال إكرام الممدوح له بحال الشيء الذى يهتم به فيجعل فى اليد اليمني، ويمثل حال إهانته له بحال الشيء الذى لا يعتد به فيهمل ويجعل فى اليد اليسرى.

ومثله قول المتنبى:

ومـــن يـــك ذا فـــم مـــر مـــريض يجـــد مـــرا بـــه المـــاء الـــزلالا

إنه يمثل حال من عابوا شعره، لأنهم لم يرزقوا الذوق السليم لفهم الشعر الجيد، بحال المريض الذى أصيب فمه، فلا يستطيع أن يتذوق جيد الطعام والشراب، ويجد الماء العذب الفرات الذى يسوغ شرابه، فى فمه مرا أجاجا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ الزمر ٦٧ .. حيث مثلت حال الأرض يوم القيامة والله عز وجل يتصرف فيها بأمره وقدرته تغييرا وتبديلا بحال الشيء يكون فى قبضة الإنسان يتصرف فيه كيف يشاء... كما مثلت حال السماوات وقد طواها الله بقدرته بحال الكتاب المطوى فى يمين صاحبه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ الإسراء ٦٤... حيث مثلت حال الشيطان فى إغوائه وتسلطه على من يغويه وتربصه بهم وقعوده لهم كل مرصد، بحال فارس مغوار هجم على قوم بجنوده فصوت بهم صوتا أفزعهم وأزعجهم، وظل بهم هووجنوده من خيالة ورجالة حتى استأصلوهم[1].

هذا هوالمجاز المركب أوالاستعارة التمثيلية كما سماها البلاغيون، إن المستعار فيها هيئة مركبة من عدة أمور، وكذلك المستعار له، ووجه الشبه ينتزع من بين هذه الأمور التى كونت الهيئة... والمجاز العقلي ـ كما بينا فى الفصل الثالث ـ ليس كذلك، لأن التجوز فيه يرجع إلى الإسناد.

انظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ الزلزلة ٢....

لقد أسند الإخراج إلى الأرض وهى مكانه، وهذا الإسناد يصور الأرض جاهدة تخرج كل ما انطوى بداخلها، وليس المجاز فى الآية مركبًا ولا تمثيلا لحال مركبة، فلا وجه لما ذهب إليه صاحب الطراز من عده الآية الكريمة من قبيل المجاز المركب.

وكذا القول فى بيت الصلتان العبدى:

---

(١) انظر تفسير أبى السعود ٥/ ١٨٤.

أشـــاب الـــصغير وأفنـــى الكبــــ يركـــر الغـــداة ومـــر العـــشى

حيث أسند فيه " أشاب وأفنى "إلى" كر الغداة ومر العشى "وهما زمانهما أوسببهما، فالمجاز واقع فى الإسناد، وليس تمثيلا لحال مركبة، فلست أدرى كيف عده العلوى رحمه الله مجازا مركبا.

أما الآية الكريمة: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ ﴾ يونس ٢٤.... فليست من قبيل المجاز العقلى ولا المجاز المركب - كما ذكر صاحب الطراز - وإنما هى استعارة بالكناية، لأن القصد فيها إلى تصوير الأرض وقد اخضرت وتجملت بأنواع الزروع والثمار حتى صارت كأنها عروس تزينت بأنفس أنواع الزينة، وتلك طريقة الاستعارة المكنية، حيث شبهت الأرض بالعروس، ثم سكت عن المشبه به ورمز له بلازمه وهو أخذ الزخرف والزينة الذى أسند إلى المشبه ليكون قرينة للمكنية.

وهكذا يتبين لنا أن لكل لون من ألوان المجاز سمة أو خصوصية يمتاز بها عن غيره من الألوان الأخرى، فلا يتأتى لنا رد لون من ألوان المجاز إلى غيره، لقد رد صاحب الطراز صورا من المجاز العقلى إلى المجاز المركب، فبدت هذه الصور متنافرة مع صور المجاز المركب غريبة عنها، وكيف تلتقى بها وهى تسلك فى التصوير مسلكا غير الذى تسلكه صور المجاز المركب... والسكاكى أراد تقليل الأقسام ليكون ذلك أقرب للضبط، فلم يستقم له أن تكون هذه الألوان الثلاثة لونا واحدا، وكيف يستقيم له ذلك وبين هذه الألوان ما قد أوضحناه من فروق.

❊ ❊ ❊

تبين لنا فى الفصل الأول أن لوازم المشبه به التى يرمز بها إليه عند طيه، والتى تثبت للمشبه، قد تكون أفعالا كما فى قولهم: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس، واستوثر المرأة، ومنه الآيات الكريمة: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ ﴾.... ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ ﴾ ... ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾.... ﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ ﴾[1]".

---

(١) الآيات بالترتيب: الأعراف ١٥٤، البقرة ٢٧، مريم ٤، الأنبياء ١٨.

وقد تكون أسماء تضاف للمشبه " المستعار له " كما فى قولهم: أظفار المنية، وزمام القرة، وعين الملك، وأنف الكبرياء وأفراس الصبا، ويد الشمال، ونحوذلك... وهذه الصور التى يضاف فيها اللازم إلى المستعار له تلتبس بالتشبه الذى يضاف فيه المشبه به إلى المشبه، كقولهم: ذهب الأصيل، ولجين الماء، وحوامل المزن، وجنين النبت، وتلتبس أيضا بالاستعارة التصريحية التى يضاف فيها المستعار كما فى قولهم: أنف الليل وأنف الجبل وفلان أنف قومه.

ويخفى على كثير من الدارسين التفرقة بين الاستعارة المكنية والتشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه، كما يخفى عليهم التفرقة بين المكنية والتصريحية فى مثل هذه الصور، فيكون خلط كثير... لذا رأينا أن نجلى ما بين هذه الصور من فروق، وأن نبرز ما يمتاز به كل لون من هذه الألوان، إن الدراس متى وقف على نوع المضاف فقد أدرك اللون الذى يرجع إليه التصوير، فإذا عرف أن المضاف لازم المشبه به المطوى فقد أدرك أن التعبير من قبيل الاستعارة المكنية، ومتى عرف أن المضاف مشبه به فقد أدرك أن التعبير من قبيل التشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه، وكذا إن وقف على أن المضاف هوالمستعار فقد أدرك أن التعبير من قبيل الاستعارة التصريحية.

انظر إلى قول ابن خفاجة الأندلسى:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

لقد أضاف "الذهب" إلى "الأصيل" والمراد بالأصيل: أشعة الشمس قبيل الغروب، وهذه الأشعة التى جرت فوق سطح الماء فى هذا الوقت تشبه الذهب فى الاصفرار واللمعان، المعنى إذا على التشبيه لوجود وجه شبه بين المضاف والمضاف إليه.... وكذا القول فى "لجين الماء" حيث أضاف " اللجين" وهو الفضة الذائبة إلى الماء وبينهما وجه شبه، فالمراد تشبيه " الماء" الذى جرت عليه أشعة الشمس قبيل الغروب باللجين، وقد أضيف المشبه به إلى المشبه.

ولا يخفى علينا تصوير ابن خفاجة فى الشطر الأول من البيت لفعل الريح بالغصون، وإمالتها إياها يمينا وشمالا، لقد استعار الشاعر لذلك الفعل "تعبث" وأطلقه على وصف يوجد بالريح شبيه به، وهو إمالة الأغصان وتحريكها، وتلك طريقة الاستعارة التبعية.

وخذ قول الشريف الرضى:

أرسى النسيم بواديكم ولا برحت ... حوامل المزن فى أجداثكم تضع

ولا يزال جنين النبت ترضعه ... على قبوركم العراضة الهمع

فهويريد تشبيه "المزن" بالحوامل، و"النبت" بالجنين، فالمزن يحمل الماء كما تحمل النساء الحوامل أجنتها، والنبت الذى ما يزال مضمرا فى باطن الأرض يشبه الجنين المستتر فى بطن أمه... وقد أضيف المشبه به إلى المشبه فى الموضعين، وجاء قوله: "ضع" ترشيحا للتشبيه الأول، وقوله: "ترضعه" ترشيحا للتشبيه الثانى.

وقد خفى هذان التشبيهان على ابن سنان الخفاجى فعدهما من قبيل الاستعارة، إذ يقول " فأما قول الرضى:

أرسى النسيم بواديكم ولا برحت ... حوامل المزن فى أجداثكم تضع

ولا يزال جنين النبت ترضعه ... على قبوركم العراضة الهمع

فمن أحسن الاستعارة وأليقها، لأن المزن تحمل الماء، وإذا هملت وضعته، فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شىء وأشبهه، وكذلك قوله "جنين النبت" لأن الجنين المستور مأخوذ من الجنة، وإذا كان النبت مستورا والغيث يسقيه كان ذلك بمنزله الرضاع، وكانت هذه الاستعارات من أقرب ما يقال وأليقه "(١).

وهذا الخفاء مرجعه إلى أن إضافة المشبه به إلى المشبه تخيل أن للنبت جنينا وأن للمزن حوامل، لأن الإضافة أكثر ما تكون على معنى اللام، ولهذا يجب على الدارس أن يتنبه للفرق بين التخييل فى الاستعارة المكنية والتخييل الذى يوجد عند إضافة المشبه به إلى المشبه.

إن التخييل فى الاستعارة المكنية مرده إلى إضافة لازم المشبه به المسكوت عنه إلى المشبه، وهذا واضح فى قولهم: "يد الشمال وأظافر المنية وعين الملك وعنان الريح" المضاف فى هذه الأمثلة هو لازم المشبه به المطوي، ولا يوجد شبه البتة بين "اليد والشمال" ولا بين "المنية والأظافر" ولا بين "العين والملك" ولا بين "العنان

---

(١) سر الفصاحة ١٢٥.

والريح"... وليس كذلك التشبيه، لوجود شبه بين المضاف والمضاف إليه، فالتخييل فيه وليد هذه الإضافة.... انظر إلى قول أبى نصر ابن نباتة:

حتـى إذا بهـر الأبـاطح والربـا نظـرت إليـك بـأعين النـوار

أضيفت "الأعين" إلى "النوار" فخيلت هذه الإضافة أن للنوار أعينا، وواضح أن المعنى على تشبيه النوار بالأعين، فهنالك وجه شبه بينهما، وكذا قولهم: "لجين الماء" و"ذهب الأصيل" و"جنين البنت" و"حوامل المزن" نجد شبه بين المضاف والمضاف إليه فى هذه الأقوال... والتخييل الذى أحدثته إضافة المشبه به إلى المشبه قد دل على المبالغة فى التشبيه، وهذا شأن صور التشبيه، نراها تختلف وتتفاوت فى الدلالة، فليس قولك: "ماء كاللجين" مثل قولك: "لجين الماء" وليس قولك: "زيد كالأسد" مثل قولك: "كأنه أسد أو هو أسد، أوإذا لقيته لتلقين به الأسد" وهكذا، تتفاوت دلالة التشبيه باختلاف صوره.

والذى يعنينا الآن أن نوضح الفروق بين الاستعارة المكنية التى يضاف فيها اللازم إلى المستعار له، وبين التشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه، وذلك حتى يسهل على الدراس أن يميز بين صور الاستعارة وصور التشبيه.... هذه الفروق ترجع إلى ما يلى:

١ ـ لا يوجد وجه شبه بين المضاف والمضاف إليه فى الاستعارة المكنية، لأن التشبيه لم يجر بينهما وإنما جرى بين المضاف إليه والمشبه به المطوي، ففى قولهم: "يد الشمال... وأظفار المنية" ليس هنالك وجه شبه بين اليد والشمال ولا بين الأظفار والمنية، لأن "الشمال" قد شبهت فى الأصل بما أضيفت إليه "اليد" على سبيل الحقيقة، وهو الإنسان المصرف، وكذا "المنية" ليست مشبهة بالأظفار وإنما شبهت فى الأصل بالسبع الذى تضاف له الأظفار على سبيل الحقيقة.

أما التشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه فوجه الشبه محقق بين المضاف والمضاف إليه، ففى: "أعين النوار" وجه الشبه محقق بين النوار والأعين فالنوار مشبه "والأعين مشبه بها، وكذا فى " لجين الماء... وذهب الأصيل.... وجنين النبت... وحوامل المزن " نجد الشبه محققا بين المضاف والمضاف إليه، حيث شبه المضاف إليه

بالمضاف، فالمضاف فى الاستعارة المكنية لازم المشبه به المسكوت عنه، وأما فى التشبيه فالمضاف مشبه به.

٢ـ التخييل فى الاستعارة المكنية أبعد من التخييل الناجم عن إضافة المشبه به إلى المشبه، لأن التخييل فى المكنية مرده إلى تخييل سابق قد جرى بين المشبه والمشبه به المسكوت عنه، أى: بين المنية والسبع فى قولهم: "أنشبت المنية أظفارها" وبين الشمال والإنسان المصرف فى قولهم: "يد الشمال" وقد سكت عن المشبه به وكنى عنه بلازمه الذى أضيف إلى المشبه وجعل له، وهذا تخييل آخر.

أما التخييل فى التشبيه فهووليد تلك الإضافة التى تمت بين المشبه به والمشبه، ففى: "أعين النوار وأنفاس الرياح وجنين النبت وحوامل المزن" تخييل أن للنوار أعينا وللرياح أنفاسا وللنبت جنينا وللمزن حوامل راجع إلى صياغة التشبيه أى: إلى هذه الإضافة، وليس إلى تشبيه أو تخييل سابق عليها... التخييل الناجم عن إضافة اللازم إلى المستعار له فى المكنية وليد تخييل سابق عليه، أما تخييل الإضافة فى تلك التشبيهات فهو وليد الصياغة، ولذا كان التخييل فى المكنية أبعد من تخييل الإضافة فى هذه التشبيهات[١].

ومما التبست فيه التصريحية بصور المكنية التى أضيف فيها اللازم إلى المستعار له قولهم: "أنف الليل وأنف النهار وأنف الجبل وأنف الطريق وفلان أنف قومه" فهذه استعارات تصريحية، حيث استعير " الأنف لأول الشيء ولأعلاه، ولكنها تلتبس بالمكنية، إذ قد يتوهم أنها من قبيل جعل الشيء للشيء ليس له، وأن المراد إبراز الليل فى صورة صاحب الأنف، وكذا النهار والجبل والطريق، كما فى قولهم: "أنف الكبرياء وأنف الكرم وعين الملك" حيث جعلوا لهذه الأشياء: "الكبرياء والكرم والملك" ما ليس لها، جعلوا للكبرياء أنفا وللكرم، وجعلوا للملك عينا.

ولكن هناك فرق بين "أنف الليل" و"أنف الكبرياء" فأنف الليل له شيء يمكن أن ينص عليه وأن يقال إنه مستعار له، وهو أول الشيء أما أنف الكبرياء فليس كذلك، بل المراد: تصوير الكبرياء فى صورة صاحب الأنف... فالأنف هنا لازم، وفى الأول مستعار، ولذا صح قطعه عن الإضافة ـ فى قول الحطيئة:

---

(١) انظر التصوير البيانى ٢٨٣.

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم ... ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا

ولا تلتبس الاستعارة المكنية بالاستعارة التصريحية إلا عند النظرة العجلى التى لا يتأنى صاحبها ويصبر على فهم المراد من التصوير، أما صاحب النظرة الدقيقة المتأنية فإنه يستطيع أن يقف على المغزى من التصوير، وأن يميز بين ضربى الاستعارة، فالخلط بينهما لا يكون إلا عند التسرع وعدم الإحاطة بما يرمى إليه السياق.

ولنقرأ الآيتين الكريمتين: ﴿ وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾.... ﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] نجد أن كلمة "الجناح" قد وردت فى كل منهما، مضافة إلى موسى ـ عليه السلام ـ فى الآية الأولي، وإلى النبى ﷺ فى الثانية، وقد اقتضى المعنى أن يكون " الجناح " فى الأولى مستعارا للجانب على طريقة الاستعارة التصريحية، لأن الله تبارك وتعالى يأمر نبيه موسى ـ عليه السلام ـ أن يضم يده إلى جنبه تحت العضد، ثم يخرجها فتخرج بيضاء من غير سوء، وتلك آية أخرى بعد آية العصا التى ألقاها فكانت حية تسعى.

الجناح فى الأصل للطائر، فالطائر له جناحان، وقد سميا جناحين لأنه يجنحهما عند الطيران، ثم استعير الجناح لجانب الإنسان وللناحية. فقيل: جناحا الإنسان أى: جانباه، وقيل: جناحا العسكر أى: ناحيتاه وجانباه[2].

اقتضى المعنى فى الآية الأولي ـ كما رأينا ـ أن يكون "الجناح" مستعارا للجانب استعارة تصريحية، أما فى الآية الثانية فإن المراد:

الحث على التواضع واللين والحنووالعطف على المؤمنين، وهذا يلائمه أن يكون النبى ﷺ فى أذهاننا طائرا يرفرف بجناحيه على المؤمنين ويخفضهما حنوا وعطفا، فالاستعارة إذا استعارة مكنية، والجناح فى الآية لازم المشبه به المسكوت عنه، هكذا اقتضى المعنى.

---

(١) الآيتان بالترتيب: طه٢٢، الشعراء ٢١٥.

(٢) انظر لسان العرب مادة "جنح"

هذا وفى كثير من الشواهد يقضي التسرع والنظرة العاجلة بأن التصوير صالح لكلا الضربين أى: التصريحية والمكنية، ولكن بالتأمل والتأنى فى تدبر المعنى وإنعام النظر فى سياق التصوير يتضح لنا أنه لا يصلح إلا لإحدى الاستعارتين، وأن حمله على الأخرى يعد تكلفا.

ففى قول زهير بن أبى سلمى:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله ... وعـرى أفـراس الـصبا ورواحلـه

وجدنا البلاغيين يذكرون أن قوله: " وعرى أفراس الصبا ورواحله " يحتمل المكنية فيكون المراد: إبراز " الصبا " الذى أعرض عنه الشاعر فى صورة الشيء الذى يهتم به فتجعل له أفراس ورواحل تشد إليه كالحج والجهاد والغزو، وهذه الأفراس والرواحل قد عريت وعطلت، حيث قضى الوطر مما أعدت له، فالشاعر قد قضى وطره من الصبا، وصحا قلبه عن سلمي، وأقلع عن لهوالشباب وباطله، فلم يعد فى حاجة إلى تلك الأفراس والرواحل التى كان يمتطيها للصبا كما تمتطى للحج والجهاد والتجارة.

وهذا الذى جعلوه وجها محتملا هو الذى يقتضيه المعنى ولا يحتمل غيره، ومع ذلك نراهم يذكرون أن البيت يحتمل أن يكون من قبيل الاستعارة التصريحية، فتكون "الأفراس والرواحل" مستعارة لدواعى النفس وشهواتها.

ولا أجـد معـنى لتعـرية "الأفـراس والرواحل" بمعنى: دواعى النفس وشهواتها، لأن الشاعر يخبر أنه قد أفـاق مـن سكـره، وصحـا قلبـه، وأقلـع عن الباطل واللهو، عـن اقتـدار وإباء، لا عـن عجـز وضعـف " أقصـر باطله " وتعـرية دواعـى النفـس وشهـواتها لا يتـلاءم مـع هـذا المعنـي، إن الشـاعـر يعلن أنه قد امتنع عن اقتدار، فكيف تكون دواعى نفسه قد عريت، وشهواته عطلت، أين الاقتدار إذا؟

إن الذى يقتضيه المعنى أن تكون التعرية والتعطيل لآلات الصبا وأدواته، وهى الرواحل والأفراس، وأن تكون الشهوات ونوازع النفس باقية، هذا ما يتلاءم مع الاقتدار الذى يخبر عنه الشاعر، ولذا يتعين أن تكون الاستعارة فى البيت استعارة مكنية.

وكأن الإمام عبد القاهر رحمه الله كان يقصد إلى هذا عندما قال: "وقد يجئ وإن كان كالتكلف أن تقول: إن الأفراس عبارة عن دواعى النفوس وشهواتها، وقواها فى لذاتها، أو الأسباب التى تفتل فى حبل الصبا، وتنصر جانب الهوى، وتلهب أريحية النشاط، وتحرك مرح الشباب، كما قال: *ونعم مطية الجهل الشباب* وقال: * كان الشباب مطية الجهل* وليس من حقك أن تتكلف هذا فى كل موضع، فإنه ربما خرج بك إلى ما يضر المعنى وينبو عنه طبع الشعر، وقد يتعاطاه من يخالطه شىء من طباع التعمق، فتجد ما يفسد أكثر مما يصلح"(١).

وبهذا يتبين لنا أن إنعام النظر والتأنى فى فهم المعنى الذى يبرزه السياق يحدد التصوير ويعين جهة المجاز، وأن ما شاع على ألسنة البلاغيين من احتمال بعض التعبيرات لونين من ألوان المجاز لا يثبت عند التأنى فى مراجعة السياق الذى وردت فيه تلك التعبيرات، والإحاطة بالمعنى الذى يبرزه ويركز عليه، لأن هذه المراجعة الدقيقة المتأنية تجلى للناظر المعنى المراد وتظهره، وعندئذ سيدرك أن هذا المعنى يقتضى لونا من ألوان المجاز ويعينه، وأن غيره الذى ادعى أن التعبير يحتمله، يتجافى مع هذا المعنى الذى ركز عليه السياق، ولذا لا يصح اعتباره والقول به.

إن كل لون من ألوان المجاز له سمة خاصة، وله خصوصية ينفرد بها، ويسلك فى التصوير مسلكا غير الذى يسلكه الآخر، ولهذا فإن المعنى الذى يقتضى الاستعارة المكنية غير المعنى الذى يتطلب الاستعارة التبعية، فتصوير هذه غير تصوير تلك، والمعنى الذى يقتضى المجاز العقلى غير المعنى الذى يتطلب الاستعارة التصريحية، غير المعنى الذى يدعو إلى الاستعارة التمثيلية... وهكذا.

---

(١) أسرار البلاغة ١ / ١٤١، ١٤٢... والقائل الأول هو النابغة الذبيانى يهجو عامر بن الطفيل، والبيت كاملا:

فإن يك عامر قد قال جهلا　　فإن مطية الجهل الشباب

والقائل الثانى أبونواس، والبيت كاملا:

كان الشباب مطية الجهل　　ومحسن الضحكات والهزل

وقد حسن فى البيتين استعارة "المطية" لنوازع النفس ودواعى الشباب، ولم يحسن فى بيت زهير استعارة "الأفراس والرواحل" لدواعى النفوس وشهواتها، لتجافى هذه الاستعارة مع المعنى المراد، على نحو ما بينا.

والنـاظـر المتأنى هو الذى يدرك جهات التركيز ومواضع الاهتمام فى السياق، فيقف عـلى المعنـى المـراد، ويحدد لون المجاز الذى يتعين لهذا المعنى ولا يصح معه غيره.

لقد تبين لنا من خلال الموازنة بين ألوان المجاز الثلاثة: المكنية والتبعية والمجاز العقلى أن هناك فروقا بينها، وأنه لا يصح جعلها قسما واحدا ـ كما أراد السكاكى رحمه الله ـ ولذا لا يتأتى أن يكون التعبير الواحد صالحا لأن يحمل على لونين من ألوان المجاز، هذا شىء إن صح فى التعبيرات المفترضة التى تضرب لمعرفة طريقة التصوير، فإنه لا يصلح فى التعبيرات الجيدة والأساليب الرفيعة، لأن المعنى فيها يتطلب لونا بعينه، فإن اعتبر غيره رأينا نبوا وتجافيا، وبدا التصوير المعتبر غريبا غير متلائم مع المعنى الذى جلاه السياق.

هذا والله من وراء القصد....نسأله تبارك وتعالى أن ينفع بهذا العمل، وأن يجزينا عنه خير الجزاء، وأن يحفظنا من الزلل ويقينا فساد الرأى ويهدينا سواء السبيل، إنه خير مسئول، وهونعم المولى ونعم النصير، والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

المؤلف

بسيونى عبد الفتاح فيود

الأستاذ فى جامعة الأزهر

المصادر والمراجع

- الإتقان فى علوم القرآن ـ للسيوطي، ط. درا التراث بالقاهرة.
- أسرار البلاغة ـ لعبد القاهر الجرجانى، ط. دار الطباعة المحمدية ١٣٩٢هـ.
- الإشارات والتنبيهات ـ لمحمد بن علي الجرجانى، ط. دار نهضة مصر ١٩٨٢م.
- الأصمعيات ـ للأصمعى، ط. دار المعارف ١٩٧٩م.
- الإعجاز البلاغى ـ د/ محمد أبو موسى، نشر: مكتبة وهبة ١٤٠٥هـ.
- إعجاز القرآن ـ للباقلانى، ط. دار المعارف ١٩٧٧م.
- إعجاز القرآن ـ للرافعى ط. المقتطف ١٣٤٦هـ.
- الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان ـ للأستاذ/ أحمد الحجار، ط. دار الاتحاد ١٩٧٣م.
- أمالى المرتضي ـ ط. عيسى ألبابى الحلبى ١٣٧٣هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ـ للبيضاوى، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح للخطيب ـ القزويني، ط. صبيح ١٣٩٢هـ.
- البحر المحيط ـ لأبى حيان، ط. دار الفكر ١٤٠٣هـ.
- بصائر ذوى التمييز ـ للفيروزا بادى، ط. نهضة مصر ١٤٠٦هـ.
- البلاغة التطبيقية ـ للأستاذ/ أحمد موسى، ط. المعرفة ١٩٦٣م.
- البيان العربى ـ د/ بدوى طبانة، ط. الرسالة ١٣٧٧هـ.

- البيان القرآنى ـ د/ محمد رجب البيومى، ط. دار النصر ١٣٩١هـ.
- البيان والتبيين ـ للجاحظ، ط. الخانجى بالقاهرة ١٩٧٥م.
- تأويل مختلف الحديث ـ لابن قتيبة، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٥هـ.
- تأويل مشكل القرآن ـ لابن قتيبة، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠١هـ.
- تجريد البنانى ـ على مختصر سعد الدين التفتازانى، ط بولاق ١٣١١هـ.
- تحرير التحبير ـ لابن أبى الإصبع، طبع فى القاهرة ١٣٨٣هـ.
- التحرير والتنوير ـ للطاهر بن عاشور، ط. الدار التونسية ١٩٨٤م.
- التصوير البياني ـ د/ محمد أبو موسي، ط. دار التضامن ١٤٠٠هـ.
- تفسير أبى السعود ـ ط. دار إحياء التراث العربى ببيروت ١٤٠٠هـ.
- تفسير الطبري ـ ط. دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- تفسير الفخر الرازي ـ ط. دار الفكر ١٤٠٥هـ.
- تلخيص البيان فى مجازات القرآن ـ للشريف الرضي، ط. عالم الكاتب ١٤٠٦هـ.
- ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ـ للرمانى والخطابى والجرجاني، ط. دار المعارف ١٩٧٦.
- الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبي، ط. الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٨هـ.
- الجمان فى تشبيهات القرآن ـ لابن ناقيا، ط. دار المعارف بالإسكندرية ١٩٧٤م.
- جمهرة أشعار العرب ـ لأبى زيد القرشي، ط. جامعة الإمام محمد ابن سعود ١٤٠١هـ.
- حاشية الإنبابى على الرسالة البيانية ـ للصبان، ط. المطبعة الأميرية ١٣١٥هـ.
- الحيوان ـ للجاحظ، ط. دار الجيل ببيروت ١٤٠٨هـ.
- خصائص التراكيب ـ د/ محمد أبو موسي، ط. دار التضامن ١٩٨٠م.
- الخصائص ـ لابن جني، ط. دار الهدى ببيروت. الطبعة الثانية
- الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة ـ للإمام حمزة بن الحسن الأصبهاني، ط. دار المعارف ١٩٧١م.

- دلائل الإعجاز ـ لعبد القاهر، ط. الفجالة ١٣٨٩هـ.
- الرسالة البيانية ـ للصبان، ط. المطبعة الأميرية ١٣١٥هـ.
- روح المعاني ـ للألوسى، ط. دار إحياء التراث العربى ببيروت.
- سر الفصاحة ـ لأبن سنان الخفاجي، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢هـ.
- شرح المتعلقات السبع ـ للزوزنى.
- شروح التلخيص....ط. الحلبى ١٩٣٧م.
- الشعر والشعراء ـ لابن قتيبة، ط. دار المعارف ١٩٦٧م.
- الصناعتين ـ لأبى هلال العسكري، ط. الحلبى ١٩٧١م.
- طبقات فحول الشعراء ـ لابن سلام الجمحي، ط. المدنى ١٩٧٤م.
- الطراز ـ للعلوي، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٠هـ.
- العقد الفريد ـ لابن عبدربه الأندلسي، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٤هـ.
- عقود الجمان ـ للسيوطى بشرح المرشدي، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٤هـ.
- العمدة ـ لابن رشيق، ط. دار الجيل ببيروت ١٩٧٢م.
- عيار الشعر ـ لابن طباطبا، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢هـ.
- غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات ـ لعلى بن ظافر المصرى ط. دار المعارف ١٩٨٣م.
- فتح القدير ـ للشوكانى: ط. دار المعرفة ببيروت.
- الفتوحات الإلهية ـ للعلامة الجميل، ط. الحلبى.
- فى ظلال القرآن ـ لسيد قطب، ط. دار الشروق١٤١٢هـ.
- الكشاف ـ للزمخشري، ط. الحلبي١٣٩٢هـ.
- الكامل فى اللغة والأدب ـ للمبرد، ط. دار نهضة مصر ١٩٥٦م.
- لسان العرب ـ لابن منظور، ط. دار المعارف ١٩٧٩م.
- المثل السائر ـ لضياء الدين بن الأثير، ط. دار نهضة مصر ١٩٧٣م.

- المجازات النبوية ـ للشريف الرضي، ط. الحلبى ١٣٥٦هـ.
- مجمع الأمثال ـ للميداني، ط. دار الجيل ببيروت ١٤٠٧هـ.
- المطول ـ لسعد الدين التفتازاني، مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ـ للعباسي، ط. السعادة.
- مفتاح العلوم ـ للسكاكي، ط. الحلبى ١٣٥٦هـ.
- المفضليات ـ للضبي، ط. دار المعارف ١٩٧٩م.
- الموازنة ـ للآمدى. ط: السعادة ١٣٨٩هـ.
- النبأ العظيم ـ د/ محمد دراز، ط. السعادة ١٣٨٩هـ.
- نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ـ للرازى، ط. الآداب ١٣١٧هـ.
- الوساطة بين المتنبى وخصومه ـ لعلى بن عبد العزيز الجرجانى، ط. الحلى ١٣٨٦هـ.

محتويات الكتاب